

# فلسفة السياسة في الفكر السلفي المعاصر

د / صبري موسى عبد الفتاح سليمان

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة بالكلية



## فلسفة السياسة في الفكر السلفي المعاصر

### المقدمة :

ربما كان القسم الأول من العنوان الموضوع لهذا الحديث وهو " فلسفة السياسة " مما لا يتألفه العين كثيراً في إطار للبحوث التي تقدم في نطاق التخصص بقسم العقيدة والفلسفة ، على الرغم من أن السياسة - كما هو معلوم عند أرباب التخصص - هي أحد أقسام الحكمة - الفلسفة - العملية (١) .

كما أن تاريخ الفكر الإسلامي يحفل بكثير من الباحثين في هذا الميدان ، نذكر منهم على سبيل للمثال :

شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع ، صاحب كتاب " سلوك الممالك في تدبير الممالك " الذي ألفه للمعتصم بالله ، الخليفة العباسي ( ٢١٨ - ٣٢٧هـ )

أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ ، المعروف بالفارابي ( ٣٥٧ - ٣٣٩هـ ) ، ومن كتبه : آراء أهل المدينة الفاضلة ، السياسات المدنية ، وتتمصيل السعادة .

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ( ٣٦٤ - ٤٥٠هـ ) ، ومن أشهر كتبه : الأحكام السلطانية والولايات الدينية .

أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين ، المعروف بابن تيمية الحراني لدمشقي ( ٦٦١ - ٧٢٨هـ ) ، ومن أشهر كتبه : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية .

(١) الشيخ الرئيس أبو علي عبد الله بن سينا : تكميل رسائل في الحكمة والطبيعات - ص ١٠٧ ، ١٠٨ - ط / دار العرب للبستاني - الثانية - بدون .

أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون ( ٧٢٣ - ٨٠٨ هـ ) ، صاحب الدراسات القيمة في فلسفة التاريخ والسياسة والدين والاجتماع والعمران ، والتي حوتها مقدمة المشهورة لكتابه " كتاب العبر وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر " ... وغيرها (١) .

وإذا كان هذا على مستوى حركة التاريخ الإسلامي في مراحلہ القديمة والوسيطة - إن صح هذا التقسيم - فإن التاريخ الحديث قد شهد وجود أعلام كبار تفكرين المسلمين الذين كانت لهم جهودهم المتميزة في مجال الفكر السياسي ، سواء على سبيل التأصيل والتفكير ، أو على سبيل الممارسة العملية . فلا يستطيع أحد أن ينكر جهود جمال الدين الأفغاني ( ١٢٥٤ - ١٣١٣ هـ ) - ( ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م ) ودوره في اليقظة الإسلامية في العصر الحديث ، وكذلك الدور الكبير الذي قام به الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ( ١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م ) سواء عن طريق كتاباته النظرية أو ممارسته للعمل السياسي في العرب الوطني الحر وجمعية العروة الوثقى ، وكذلك لا نستطيع أن نغفل الدور المهم الذي قام به عبد الرحمن الكواكبي ( ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م ) من خلال مؤلفاته وجمعية أم القرى ... الخ .

وعلى الجملة لا يستطيع باحث أن يغفل الدور السياسي المهم الذي لعبه تيار " الجماعة الإسلامية " الذي تبلور حول الأفغاني ومحمد عبده ، وما أفرزه من أفكار ومفكرين أسهموا بشكل كبير في تشكيل حركة الفكر الإسلامي في القرن العشرين .

(١) نراجع في التفصيل : د / على عبد المعطي محمد : فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي - ص ٣٤٥ وما بعدها ، ط / دار المعرفة بـتـمـكـنـدريـة سنة ١٩٩٨ م .

ومما يسترعي الانتباه أننا نجد هذا الفرع من فروع التخصص - فلسفة السياسة - يلقي عتابة كبيرة من الأقسام المشاطرة بالجامعات الأخرى ، حتى أقروا له مقررات ، بل شعب بذاتها داخل أقسام الفلسفة ، تحمل اسم " شعبه فلسفة السياسة " .

وحرريّ بنا ونحن نلتصّب إلى هذا القسم المتميز - قسم العقيدة والفلسفة - ونبتني إلى هذه الجامعة العراقية - جامعة الأزهر - التي تعدّ حقّ أكبر وأعرق جامعات العلمين العربي والإسلامي ، أن تكون على اتصال بهذا الفرع من فروع التخصص ، حتى تكون على صلة فاعلة بما يدور حولنا على مستوى حركة الفكر والمجتمع .

ومن هنا يأتي هذا البحث لنحاول من خلاله التأكيد على أننا نغير بعينين عن حركة المجتمع وما يدور فيه من أحداث ، وما يمتوج به الواقع الإسلامي من تيارات فكرية ، وتعميقاً للرؤية الوسيطة الجامعة بين اعتماد الأصول الإسلامية النقية - ( الأصالة ) - والأخذ بمستجدات العصر ( المعاصرة ) التي شكّلت سمّت الأزهر وسنّة قديماً وحديثاً والذي انطلقت منه دعوات الإصلاح والتجديد وحمل دعاية وأبناؤه مشاعل التنوير الإسلامي القائم على النقل والعقل ، المادة والروح ، الدين والدنيا .

#### الفكر السلفي .. لماذا ؟

أما عن تخصيص الفكر السلفي المعاصر ليكون موضوعاً للدراسة في هذا الحديث ، فيرجع إلى عدة أسباب :

الأول : صعود هذا التيار الفكري بصورة ملحوظة ، خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين ، مع تعدد فصائله بين السلفية التقليدية ، والسلفية خير

### الحمد لله رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب

التقليدية ، التي حيرت عن نفسها في عدة مظاهر مثل : جماعات الجهاد ، والتكفير والهجرة ، والسلفيين الجدد ، وأخيراً الجماعات السلفية للدعوة والقتال .. الخ .

**الثاني :** تبني أنصار هذا التيار لأيدولوجية ( مجموعة من الآراء والأفكار والعقائد ) تمثل موقفهم في كثير من أمور الدين والدنيا ، والتي يتم التحاكم إليها - من وجهة نظرهم - وكثيراً ما أثارت الجدل حول كثير من الأمور العقيدية والاجتهادية ، من خلال مناقشة مفاهيم ملتزمة عند كثير من الناس مثل : النص والتأويل ، أنواع التوحيد ونوا قضيه ، السنة والبدعة ، الإتياع واللامذهبية .. الحكم بما أنزل الله .. الخ .

**الثالث :** موقف السلفيين المعاصرين من السياسة والعمل السياسي موقف يستدعي البحث والدراسة ، حيث إنه يضجع في جملته لمنظومة العقائد والمفاهيم التي ينطلق منها الفكر السلفي المعاصر ، والتي تأخذ في كثير من الأحيان طابع المحافظة والالتقاء على الذات .

ومع موجة الانفتاح الجديدة التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية ، يبرز موقف السلفيين المعاصرين من السياسة والعمل السياسي كإشكالية تستحث عقول الباحثين ؛ للتغلب عن طبيعة هذا الموقف وأسبابه ومبرراته وهو ما نحاول سبر أغواره من خلال هذا البحث ، فنسأل الله التوفيق .

**خطة البحث :**

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث :

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة العمل فيه

التمهيد : ويشتمل على تحليل عنوان البحث .

المبحث الأول : مفهوم السياسة في الفكر السلفي .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم السياسة في الفكر السلفي قديماً وحديثاً .

المطلب الثاني : مفهوم السياسة في الفكر السلفي المعاصر .

المبحث الثاني : مواقف السلفيين المعاصرين من العمل السياسي .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : موقف التقليديين .

المطلب الثاني : موقف المجددين .

المبحث الثالث : مواقفهم من بعض وسائل العمل السياسي .

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : الانتخابات والتشريعات للمجالس النيابية .

**الخطب الثاني : تعدد الأحزاب والجماعات .**

**الخطب الثالث : المظاهرات والاعتصامات .**

**الخطب الرابع : الخروج على الحاكم .**

**الخاتمة : وتشمل على أهم نتائج البحث .**

**والله للموفق**



**تمهيد : في تحليل عنوان البحث ،**

لعل من المناسب قبل أن نبدأ في موضوع البحث أن نقدم بين يديه بهذا التمهيد الذي نتناول من خلاله تحليل المصطلحات التي يشتمل عليها عنوان البحث ، حتى يتضح المقصود بها ، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

وفي هذا التمهيد لعرض لمضامين المصطلحات الآتية :

- الفلسفة .

- السياسة .

- الفكر السلفي المعاصر .

- فلسفة السياسة في الفكر السلفي المعاصر .

**أولاً : مفهوم كلمة فلسفة :**

يتفق الباحثون في الدراسات الفلسفية على أن كلمة " فلسفة " كلمة معربة عن اللسان اليوناني ، حيث ترجع في أصل إطلاقها إلى كلمتين : فيلو Philo وتعني محبة ، وسوفيا Sofia وتعني الحكمة ، لتصبح الكلمة بعد تركيبها فيلوسوفيا : أي محبة الحكمة .

يقول الفارابي ( ٢٥٧ - ٣٣٩ هـ ) : " اسم الفلسفة يوناني ، وهو دخيل في العربية ، وهو على مذهب لسانهم : " فيلاسوفيا " ومعناها : إيتار الحكمة ، وهو في لسانهم من فيلو ومن سوفيا ، وفيلو : الإيتار ، وسوفيا : الحكمة .

والفيلسوف مشتق من الفلسفة وهو على مذهب لسانهم : " فيلوسوفوس " ،  
ومعناه : المؤثر للحكمة ، والمؤثر للحكمة عندهم : هو الذي يجعل الركد من  
حياته ، غرضه من صوره : الحكمة (١) .

وقد اختلف المعاني التي يمكن أن تتدرج تحت هذه الكلمة " فلسفة " ،  
باختلاف أنظار الفلاسفة والمذاهب الفلسفية عبر مراحل الفكر الإنساني المختلفة  
ولهذا كان من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع لكلمة " فلسفة " يمكن  
أن يحمض بمعانيها عبر العصور . " فقد كان معنى الفلسفة يتغير من حين لآخر  
وتتبع نائرة اختصاصها أو تضيق تبعاً لمستوى التفكير أو انحطاطه في مجتمع  
من المجتمعات ، وكان موضوعها يتغير بتغير مفهومها (٢) .

وإذا حاولنا استقراء المعاني التي للدرجات تحت كلمة " فلسفة " عبر  
مراحل التفكير الإنساني ، فإلنا نجد أن معناها قد اتسع في بداية أمرها ليشمل كل  
المعارف الإنسانية ، إلى أن امتثلت عليها العلوم تدريجياً لتستقر في نهاية أمرها  
على معنيين :

الأول : " دراسة العلوم بالمعنى الدقيق دراسة مباشرة ، حيث تنظر الفلسفة  
في أصل معارفها ، تنظر ميادئ اليقين ، وتحاول النفاذ إلى العلل والوقائع التي  
يقوم عليها بناء العلوم الوضعية (٣) .

(١) - ابن أبي أصيبعة : حيون الأئباء في طبقات الأطباء - ص ٦٠٤ - تحقيق د/  
تزار رضا - ط / مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ .

(٢) - محمد عبد الرحمن بيهار : الفلسفة اليونانية مقدمات ومذاهب - ص ٩ - ط / دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٣ م .

(٣) - د / فاروق عبد المعطي : تصوص ومصطلحات فلسفية - ص ٤٨٤ - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٩٦٣ م .

## أقسامه لسياسة في الفكر الفلسفي المعاصر

وهذا المعنى هو الذي تستند إليه لإطلاقات الحديثة لكلمة فلسفة في الدراسات المتخصصة ، فيقال مثلاً عند منح درجة الدكتوراه في أحد الفروع العلمية دكتوراه الفلسفة في الكيمياء ، أو دكتوراه الفلسفة في الطبيعة ، أو لانتشار العلوم السياسية ، الخ .

لثانيه أن تكون الفلسفة دراسة للعقل من حيث كونه يتميز بأحكام تفويضية ، حيث يكون مركز الفلسفة ومحورها المجموعة التي تتكون من المعالم المعيارية الأساسية الثلاثة المنطق و لأخلاق والجمال ،

وبعد يتضح أن الفلسفة تصوري على جانبين الأول عملي ، والآخر علمي أو نظري وإذا أردنا جمع المعنيين في جملة واحدة نعبّر عن مفهوم الفلسفة في واقع المعاصر قلنا إنها العلم بحقائق الأشياء والعمل بها هو أصلي<sup>(١)</sup> .

## ثانياً مفهوم السياسة :

٢ - في اللغة :

يلهم مما أوردته معجم اللغة في مادة ( سياس وسوس ) أنها معنى الرئاسة والقيادة ، القيام على الشيء بمصلحه

في زمن الحرب

السُّومُ هو التريامية يقال : ساسوهم سوساً ، وبدأ رأسوهم قول سوسو وأساسو

(١) نفس المصدر والمصحفة

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٨٦ - ينص عليه يميز

وساس الأمر موبسة . قام به رجل ساس من قوم ساعنة وسؤاس .

وسؤسة القوم جعوه يسوسهم ، ويقال سؤس قلاس أمر بني قلاس أي  
كلف سياستهم . الجوهري : سميت الرعية سياسة .

سؤس الرجل أمور القس ، على ما لم يسؤ فاعله : إذا ملك أمرهم .

وفي الحديث >> كان بنو إسرائيل يسوسهم أباءهم >> (١) . أي تتولى  
أمرهم ، كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ..

والسياسة : النظم على الشيء بما يصلحه . والسياسة فعل المائس ، يقال  
هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها ، وللوالى يسوس رعيته (٢) .

وفي المعجم الوسيط :

ساس الناس مياسة : تولى رياستهم وقيانتهم ، والدواب راصها ، فهو  
سائن ، والجمع ساسة وسؤاس (٣) .

ومن هذا يتبين أن كلمة " السياسة " تذكر في أصل مدتها على معاني  
الرئاسة والقيادة ، ولا شك أن هذه المعاني تستلزم نوعاً من الرعاية والتدبير لما

(١) روه البخاري - كتاب الأنبياء - باب نزول عيسى ابن مريم - عليهما  
السلام - ج ٣ ص ١٢٧٣ رقم الحديث ، ٣٢٦٨ ط / دار ابن كثير  
الدمامة الثالثة ٤٠٧ هـ تحقيق / مصطفى ديب البغا .

(٢) جـ المير بن منظور لسان العرب ، ج ٦ / ص ١٠٨ - ١٠٩  
يتصرف يعير ط / ليز صائر بيروت - بدون .

(٣) بنظر المعجم الوسيط ج ٢ / ص ٤٨٠ ط / مجمع اللغة العربية  
الثالثة - بيروت .

يساط بها ، وصولاً به إلى حقله من الصلاح والحق . ولهد كائت الكلمة صالحة  
ع . حتى على سياسة القوم كما يظن على سياسة الصبي ، والقبيلة ، والأمة

#### ١٠- في الاصطلاح :

وأما عن مفهوم السياسة في الاصطلاح فهي " اسم للأحكام  
والنصريات التي تدبر بها شئون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها ، وفي  
جميع سبقاتها التنفيذية والإدارية ، وفي علاقتها الخارجية التي تربطها بغيرها  
من الأمم " ١٠ .

وبد كان هذا هو مفهوم السياسة من جهة الاصطلاح على سبيل العموم ،  
فإننا نلاحظ أن هذا المفهوم في الفكر الإسلامي يختلف عنه في الفكر العربي

حيث يتجه الفكر الإسلامي إلى ربط التدبير والأحكام التي تناط بالولاة  
والحكام بمقاصد الشريعة الإسلامية وروحها العامة ، حتى أصبح مصطلح  
السياسة يصاغ في العالب إلى الشريعة فيقال : " السياسة الشرعية " ، التي  
يقصد بها " تدبير الشئون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح  
ودفع المنكر ، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية ، وإن لم يتلق  
وأقوال الأئمة المجتهدين " ١١ .

- ( ١ ) الشيخ عبد الرحمن ناج السياسة الشرعية والفقه الإسلامي - مطبوع مجلة  
الأمر عدد شهر رمضان ١٤١٥ هـ - ج ١ / ص ٨  
( ٢ ) الشيخ عبد الوهاب خليف السياسة الشرعية ، نظام الدولة الإسلامية  
في الشئون الدستورية ، الخارجية والمالية ، ص ١٥ ط ١ دار الأندلس -  
الطبعة ١٩٧٧ م .

وهذا يعني أن السياسة الشرعية تمثل نوعاً من الاجتهاد ، الذي تراعى فيه المصالح العامة للدولة الإسلامية ، بما يتواءم مع الشريعة الإسلامية ، وفق ظروف العصر ومعاصراته ، وبهذا تدخل في باب المصالح المرسلة<sup>(١)</sup>

أما الفكر العربي فهو لا يعوّل على هذه الصلة بين الدين والسياسة ، بل يوصف السياسة في هذا الفكر بأنها " سياسة وصيعة " ، تتبى النظرة " العنصرية " أو " النخبوية " التي تنهج إلى تحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات على أساس من العرف والعادة والتجارب والأوضاع الموروثة<sup>(٢)</sup>

وإن كانت السياسة في الفكر الإسلامي لا تعب عن ملاحظة الجانب ( العنصري ) أو ( العرقي ) ، حتى أصبحت السياسة في قواميس الفكر والثقافة الإسلامية ، تجمع بين أهداف السياسة العاجلة والأجلية ، على نحو ما يقول أبو عبد ، في معنى السياسة " هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المسجي في العاجل والأجل ، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة<sup>(٣)</sup>

إذ كان هذا شأن السياسة في الفكر الإسلامي ، فإن السياسة في الفكر الغربي تقوم على أساس من عناصر الصراع والقوة ، التي تدور في إطار الحياة النخبوية " فالإنسان دنيوي فقط الحضارة النخبوية - علمانية - فقط ومن ثم فالسياسة يجب أن تكون - الدنيوي - من الواقع - الدنيوي - دوماً علاقة

(١) المصدر السابق : ص ١٦ : ١٧ يتصرف .

(٢) الشيخ عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الإسلامي ، ص ١٢ يتصرف ويستير

(٣) أبو عبد الله أيوب بن موسى الحميني الكوفي للكنيات ، ص ٥١ ، يتصرف ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية ١٩٩٨ .

ير هذه اليد وبني لأخرة ، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران ،  
وبين الاستقامة الدنية (١)

### ثالثاً : لفكر السلفي المعاصر :

وبعني به ذلك الفكر الذي يصنع به أحد أبرز الاتجاهات الفكرية التي  
تشكل الواقع الإسلامي المعاصر والذي يبحر في فكره وموافقة إلى أصلام  
الفكر السلفي عبر تاريخ الفكر الإسلامي ، الذين يمثلون السند التاريخي لهذا  
الاجتهاد - إن صححت هذه التسمية - مروراً بالإمام أحمد بن حنبل وأهل الحديث  
في التاريخ القديم ، ثم ابن تيمية ومدرسته في العصور الإسلامية الوسطية ، ثم  
السلفية بمطهرها في العصر الحديث عند الإمام محمد بن علي الشوكاني ،  
والشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ثم في العصر الحاضر في صورة الوهابية  
بعلامها وتياراتها المعاصرة ، والجماعات والجمعيات السلفية سواء كانت ذات  
مظهر رسمي أو مؤسسي .

مثل أنصار السنة في مصر والسودان بعض دول العالم ، وأهل الحديث  
في شبه القارة الهندية أو جماعة البر في الإمارات العربية المتحدة أو جمعية  
حياة التراث الإسلامي في الكويت . الخ أو كانت في صورة جماعات غير  
منظمة في ملك المؤسسات التي تخضع للإشراف الحكومي الرسمي ، وهي  
مكتبة جدة وغالب ما تتعلق حول شخصيات بارزة ، تعتبرها مراجع معتمدة بفعله  
والفتوى . هذا وللتيار السلفي قسماته الفكرية المعبرة في جوانب العقيدة والتشريع  
و الأخلاق ، والتي تعود - على الجملة - إلى تقديم الشرع على العقل ، ورفض

( ١ ، ٢ ، محمد عماره ، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين  
ص ٢١ - ط / دار الرشاد - الأولى ١٩٩٧م

### الفصل الثاني: صوري موسى عبد الفتاح بسيماز

تناول الكلامي والعروة الظاهرية في التمسك بالنصوص واعتماد منهج التزكية  
القديم على الخطاب والسمة في مواجهة المذهب، لأخرى صوفية أو فلسفية الخ<sup>(١)</sup>

وبما كانت هذه المفومات الفكرية للنقد السلفي تكون في مجملها لرعة<sup>(٢)</sup>  
المحافظة<sup>(٣)</sup> التي تسحب على جمهور عريض ممن ينتمون لهذا الاتجاه الفكري ،  
هذه الأمانة العميقة تقتضي أن نقول في هذا تياراً سلفياً جديداً قد برز بقوة إلى  
جانب الاتجاه التقليدي ، وهو تيار يدعو نحو التجديد في الفكر السلفي ، ويحاول  
الربط بينه وبين الواقع ، ومعالجة مشكلاته ، وهو ما يعرف باسم ' تيار السلفيين  
الجدد '

وبما يهدف البحث ليعمل مظهراً من مظاهر السجل الفكري بين هذين  
التيارين السلفيين في إطار الفكر السلفي المعاصر ، كما ستوضحه في موضعه من  
البحث بعنوان الله عز وجل .

### **رابعاً : الفلسفة السياسية في الفكر السلفي المعاصر :**

وآخر ماداً يعني بفلسفة السياسة في الفكر السلفي المعاصر ؟

من خلال ما تقدم من معاني الفلسفة، والسياسة ، والفكر السلفي المعاصر ،  
ومن خلال استحصار العلاقة بين السياسة والفلسفة ، باعتبار السياسة أحد أقسام  
الحكمة العملية، التي يعرف بها أصحاب السياسات والرؤاسات والاجتماعات  
المدينة الفاضلة والرغبة ويعرف وجه استيفاء كل واحد منها وعنه رواله، الخ<sup>(٤)</sup>

( ١ ) يراجع في التفصيل : د / مصطفى حلمي كواعد للمنهج السلفي عبد  
الرحمن عبد الحائق الأصول العلمية للدعوة للسلفية ، أحمد مريد التزكية  
بين أهل السنة والصوفية .

( ٢ ) سبع رسائل في الحكمة والطبيعات ص ١٠٧



### في كيفية سياسة في الفكر السلفي المعاصر

يصبح أننا نستهدف من وراء هذا البحث الكشف عن حقيقة الموقف السلفي المعاصر من قضية السياسة والعمل المبرهن ، ومدى اتساق هذه الموقف مع المعاصد العامة للثريعة الإسلامية ، وكذلك مع المواقف التاريخية المحطة لأعلام الفكر السلفي ، بعد التعرف على طبيعة هذه الموقف وبحلول معطياته وحديثاته على المستوى النظري والعملي .

وعلى هذه فإننا نستطيع أن نلاحظ بوجه الصلة بين الفلسفة والسياسة ، سواء على المستوى العملي المتمحضر باعتبارها تبحث عن حقائق الأشياء ومبادئها ، ثم على المستوى النظري في جانب التقييم الذي يعتمد على الجانب المعياري للفلسفة باعتبارها تستهدف الوصول لما هو الصالح ، والله الموفق

## المبحث الأول

### مفهوم السياسة في الفكر السلفي

#### المطلب الأول

#### مفهوم السياسة في الفكر السلفي قديماً وحديثاً

لعل أهم ما يلفت نظر الباحث في استعمال مصطلح السياسة في التراث عكري<sup>(١)</sup> الإسلامي خاصة في القرون الأولى التي شهدت وجود الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين الكبار، أنه لا يكاد يستخدم هذا المصطلح على جهة الاستقلال، حيث لم يعرف الفصل بين الأحكام الدينية والمفاهيم السياسية المتعلقة بشؤون الحكم وتدبير أمور الدولة.

وبذلك لأن مصطلح الشريعة والشرعية، كان يستخدم على جهة العموم ويراد به أحكام الكتاب والسنة، واستنباطات الفقهاء المجتهدين وأحكام الأمور، من كانت لهم صلة دينية شرعية، يعكسها لقب "الحليفة" أو "الإمام"<sup>(٢)</sup>.

وهو المنصب الذي يصف لإمام الماوردي - رحمه الله - (ت / ٤٥٠هـ) صبيحة بقوله "إن الله جعل قدرته نصب للأمة رعيماً جلب به النبوّة، وجحد به نعمته، وفوض إليه السياسة، ليصدر التدبير عن بين مشرّوع، وتجمع الكلمة على ربه متبوع، فكانت لإمامة أصلاً عليه استقرت قوعد السنة، وانظمت به مصالح الأمة"<sup>(٣)</sup>.

- (١) د / محمد عمارة - تيارات الفكر الإسلامي ص ١٤٨ ، ١٤٩ ط / دار المسنين العربي - الأول ١٩٨٣ ، د / علي عبد المعطي محمد - فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والعربي ص ٣٢٦ ط
- (٢) أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي - لأحكام السطونية والله لأبب الدينيه تحقيق د / أحمد مبارك البغدادي ص ١ ط / دار الأوفاء بالمنصورة - الأولى ١٩٨٩ م .

كما نرى - رحمه الله - يؤكد على هذا الامتزج والتداخل بين الدين  
والسياسة حين يقول: "الإمامة موصوغة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة  
الناس" (١).

وهذا وقد أكد الفكر السلفي على هذه الصلة بين الدين والسياسة ولعل أبرز  
من عبر عن هذه الصلة من الرواد السلفيين القدامى الإمام ابن تيمية وابن القيم  
رحمهما الله حيث ربطا بين المقاصد الكلية في كل منها ، حيث إن من  
جسمتها تحقيق العدل وإثبات الحق ، وتحقيق المصلحة .

فالإمام ابن تيمية - رحمه الله - يرى أن جماع السياسة والولاية العامة ،  
يرجع إلى آيتين من كتاب الله عز وجل ، تأمر الأولى منهما بالولاية والحكم بآراء  
الأممات إلى أهلها ، وتحري مسيرة العدل في الحكم بينهم وتأمر الثانية بالرعية  
بطاعته أولى الأمر في غير معصية الله عز وجل (٢).

كما يؤكد - رحمه الله - على أن السياسة التي تحقق مصالح العباد تدرج  
تحت اسم الشريعة ، وما ليست كذلك فلا حيث يقول - رحمه الله - بعد أن  
ذكر خلاف الناس في إطلاق لفظ الشرع والشريعة : " والتحقق أن الشريعة  
التي بعث الله بها محمد ﷺ جامعة لمصالح الدين والأخرة ، وهذه الأشياء ما  
خالف الشريعة منها فهو باطل ، وما وافقها منها فهو حق لكن قد يُغَيَّر أيضاً  
لفظ الشريعة عند أكثر الناس ، فالمعولم والعامة عندهم أن الشرع والشريعة اسم  
بحكم الحاكم ، ومعلوم أن الفصحاء فرغ من فروع الشريعة ، ولا فالشريعة جامعة  
لكل ولاية وعمد فيه صلاح الدين والدنيا والشريعة إنما هي كتاب الله وسنة

(١) المصدر السابق : ص ٣

(٢) ابن تيمية السياسة الشرعية - ص ١٢ ، ١٣ تحقيق / أبو عبد الله  
على بن محمد المصري - ط / دار الإيمان الإسكندرية - بدون تاريخ .  
والأبنان العشر إليهم هما (آيتان - ٥٨ ، ٥٩ ) من سورة النساء

رموزه ﷺ . وما كان عليه سبب الأمة في العقائد والأحوال والعبادات  
 + الأعمال والسياسات والأحكام والولايات والعطيات (١)

ويسكر الإمام ابن القيم رحمه الله قوم ينته عن أبي الوفاء ابن حنبل  
 - رحمه الله أن السياسة " ما كان من الأفعال بحيث يكون للناس معه أقرب  
 إلى المصالح وأبعد عن الفساد ، وإلى ما يشرحه الرسول - ﷺ - ولا يدل به  
 وحى ... " (١)

كما يتفق ابن القيم - رحمه الله - مع شيخه في نظرته إلى السياسة ، وأنه  
 متى تحققت بها مصالح العباد في إثبات الحق وإقامة العدل ، فهي داخلة تحت  
 مجله الشرع ، وإن تسميتها بالسياسة حاللتها أمر اصطلاحى فقط ، فيقول ابن  
 القيم - رحمه الله " إن الله أرسن رسنه وألرب كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو  
 العسب اندي قامت به السماوات والأرض ، فإذا ظهرت بمرات الحق ، وقامت  
 أدلة العسب ، وأسفر صبحه بأي طريق كان ثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره  
 والله تعالى به يحصر طرق العدل وأدلتها وبمراته في نوع واحد وأبطل غيره من  
 الصرق ، الذي هي أقوى منه وأدل ويظهر ، بل بين بما شرحه من الطريق أن  
 مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأبي طريق استخرج بها  
 الحق ومعرفة العسب وجب الحكم بموجبه ومقتضاها (١)

ثم ذكر رحمه الله - أن التدبير والوسائل التي يعتمد عليها في إقامة  
 العسب والحق وتحقيق المصلحة ، ليست مقصودة لذاتها ، وأن تسميتها بالسياسة

(١) ابن قيمه مجموعة الفتاوى م ٠ / ج ١٩ ، ص ١٦٦ - ط / دار  
 الحديث - القاهرة ١٩٩٧م

(٢) ابن القيم اعلام الموقعين عن رب العالمين - ج ٤ / ص ٣٠٩ ط /  
 دار الحديث - القاهرة - يقول تاريخ -

(١) لمصدر العسب ج ٤ / ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

هي مجرد اصطلاح ، ولا بين المقاصد والغايات هي المقصود ، فإذا لم تحالف هذه التناهيين أو التناهيين - السياسة الشرعية السمحة فهي جزء منها ، فقال -  
رحمة الله - :

" الطريق أسباب ووسائل لا تراد لذاتها ، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد ، وبكى نية بما شرعه من الطريق على أسبابها وأمثالي ، ولو تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق لا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها ، وب يظن بالشرعية الكاملة خلاف ذلك ؟ "

ولا يقول إن السياسة العادلة مخالفة للشرعية الكاملة بل هي جزء من اجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فبدا كانت عدلاً فهي من الشرع ... (١) .

ثم بكر - رحمة الله - أن تقسيم البعض الدين إلى شرعية وسياسة تقسيم باطل ؛ لأن السياسة العادلة قسم من الشرعية وليست قسم لها ، فالعبرة في شرعية السياسة أو عدم شرعيتها تتوقف على تحقيق مقاصد للشرعية في إقامة الحق وانعقد وقيام الناس بالنقسط فيقول ابن القيم - رحمة الله

" وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شرعية وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شرعية وحقيقية ، وتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل ، وكل ذلك تقسيم باطل بين السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل تلك يتقسم إلى صحيح وفساد ، فالصحيح قسم من أقسام للشرعية لا قسم لها والباطل ضدها ومناقضها " (٢) .

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٤ / ص ٣١٠ ، وينظر أيضاً الطريق الحكمة في السياسة الشرعية ص ٥ ط / دار للدين العربي

بترتيب

(٢) إعلام الموقعين : ج ٤ / ص ٣١١ .

### ٢٠٠٠ هـ / ١٩٨٠ م : دور الإمامين في الفكر الإسلامي

وبناء على ما تقدم من كلام الإمامين ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى ينبغي لنا أن الفكر السلفي في مرحلتيه القديمة والحديثة كان يظفر إلى السياسة العنيفة المحققة بمقاصد الشريعة على أنها جزء منها ويعتبر السياسة انظمة خارجة عنها مبادية لها .

ولعل في هذا المحنى الفكري لزواد الفكر السلفي ما يمكننا أن نعتبره محاولة لرد نظام الحكم في الدولة الإسلامية إلى الإسلام نفسه ، والتصدي من ناحية حري للفكر التي سادت في المجتمع الإسلامي عن الحق الإلهي في الحكم وتصحيح نظرة الحكام والأمراء في اعتبار السياسة شرعا بإسقاط دور تميز بين الصحيح والفساد أو بين ما يحقق مقاصد الشريعة وما لا يحققه ، مستنديين إلى الدعوى التي مستغرب حين من الدهر، وهي أن " السلطان ظل الله في الأرض " ، والتي حاول رواد الفكر السلفي أن يصنعوها في إطارها الصحيح الذي أبدعت عنه ، فحاولوا الحكم أنى استدراك وقهر ، وهو أن جوهر نظام الحكم في الإسلام يقوم على ضرورة رجوع الحاكم إلى شريعة الله وأوامره وقوانينه التي نصب من حب لفهم بها في نبي الناس ، أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وإقامة العدل وتحقيق لمصالح الأمة .

وبعد هذا يفسر لنا هذا إصرار من جانب رواد الفكر السلفي على الربط بين الشريعة والسياسة ، لتفرض اجتهادات الحكم فيما يمكن أن يتصور من تدبير لمصالح الأمة راحة تحت مظلة الشرع ، فيعطون من الواقع بما فيه من مستحبات إلى الشرع ، لاستجلاء الأحكام وتنزيلها على هذه الواقع ، في محاولة لتوفيق والمطابقة بينهما ، التي هي في الحقيقة لب سياسة أمور الناس (١) .

ومن هذا نفهم قول ابن تيمية رحمه الله - " الواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله " (٢) .

(١) د / محمد عسار : تيارات الفكر الإسلامي ص ١٥١ بتصرف

(٢) ابن تيمية : السياسة الشرعية - ص ٢١٩ .

هو وقد شهد العصر الحديث أحد التصادم التي حاولت بحية الفكر السنّي (بن ديميه - رحمه الله - والتي ظهر من خلالها ارتباط السياسة بالدين من خلال الحركة الوهابية ، القائمة على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - إلى مذهب التسبب والسلطة الرمزية التي تمثلها محمد بن سعود ، في عرف تاريخها بالمذهب بين الشيخ والإمام .

وقد تطور هذا التحالف بين الدعوة الدينية والقوة التي تمثلها السلطة السياسية مع بداية القرن العشرين ، ليأخذ شكلاً من أشكال " الأيديولوجية " المعاصرة في الارتباط بين الدين والسياسة ، من خلال الفكر الذي تبناه عبد العزيز آل سعود ممسحياً بذلك للشيخ محمد عبد الوهاب وأصحاب دعوته ، والذي كان من ثمرة قيام المملكة العربية السعودية ، والتي اتخذت شعاراً لها (علم) في أعلاه الشهادتين وتحتهما السيف المنطعان كرمز لهذه الأيديولوجية (١) . (٢)

(١) يراجع لمزيد من التفصيل ، عثمان بن بشر الحنبلي ، عنوان الجد في تاريخ نجد - ص ١٢٤ ، ط/ مكتبة الرياض - بون ، سليم هيدرو الأصبوية الإسلامية في العصر الحديث ، ترجمة عبد الحميد الجمال - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧م ص ٢٠١ ، د/ آمنة بصير : الشيخ الإمام محمد عبد الوهاب ومنهجه في مباحث العقيدة ، ص ٢٣٨ وما بعدها ط/ دار الشروق - الأولى ١٩٨٣م .

(٢) غني عن البيان أن هذا الارتباط هو أمر يصعب في كثير من الأحوال لمصالح الدولة ، وللصنوخ التي تتعرض لها ، مثل ما يحدث في هذه الأيام من محاولة أمريكية وغربية لتصفق على المملكة لتغيير وجهها الأصولي الذي يصيب بالتسامح والديمقراطية ، ويمثل بيئة صالحة لتصرف والإرهاب بحسب التوصيف الأمريكي والعربي خاصة بعد ما يعرف بأحداث سبتمبر ١١ ، والتي أنهم فيها بعض الأفراد السعوديين وغيرهم من جنسيات إسلامية وعربية

## المطلب الثاني

### مفهوم السياسة في الفكر السلفي المعاصر

بعد أن حدث الانفصال بين الشريعة والسياسة في كثير من بلاد العالم الإسلامي ، واستحدثت نظم وقوانين لتسيير حركة الحياة في جوانبها المختلفة ، وكانت هذه القوانين والنظم في الكثير الغالب - بعيدة الصلة عن الشريعة الإسلامية ، وتعود إلى مصدر أجنبي ، تبعاً للظروف التاريخية التي مرّ بها العالم الإسلامي . وتلوح أشكال الاحتلال الأجنبي لبلاد ، والذي صاحبه في كثير من الأحيان ضعف الجبهة الداخلية ، وابتعاد المسلمين عن تحكيم الشريعة ؛ لاعتماد الحكام والولاة عدم كتابتها في القوانين بمستجدات العصر وتسيير حركة الحياة ، والتي يرى المفكرون المعاصرون أن شيوع التكليف وإطلاق باب الاجتهاد كان السبب الرئيس من ورائها ، حيث ' نسطر الولاة إلى الاجتهاد فيما يجر لهم من حديد بحق وبهاضن ، ورمدوا في طمأنينة الشريعة ؛ ضامهم لصور الشريعة من فصح مغاليق فتن العصر ، ثم تهادى بهم لأمر حتى أهرضوا عما أنزل الله من آيات هبات ، ونحاكموا إلى الرأي إما جهلاً وإما ظمناً ، وتجراً أرادوا الدس على للشرع حتى خرف كثير منه ... ' (١) .

في زمن هذه المتغيرات التي طرأت على العالم الإسلامي ، حدث الانفصال بين الدين والسياسة ، وأصبحت السياسة في كثير من بلاد العالم الإسلامي تتلون بأصناف من النظم الغربية والشرقية ، وتتوارد عليها تجارب النظم القسورية ، والاشتراكية ، والرأسمالية ، والعلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية . الخ

(١) عبد الصالح الجرائري - مدارك العصر في السياسة بين التصيقات الشرعية والانفعالات الحماسية - ص ٩٧ - ط ١ ، مطبعة الفرقان للربيع ٢٠٠١م



وقد انعكس هذا النظم بطبيعة الحال على المجتمعات الإسلامية ، وصنعها بطابعها في كل مرة تجرب فيها هذا النظم ، على الدوامي لاجتماعية والثقافية ... الخ<sup>(١)</sup>

والسؤال الآن هل بقي الموقف السلفي على حاله في مضرته إلى السياسة واعتبارها جزءاً من الشرع في ظل هذه المتغيرات ؟

ويجيب السلفيون المعاصرون على هذا السؤال فرقولوا

إن السياسة التي تعلى السبوك الذي تقيده المعيدة بمقتضاها ولوازمها وموابطها الدائرية الدائرة في فكلها منذ كانت وإلى أن تعود ميراثاً إلى ربها ، والتي تمثل في أوب أمرها ونهايتها " سياسة الدين " ورعايتها شؤون الأمة وصيغتها توصاعها وشؤونها وأحوالها ، هذه المعنى للسياسة والعمل السياسي لم يعد له وجود الآن ، لأن السبوك السياسي أصبح خاضعاً تفكير القوانين والأنظمة الإدارية والحيلولة للإنسان التي نسجتها يده لتصنع له سعادة وهمية ، وقد لذي هذا بالضرورة إلى انفصام العقيدة والمثيرة عن السياسة ، بعد أن ولدت ظنون القوانين والأنظمة الكافرة إلى بلاد المسلمين ، وأصبحت السياسة في بلاد المسلمين تحاكي غيرها في بلاد العالم<sup>(٢)</sup>

(١) حول آثار النظم والقوانين الأجنبية على المجتمعات الإسلامية ينظر : الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمة الله - الكتاب والسنة يجب أن يكون مصيراً لقوانين في مصر ص ٢١ - ٢٨ ط / دار الكتب المصرية - الثالثة ١٤٠٧هـ

(٢) محمد شعير في السياسة ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ - ١٧٧ يتصرف كبير - ط ٢ - بدوي ناشر ريد بن هادي المسحلي : لإرهايب وآثاره على لأفراد والجماعات ص ٢٥ - طبعته الفرقان الإمارات ١٤٠٠هـ

ومبعا لهذا التنبؤ الذي طرأ على العلاقة بين السياسة والشرعية ، والذي جعل النظم السياسية افواهة تقوم في مقابل للشرعية الإسلامية وتزاحمها ، وري السلفيون المعاصرون أن السياسة الآن تعني ذلك العمل " المعروف بنظرياته المختلفة وانظمته المتباينة ، التي تشرد بعيداً عن الضوابط الشرعية ، ولا تربي سلطان للعقيدة على فروعها وأصوبها ، التي صاغها المنظرون والمشرعون بفكراتهم العقلية البشرية المحدودة ، سواء أدركها وعرفها بالدراسة والنظر والتفني ، وبم بالممارسة والعمل ضمن أطرها ، أم طوتها يد النسيان وشابت في حواري الفروع العابرة ، فب في حقيقة " دين المسيحية " بنفاتها وكذبها وتزويرها ... (١) .

ونكس من يعني هذا التصور لمفهوم السياسة بذي المنظرين المعاصرين أنهم يربصون العمل السياسي بالكلية ؛ استناداً إلى هذه الخيالات حول السياسة المعاصرة وعيبتها ونظامها ، وهي ظن شباب النموذج المثالي الذي عرض له ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله - وحسبوا لتدقيقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - في القرن الثاني عشر هـ .

من الواضح أن هذا التصور لمفهوم السياسة كما عرضنا به لذي المنظرين المعاصرين ، يمثل موقف شاذ لدي جمهورهم ، وإلى بدأ أن هناك نوعاً من الضرورة لدي البعض بشأن التفاعل مع العمل السياسي ، في الأمور العملية البعيدة عن أصول العقيدة والشرعية ، أو بالأحرى لا تصطبغ بهم ، كم سيبين لنا في المنظور القادمة - بعون الله تعالى .

(١) هي المسقية - ص ١٧٣ .

## المبحث الثاني

### موقف السلفيين المعاصرين من العمل السياسي

ينظر السلفيون المعاصرون إلى النظام السياسي الإسلامي على أنه نظام له خصوصية ذاتية ، تميزه عن غيره من النظم الوضعية ، كالتدعراطية والديكتاتورية ، والرأسمالية ، والاشتراكية الخ

ومن مسمياتهم الفكرية من النظم الإسلامي يقوم على العدالة والرحمة ، المصلحة والأخلاق التي يقررها الإسلام وهي مبادئ يصعب حصادها لأي نظام من هذه الأنظمة الوضعية ، ومن ثم ينفي النظام الإسلامي مفردا مسيرا عن غيره من النظم ، فهو نظام من نوع خاص ، نظام إسلامي بحث<sup>(١)</sup>

وبما كانت الأنظمة السياسية - أنظمة الحكم - في كثير من البلاد الإسلامية - بحسب التصور السلفي - تتناسب مع هذه النظم الوضعية أكثر من انسابها إلى الإسلام ونظامه ، فقد تتنازع السلفيين المعاصرين - والحالة هذه - مواقف - من العمل السياسي المرتبط بهذه النظم

الأولى موقف الجمهور من السلفيين التقليديين أصحاب الترخية المجافية

الثاني موقف بعض السلفيين من أنصار الدعوة إلى التجديد في الفكر السلفي ، والاهتمام بفقهِ الواقع ومعيشة أحداثه ،

(١) جمال المراكبي : الخلافة الإسلامية بين الحكم المعاصرة ، ص ٣٠٣ ،

٣ - بتصرف - ط - جماعة أنصار السنة المحمدية - القاهرة - ١٤١٤ هـ

ويجدوا ما بين الموقفين من تمييز من خلال بعض المسائل ذات الصبغة  
السياسية ، والتي تظهر موقف كل فريق ومبنيته الفكرية فيما يذهب إليه ، وذلك  
من أمثلة الترشيح لانتخابات المجالس النيابية ، ومسألة تعدد الأحزاب  
والجبهات وكذلك في موقفهم من المظاهرات والاعتصامات والإضرابات  
والإضراب .

وسنحاول في هذه السطور - بعون الله تعالى - إلقاء بعض الضوء على  
كلا من الموقفين من العمل السياسي بمسألة وقضايا على الجملة ، على أن  
يكون هنالك نوع من التفصيل في المبحث القادم - بعون الله تعالى

## المطلب الأول

### مواقف التقليديين

ومولاه لا يهوى مسألة السياسة والعمل السياسي أهمية تذكر ، اللهم إلا من الناحية النظرية فقط - على سبيل الاستمرار - ويرون أن الاهتمام بتعليم المسلمين أمور دينهم وسوية عقائدهم أولى وأهم من الاشتغال بأمور السيادة ، خاصة في ظل القوانين ونظم الحكم المعمورة من غير بلاد المسلمين ويرون في هذا ما يتفق مع جوهر دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - في الدعوة إلى الله من حيث هتأمرهم بالدعوة إلى تحقيق التوحيد أولاً ، وتنهيها على ما عداه ولهذا يرون أن من الأفضل عدم الاشتغال بالسياسة وتركها لأهلها ، والتركيز على إعداد المسلمين للحكم بالإسلام ، الذي لابد أن يسبقه نوع من التصفية والتزكية .

وبشيء من اليأس نقول :

إن أصحاب هذه الاتجاه يظرون إلى العمل السياسي في ظل الأنظمة الموجودة على الساحة الإسلامية نظرة فيها كثير من تشكك والتريفة ، ولهذا يرون أن من الأفضل عدم الاشتغال به ، حيث يرون أن السلوك السياسي في العالم العربي والإسلامي بصورة خاصة شامص ومغش ، وحافل بالمساكنات ، ولهذا فإن مخالطة السلوك السياسي على ما هو عليه الآن لا ينبغي ، ولا وجه من الإباحة لحررته عن دائرة المحظورات الشرعية ، من خالطه مؤرر ، ومن تأب منه تأب الله عليه <sup>(١)</sup> .

(١) في الملفية ص ١٧٩ .

### أولاً - صدرى موسى عبد الفتاح صليح

وإذا كان الاشتغال بالعمل السياسي في ظل الأنظمة المعاصرة قد يصب  
إلى درجة "الورر" الذي يستلزم توبة منه ، فإن المشاركة فيه والحالة هذه -  
جب - لا تكون إلا في حالة الضرورة التي تقتضي ذلك ، وبالقدر الذي تفرصه  
الدعة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات" ، والضرورة تقرر بقدرها  
ولا يجوز مجاوزتها بأكثر منها<sup>(١)</sup> .

وإن كان هذا هو شأن السياسة ، فإن التعامل معها في غير حالة الضرورة  
يكون نوعاً من العبث ، وانفعال للمخالفين منصوبة عن العبث ، وليس هناك عبث  
أكبر من أن يشتغل بالسياسة من لا يعرف معناها في عصره ، إذ السياسة  
اليوم تجمع من مصف حمى يحرم على المسلم الالتزام بدعوله أو الاقتراب منه<sup>(٢)</sup> .

وبما كانت هذه النظم السياسية المعاصرة بقوانينها ومبادئها غير مهيومة  
بكثير من المسلمين المترحمين ، ولا يستطيعون أن يتفاحلوا معها ، فالواجب  
عليهم - والحالة هذه - أن يشتغلوا بها يستطيعونه ، ولا ريب أن الاشتغال  
بالمستعص مما أمر الله سبحانه وتعالى عباده ، من فعل للمأمورات وترك  
المحبيات وهو المطلوب أولاً منهم شرعاً ، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان اشتغال المسلم بالمطلوب منه شرعاً ينبغي أن يقدم على غيره -  
خاصة إذا كان مما لا يحسن ولا يستطرحه ، فالأولى به تركه ، فضلاً بالحديث  
الشريف >> من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعطيه (١) (٢) << .

(١) - مصدر السابق ص - ١٩٤ .

(٢) - السابق ص - ١٩٤ ، ١٩٥ بتصريف .

(٣) - ينظر مدارك النظر - ص - ٣٣٧ بتصريف .

(٤) - رآه ابن حبان كتاب الإيمان - باب ما جاء في صفات المؤمنين ج - ١

ص - ٤٦٦ رقم الحديث ( ٢٢٩ ) - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت

الذنية ١٩٩٣ م - تحقيق / شبيب الأرموط

(٥) - ع ر ك النظر ص - ٣ ٥

### ٢- فلسفة السياسة في الفكر السلفي المعاصر

وفي بيان واضح بموقف السعديين التقليديين من العمل السياسي ورؤيتهم  
لسياسة الجفة ، يقول حد يخطوهم " السياسة الشرعية هي رعاية شؤون الأمة  
به يصلح حوالها على ضوء الكتاب والسنة وليست السياسة ( عند ) -  
[ هكذا ] متبعة جماعية وليست السياسة ( عند ) تأثيراً حماسياً  
وليست السياسة ( عند ) اسبواً همجياً وليست السياسة ( عند ) أساساً  
معيّرب بين السياسة الحقة هي العمل بالكتاب والسنة السياسة للحقة  
تعريف الأمة بحقوقه الداء السياسة الحقة الخروج من السياسات الباطلة  
ذات لأراء العاطلة ... " (١) .

وإذ كانت السياسة الفاسدة لا تقوم على العمل بالكتاب والسنة فإنهم يرون  
أنه لا بد من يكن للمعلم بذ من العمل السياسي ، فلا ينبغي أن يجاور " التصور  
الشرعي " فإن تجاوزه فإن التعبير عنه بالكلمة الواضحة ، التي تصوره تصويراً  
رائعاً ، يصنع المسم أمم حقائق مسلمة ، نقصي به إلى النجاة بفكره وعقيدته  
ونيله من صواب الفتن " (٢) .

ويمللور بذلك بأن الفلسفة ليست خيالية ، وإنما هي تنظر إلى الواقع بما فيه  
فتأخذ ما فيه من خير ، وتدع ما فيه من شر (٣) .

والخير في هذه الحالة هو اتبع من السياسة ، والانشغال بما أمر الله به  
عباده من المعص والعدم بالافع ، خاصة في جانب الامر والهي ، وما يوتي ذلك  
عيت لا صائل من ورائه ،

( ) تراجع مجلة الأصالة العدد الثاني عشر صفر سنة ١٤١٥ هـ - السنة  
الثانية - ص ٧ الناشر - مركز الإمام لأللهاني للدراسات والبحوث  
العلمية - الأردن .

(٢) هي الملعية ص ١٨٤ .

(٣) المصدر السابق - ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

وزير أصحاب هذا الاتجاه السلفي في بعض التجارب التي خاضها الإسلاميون في بعض البلاد العربية والإسلامية شواهد صدق على موقفهم من السياسة والعمل السياسي ، حيث تركت لديهم قناعة كاملة بأن العمل السياسي ما هو إلا " مصيده " نصب لتسقط فيها كل من يدنو منها أو يمسها ولو بكلمة <sup>(١)</sup> . ولهذا فإن العمل السياسي ينبغي أن يترك لمن يحسنه ومن هي له وصنع خصيصاً من أجله <sup>(٢)</sup> وإذا كان لأحد أن يتكلم في التصانيع المعاصرة " فقه النواز" " فلهم العلماء للراغبون <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان التساؤل الذي يمكن أن يوجه إلى أصحاب هذا الموقف من السلفيين المعاصرين ، هو ألا يعد هذا الموقف من السياسة والعمل السياسي دعوة إلى حصر الدين في الذبعية التمهيدية فقط دون أن يكون له صلة بالسياسة وواقع الحياة ؟ وبعبارة أخرى ألا يعد ذلك نوعاً من التقليل لفهم بين الدين والسياسة وهو عب دعوة العلمانية وإصعابها بأن يترك ما لله وما يقصر ليتصر ؟ وألا يعد نوعاً من المماثلة للنظمية السياسية القائمة وإقرار لها بما هي عليه ؟ .

والسلفيون التقليديون - أصحاب هذا الاتجاه - يفترون أن يوجه إليهم مثل هذا التساؤل ، وأحياناً يعتبره بعضهم نوعاً من الشبهة التي تلقى على الفكر السلفي المعاصر <sup>(٤)</sup> .

لكنهم في معرض إجابتهم على هذا التساؤل ودفعهم لهذه الشبهة ، يفترون أن يكون موقفهم فيه نوع مما لا لأر مهادة للحكام ، الذين يرون أن وجودهم هو

(١) السابق : ص ٢٠٢ ، مدارك النظر ص ٢٥٩ .

(٢) هي السلفية : ص ١٢٨ .

(٣) مدارك النظر ص ٢٢٩ .

(٤) حسن بن قاسم السلفي - إرشاد البرية إلى شرعية الانتساب إلى السلفية

ص ١٢٨ - ١٣٩ ينصرف - دار الآثار - صنعاء - الأولي ٢٠٠٠



من قبحه ، والله سبحانه وتعالى ، وحي له أميابه ، ومن ثم يفوز من لا  
 خارج الأمر عنه ، ويكتفى بالصيغة والتسيد في حصص من ولي الأمر خطأ ، و  
 تكصير<sup>(١)</sup> . ولعل في هذا الموقف السلبي المعاصر ما ينكرب بالظروف التاريخية  
 التي وُجبت مشاة " مذهب الجبر " واستغلال حكام بني أمية له في تثبيت دعائم  
 حكمهم ، وذرعتهم في ذلك بحديث رموى الله ذكر " اللهم لا مانع مما عطيت ولا  
 معصي لما منعت ولا يفتح د الجد منك الجد " (٢) . وسيأتي تفصير لهذا الموقف  
 السلبي في حديث عن موقفهم من الخروج على أحكام - إن شاء الله تعالى -  
 وعليه حال فلهم يعتبرون موقفهم هذا بآية من أبواب السياسة الشرعية ، التي  
 تهدف إلى حماية الجهد الدعوى الذي يقومون به ، ويخرجون به بعيداً عن الواقع  
 في بعض المحظورات التي يشتغل عليها العمل السياسي ، كالحرص بالسكوت  
 على المنكر ، لأن طبيعة السلوك السياسي لا تفرق بين المعروف وبين المنكر  
 والمنكر سلوك والمعروف سلوك ، وبإمكانهما أن يكمنيا جانباً إلى جنب ، وهذه  
 هي فلسفة السلوك المعاصر (٣) .

(١) هي المسبقة : ص ١٨٣ .

(٢) برشاد البرية : ص ١٥٦ بتصرف .

(٣) بسند من رواد البخاري في صحيحه عن وارد مولي المغيرة بن شعبه  
 رضي الله عنه قال كتب معاوية إلى المغيرة لكتب إلي من معص النبي  
 يقول خب الصلاة ، فأمني على المعيرة قال سمعت النبي ﷺ يقول  
 خب الصلاة " لا إله إلا الله وحده لا شريك له اللهم لا مانع مما عطيت  
 ولا معصي مما منعت ولا ينفع د الجد منك الجد " قال ابن جرير أخبرني  
 أحمد بن وارد أخبره بهذا ثم وفد بعد علي معاوية فسمعه يأمر الناس  
 بسكوت الفور روى البخاري كتاب صفة الصلاة - باب الذكر بعد الصلاة  
 - رقم الحديث ٨٠٨٢ ج ١ / ص ٢٨٩ .

(٤) ينظر هي المسبقة مرجع سابق ص ١٨٣ بتصرف .

وإن أهم يهددون بموكلهم هذا من السياسة إلى حماية أنفسهم ودعوتهم .  
ويجب أني أبعث عن التوقع في بعض المحظورات الشرعية التي قد يفترون بها  
العمل السياسي وفي صوء هذا يستطيع أن نفهم قول الشيوخ الألباني رحمه  
الله - " من السياسة الآن تركه السياسة " (١) .

وإن كان ما تقدم يمكن أن يدرج تحت الجانب المنطقي في نظرية المستفيين  
التفتيش إلى السياسة والعمل السياسي ، فإن نذهب مع ذلك تصوراً آخر ربما  
انسم يسمى من الإيجابية " المعلقة " بشيء غير قليل من المثالية ، التي لا تكتف  
كثير في الواقع ، والتي تنشد النموذج المنطقي الأول في التطبيق ، ولهذا فإن  
عامل الوقت وكذا الكم لا يعيها بحث .

فإنهم يرون أن كل مسلم مطالب بالصهي لإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم  
بما أنزل الله ، ولكن علي مدى خاص ومنهج معين ، يضمن السلامة ويحقق  
الهدوء ، ولو بعد حين .

يقول الشيخ الألباني - رحمه الله - ' إن أسعد ما يكون للمسلمون في  
بلادهم يوم ترفع " لا إله إلا الله " ، وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله ، وإن مما  
لاشك فيه أن على المسلمين جميعاً كل حسب استطاعته أن يسعوا إلى إقامة  
الدولة المسلمة التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وعلى منهج السلف  
الصالح ، ومن المقطوع به صد كل باحث مسلم أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا  
بالعلم النافع ، والعمل الصالح ورون ذلك أن يقوم جماعة من العلماء بأمرين  
هامين :

(١) - تركه النظر في السياسة - ٣٨٦ ، مجلة الأصالة عدد ( ١٩ ) ص -  
٣٣ ذو القعدة سنة ١٤١٩ هـ

الأول: تكريم العلم النافع إلى من حوله من المسلمين ، ولا سيوئاً إلى من لا بار يقوموا بتصنيف العلم الذي مورثوه مما نحن فيه من التركيب والوثائق ، حتى صار أكثرهم لا يعرفون معنى قولهم لا إله إلا الله

والآخر: أن يربو أنفسهم وسويهم ومن حولهم من المسلمين على هذا العلم النافع ويعلموا أن يكون عندهم نافع وعندهم صالح ، وكذلك يعلمون أن النبي ﷺ اسم به وبإضافة الدوة المسماة بالدعوة إلى التوحيد ، والتعديل من عبادة الأصنام ، ونزوية من يستجيب دعوته على الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>

وبرغم من يختلف تطبيق هذا المبدأ من صعوبة ، وما يحتاجه من زمن ، لا أنهم يرون أنه هو الطريق الأمثل للوصول إلى إقامة النظام الإسلامي المثالي ، المتمثل في إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ، فإن شأن الإعداد دائم أن يكون أصعب مما بعده في عملية بدء الدوة والمجتمع ، ولهذا لا يتوقع أن يؤتي هذا الإعداد ثماره بسرعة ، وإنما سيكون بطيئاً ، وذلك لأمرين :

الأول: أن الأمة ليست مهيأة للنهاية الصحيحة يجب ثماره ، ويلاحظ لهم بحسب نفس الموقف من معاملة الجهاد أيضاً وما يستلزمه من إعداد في هذا العصر<sup>(٢)</sup> .

(١) - مدارك النظر - ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ بتصرف يسير

(٢) يرى جمهور السلفيين المعاصرين أن الجهاد فريضة مبنية إلى يوم القيامة ، لا يستطيع أحد تعطيلها ، ولكن لا بد أن يسبقه شروط :  
لأن الاتحاد على إمام واحد ، وبدون هذا الاتحاد تكون الفرقة والاختلاف وضعف الشوكة

الثاني: ضرورة الإعداد المؤدي إلى إزهاب العدو عملاً بقوله تعالى ( واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ) الأنفال - ( ٦٠ ) -

الثاني أن أعداء الأمة في نقطة مستمرة ، ومراقبة دفعة لحركة العمل الإسلامي ، ويفترون رسمية بوقفة النتائج والثمار التي يمكن أن يجنيها ، ويحصر عليها الإسلاميون على احتلاقهم وتفرقهم وتنازعهم ، ولذلك يقولون في خبر في اتجاه معاريف بهذه العنصرية ذات الثقوب العدم الصحيح ، والتفريفة - لاند أن يكون تقديرًا محكمًا ، إذ لم يكن مثل تقدير أعدائنا وبفقه ، فلا أقل من أن يكون قريب منه<sup>(١)</sup> .

- واد مع يدور هذه الشرطان كان من الأولى الإسلامك عن الجهاد حتى سبياً في أسبابه المادية والنفسية ، وعلى المسممين حالته أن يشغلوا بما يصرفونه ، وهو إصلاح الحال بالتوحيد والعلم النافع والعمل الصالح ، فالجهاد له ثلاثة درجات أصلاً للجهاد بالنفس والسيف ، ثم الجهاد بالمال ، ثم الجهاد بالدعوة والعلم ، ولما كان أعداء الأمة في هذه الظروف الرهينة في السببية المادية المتمثلة في القوة والسلاح المطلوب لإرهاب العدو لا تسبكه الأمة ، لأنه بيد أعدائهم ، ولا يعطونهم منه إلا بقدر معلوم ، فصلا عن تفرق الأمة وتحزبها ، وعدم وجود إمام يستطيع القيام بمهمة الجهاد أو أنس فيه ، فإنهم يدرون أن الفصل الجهاد اليوم - في وهب الذي نحن فيه - هو الإسلامك عن الجهاد ، ويعتبرونه من الإعداد الذي تفرق فيه الجهود إلى ما هو ممكن ومقدور ، حتى تصير مفتاح حرمان سلاحها بأيديهم ، وهو حين من الصبر الذي أمر الله به عباده في حالة الاستضعاف ، وإليه يشير بقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اقْتُلُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَتَوَّابٌ ﴾ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ نَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيْهًا ﴾ النساء ( ٦٦ ) . وبعضهم يصوغ كل هذا في ثلاثة

شروط الأول الاتحاد على إمام الثاني ، تمثيل الصف بالعلم والتربية الثالث القدرة على الجهاد ينظر في التفصيل في الفلسفة ص ٢٠٣ ٢١٧ مدارك النظر ص ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٩٦ ، ٥٠٤ إرشاد البرية ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، مجلة الأصالة عدد ( ٣١ ) ص ٦٢ ٦٨ - محرم ١٤٢٢ هـ .

(١) في المنهج ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ بصرف واختصار

وذهب هو متوجه في الاعتناء على النصوص في تأييد مدققتهم ، فبين  
 عذب إلى ما يؤيد متوجه في هذه المسألة أن الأحاديث النبوية قد جاءت بحمل  
 إشارات بصور الجماعة المومنة ، وهذا يستدعي أكتفاها نحو الوحي ، وعدم  
 استعمال أمر قصي الله فيه فكر ، وإن يكون لا كف قصي<sup>(١)</sup>

ويبين من هذا أنهم يحنون مسألة إقامة الدولة الإسلامية على وتحقق  
 بموجبه التراث على جانب الفصاء والقدس ، كما حموا عليه من قبل وجود  
 لأنظمة والحكام الذين لا يحكمون بما أذن الله .

وهو ما يدل عليه كلامهم إلى الله لو شاء الله أن يقيم المسمين دولة في  
 هذه الأرض فكانت ، ولكن هذا سيعارض - بظبيعة الحال - مع مبادئ رسول  
 الله صلى الله عليه وآله ، التي أخبرت بأن دولة الخلافة الراشدة لابد أن يسبقها فترات من الحكم  
 الجبري الاستبدادي ، كما جاءت الإشارة إليه في قوله تعالى :

« تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها ، ثم تكون خلافة  
 على منبج النبوة ، فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها إذا شاء الله أن  
 يرفعها ، ثم يكون ملك جبريا ، فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها إذا شاء  
 أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منبج النبوة »

ولم كانت أدام دولة الخلافة الراشدة ، تمثل من وجهه بغيرهم آخر  
 مرحب العمل انسياسي ، فإن هذا يستلزم أن تنصرف همه الأمة إلى العداية  
 بالعمل على عداد نفسها لموجود ربه سبحانه وتعالى ، بالعمل على الاتحاد على  
 المنهج الحق ، وبعد التفرق والتحرب ، و الاجتماع على منهج الكتاب والسنة ،  
 منهج الفرق الثلاثة الأولى ، التي استمكنت بالمرود الوثقي - عزوه المعينة

العلوية النقية ، والشرعية الصحيحة السوية ، التي تمتصك بها الفرق الداجية -  
التي يحسن السلفيون المعاصرون أنهم أهلها وأصحابها ، فبدأ عم الله سبحانه أن  
الأمة كنهياتها الأسباب ورسمت لنفسها أن تكفي على عقيدة الفرقة الناجية "   
م أن عليه وأصحابي " ، يظهر الله أمره وأعلى حكمه ، وكافاً الأمة على ما  
أحسنت نفسها بحلقة رائدة على مباح النبوة ( ١ )

---

(١) هي السلفية : ص ١٩٨ ، ١٩٩ ينصرف

## الخطبة الثانية

### موقف السلفيين الجدل

واصحاب هذا الاتجاه هم اصحاب الدعوة إلى هذه الواقع ، والاهتمام  
بالمشكلات المعروضة على الساحة الإسلامية ، التي يرون أن السلفيين لا ينبغي  
أن يكتفوا بمعرفة علمها .

ويعد بصورهم في هذه الواقع إلى العيب السياسي ، وضرورة أن يصرب  
سلفيون فيه بهم ، وألا ينعزلوا عن حركة الحياة من يعيشوا أسارى الأسماء  
بالبحث العنفي والفهمي والإغراق فيه ، عن الاهتمام بحركة الحياة ومجتمع

وفي هذا وجهة نظرهم في الجمع بين فقه الدين فقه الواقع بعصابه  
ومشكلاته ينهضون في \* أن واجبنا وأصعب المهام في الجامعات الإسلامية التي  
تدرس الدين فقط ، أن يخلقوا تدریس القوانين والمعاملات المدنية الإسلامية  
بتوسع وتشرح ، مقارنة بين الإسلام والكفر <sup>١</sup>

كما ينعون على أصحاب الاتجاه التقليدي عراقهم في دراسة المعاملات  
الفقهية في الوقت الذي ينعنون فيه عن القضايا لأخطر وأهم - من وجهة  
نظرهم - فيقولون في بوحه لا يحنو من بعض اللز الموجه إلى اتفاسين صي  
المسهر في المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي ، إن صليهم \* أن يقتصدوا جداً  
في تعليم الطلاب أدب قصاء الحاجة ، وشروط المياه ، ومذهب للعلماء فيمن  
قال بوجهه أنت طالق مرتين ، لا واحدة !! من تطبق ثلاثاً أم تكون طالق مرة  
وحد <sup>٢</sup> فكان عراق في النوم ، وسعي في الفوضى ، وصاية وجيالة رسوم

١ عبد الرحمن عبد الحائى خطوط رسمية لبعث الأمة الإسلامية الإسلامية ص -  
د الكويت - الثانية ١٩٨٦ ،

أبناء المسلمين في الجماعات أحكام الإسلام وحذوه في القتل والزنا وشرب  
الخمير والسرقه والحراية ، وقاربوا بهم بين نظافة الإسلام وقدارة أعدائه ،  
ودرسوا لأبناء المسلمين قوانين السلم والحرب والمعادنات ، ونظم السياسة  
الشرعية بين الحاكم والمحكوم ، وبين الدولة الإسلامية ودول الكفر ، واثركوا  
تحريم آباء قضاه الحاجة نكاهات يحدوا أبناءهم ذلك وهم في سن الثالثة  
والرابعة ... (١) .

ثم يخذون على بعض الدعاة التقليديين عدم اهتمامهم بالتصايا الحيوية  
المهمة التي يعيشها المسلمون والمحاكم إلى تهديهم ونحوهم وهي محل النقد  
بعض الدعاة يقول أحدهم بأهثيم :

سأني إلى خطيب فتجد كأنه لسم أذنيه ولم يسمع شيئاً ، يتكلم عن  
موصوع بعيد بالمره ، إما أن يتكلم تحت الأرض فيما يتعلق بأحوال الآخرة  
والقبر والموت ، وإما أن يتكلم فوق السماء فيما يتعلق بأمور الجنة والنار  
والبعث والحساب وغيرها ، كل هذه الأمور حق والكلام فيها حق ، لكن ينبغي  
أن يستغل الإنسان فرصة كور النفوس مهينه للوعظ والإرشاد والتوجيه ، وأحد  
الدروس والعبر من هذه الأحداث ، وبطمن الناس على هذا الأمر ، يكون مصدر  
طمأنينة للناس ، مصدر سكونة للنفوسهم ، يحيي المعاني الإيمانية في قلوبهم ،  
يبين لهم المحاصر التي تهددهم ، بحيث يكون الكلام متعلقاً بالواقع لما أن يعيش  
حدث مؤلمة تحرك قلوب جميعاً ، ثم تأتي لمتحدث أو الخطيب فجده يتكلم هي  
وإن آخر ، عهد في الواقع يعني دهولاً وعيبوبة لا يجوز أن يقع المؤمن أو العالم  
أو الدعوة ضحيتها . (٢) .

(١) المصدر السابق : ص ٧٧

(٢) عارك النظر في السياسة ص ٣٥٣ بنصرف يسير



« حتى الجفنة يراى ان انصار هو له انه عاة مع سعة إطلاعهم وتمكنهم من  
الامر اني يتحلون به ، الا أنهم ليسوا على مستوى العصر فيما يتصل  
بـ الأمور العملية الحديثة، وكذلك فيما يخص بمخططات الأعداء وكيدهم للمسلمين ،  
لأنهم من وجهة نظرهم يعيشون بأجسادهم في عصرنا ، ويعيشون بعقولهم في  
عصر عصر

ومما يجدر التنبيه إليه ان اصحاب هذا التيار - تيار السلفيين الجدد - مع  
، عومهم إلى الانفتاح على الواقع ومعايشة مشكلاته، ومن بينها القصر السياسية .  
لا أنهم في الوقت نفسه يعلنون التزامهم بالموقف السلفي العام ، الذي يقرر ان  
العمل السياسي ذو الإصلاح القائم على السياسة ليس غاية في حد ذاته ، ولا هو  
في مقدمة أويواتهم ، وإنما هو جزء من عملية الإصلاح الشاملة .

يقول صاحب كتاب «الأصول العلمية للدعوة السلفية

« الدعوة السلفية تسمى فيما تسمى إليه إلى إصلاح الميعة والحكم  
وبكها تعتقد انه جرئية، يرس مربة من أوامر الدين من حيث الأهمية والأولية ،  
ويسعى إليه بالقدرة السليم الصحيح ، الذي يتناسب مع القانين بالدعوة  
وجهودهم »<sup>٢١</sup>

ومع البرام هذا الفرق السلفي بالمبادئ السلفية في العقيدة والتريعة ، لا  
أنهم مع ذلك يرون أنه ليس هناك ما يمنع المسلمين للمعاصرين من المشاركة في  
العمل السياسي، بل قد يصل الأمر إلى حد الوجوب من أجل بصرة الدين<sup>(٢٢)</sup>

(١) عبد الرحمن عبد الحالى «الأصول العلمية للدعوة السلفية : ص ٥٥ ، ٥٦  
(٢) عبد الله حمز عبد الحالى «المسلمون والعمل السياسي ص ٩ - ط ١ ، دار  
السلفية - الكويت ١٩٨٥ .

ويعتمدون في هذا الموقف الفكري على دعميتين أساسيتين

الدعامة الأولى " أن الإسلام لا يوجد فيه الفرق بين الدين والسياسة ، ولا بين المعاملة ولا بين الأخلاق والنظم والقوانين " (١) وعنده فلا مانع لديهم من استخدام الوسائل الكثيلة بتحقيق النصر للإسلام وعرة المسلمين ، ومن جعلتها الانكراخ في السياسة والعمل السياسي ، ولو لدعي استخدام هذه الوسائل إلى النصر مع أهل الباطل فكرياً وعملياً (٢)

الدعامة الثانية أن الأمة كلها مسؤولة ، فوجب أن يسحق إلى المشاركة في كل ما يجلب لها المصالح ويدور عليها المفاسد ، ولا يجب أن تقتصر عن هذه المسؤولية ملقية بجنتها على أفراد معدومين وهذا ما يؤكد الشيخ / سلمى العودة أحد أبرز دعاة هذا الاتجاه حيث يقول

أما في المجال السياسي فالأمر معروف فقد أصبحت الأمة رهينة . [ هكذا ] - بالافكار ولا تتغير تتأمن ولا تدرعن المصالح والمفاسد ، لأنه كما نرى - وينقل الجميع أن الإنسان يستمتع برحلة هائلة هائلة ، وقد ترك الأمر عبءه حتى دون أن يسأل أو يوافق ، مع أن الله تعالى جعل الأمة كلها مسؤولة ، ولم يجعل المسؤولية العينية ولا السياسية ولا الذميمة على شخص واحد وهذا خطأ ، لأنه يختصر الأمة في أفراد ، والله تعالى قال ﴿ وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾ (٣) وقال : ﴿ وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾ (٤) مع أن الرسول عليه السلام مؤيد من

(١) مصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة الشورى الآية (٣٨) .

(٤) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

السوء ، شتمها فيها تعزيز لدعوى ، وتكمية للمذهب ، وجعل الجميع يشعرون بأن الأمر لهم ، وهو شأنهم وقصبتهم ..<sup>(١)</sup>

وبل بعد عدم من كلام أصحاب هذه الاتجاه ما يدل على أنهم يرفضون فكرة الانحلال عن حركة المجتمع وخاصة في الناحية السياسية ، وهو ما يجعلهم ينعون في مقابل أصحاب الاتجاه الأول الذي يميل أنصاره إلى الانشغال بالعمل والدعوة والتربية عن الانشغال بالسياسة ، بل يصبون بها إلى درجة الإثم الذي تجب التوبة منه ، في الوقت الذي يعد السلفيون الجدد الانشغال بواقع المسلمين ومن جملة الواقع السياسي واجبا من باب الاعتقاد بشمول الإسلام للدين والدنيا ، والسمور بالمسؤولية والسعي بحم الإصلاح المنشود ، الذي يتعين معه أن يقوم كل مسلم بدوره في هذه العملية

ولعل كلا الموقفين يتضح بصورة أكبر خلال ما نعرض به من موقف الفريقيين عن وسائل العمل السياسي .

(١) مدارك الفكر ، ص ٣٢٦ ، نشر د . يسير

## المبحث الثالث

### مواقفهم من بعض وسائل العمل السياسي

يصير التطبيق العملي لكلا الاتجاهين اللذين عرضت بهما في إطار الفكر السلفي المعاصر ، في بعض القضايا التي تعتبر من وسائل أو مبادئ العمل السياسي ، مثل قضية الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية ، ومسألة تعدد الأحزاب والجماعات ، ومسألة المظاهرات والاعتصامات ، الخ

وفي هذه السطور نحاول إلقاء بعض الضوء على هذه المسائل في إطار

### المطلب الأول

#### الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية

ولا : موقف السلفيين

على الرغم من أن جمهور السلفيين التقليديين لا يمتنعون من الترشيح لـ «حسابات المجالس النيابية» على تعدد درجاتها ، في البلاد التي تحكم بأنظمة غير إسلامية - ديمقراطية كـ «أوكرانيا» ، إلا أن هذا الموقف يبدو "مظروباً" أكثر منه حقيقياً ، حيث يمتنعون في الواقع عن التقدم للترشيح ، وذلك يمتنعون عن التصويت أو معانده أحد من المرشحين ، يذعرون أنها نظم مبتدعة وغير إسلامية ، وأن فيها تشبه بالكفار ، على ما سيوضح من هذه السطور - بعون الله تعالى - وأن ما اضطرب وجد العلماء السلفيين المعاصرين من أصحاب هذه الأجاء المحافظة " لإبداء الحكم الشرعي في هذه المسألة فإنه لا يجد ماصد - من جانب - لاتساو مع الموقف الفكري لعدم من مسألة السببية من إعلان جوار الترشيح ، مع التنبيه إلى ما فيه من مفاسد ومحظورات شرعية أجدها

## أولاً : أنها بدنية

ثاني أن فيها تشبه بالكفار ، إذ لا يختلف أثنان فيما يروون على أن نظام الانتخابات نظام مستورد منهم<sup>(١)</sup> .

وبعضهم يعتبرها من الوسائل التي يعتمد عليها دعاة الديمقراطية الكافرة<sup>(٢)</sup> ، التي يظرون إليها على أنها من مخطلطات الأعداء الأئمة ، التي يهدف إلى زرع بدور الفرقة والاختلاف في صفوف المسلمين<sup>(٣)</sup> ، خاصة وأنها مصدر على أحد بنظم الاغبيية أو أكثرية الأصوات ، والاعتبار بالكثرة ميران جاهلي<sup>(٤)</sup> . وقد يجبر بعضهم لانتخابات بشرط أن ينتخب أقرب لأحزاب إلى الإسلام ، أو من باب تقليل الشر أو دفع المفسدة الصغرى كما يقول الفقهاء<sup>(٥)</sup> .

وعند التحقيق يتضح أن هذا الشرع أو غيرها من الشروط التي يمكن أن نوضع لتبسط هذه المسألة من الناحية الشرعية، من قبل السلفيين المعاصرين ، هو مجرد بحث نظري ، أما من الناحية العملية ، فبروبها غير ذات فائدة وغير قابله تطبيق ، بصعوبة ذلك في الظروف السياسية التي يعيشها المسلمون في العصر الحاضر ، ولأن أنظمة الحكم التي تباشر هذه الانتخابات وما يتصل به من صعوبات تستند إلى الشوكة والقوة التي يصعب معها إحداث شيء لا وفق ما نريده وتأييده هذه النظم<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر مدارك النظر ص ٣٩٩

(٢) بر جمع إرشاد الجريه إلى شريعته لانتساب إلى السلفية ص ١٠٤ ، ٥

(٣) أنصح بحذر بر هـ في الرد على حاشية السند على هم الد . ١٠

٢٠٩ حـ الحرمة إزانيه ١٩٥٩

(٤) ص ١٠٤ أنصر في السياسة ص ٣٩ ، ٤٠

بر حـ في السياسة " بر الدخ ص ٤٠ ، ٤١

## ٢٠٠٠ - هنري موسى عبد الفتاح حسام

بعوث التبجح / محمد ناصر الدين لألباني - رحمة الله - وقد مرر عن رأيه في الترميز لدخول المجالس النيابية البرلمانية - وإذا كان يجوز هذا بشروط فقال - رحمة الله -

" لا ما يجوز هذه الشروط إذا كانت تكون " نظرية " وغير عملية هذه الشروط لا يمكن تحقيقها ومن شأنه كثيراً من الناس الذين كان لهم منطلق في حبسهم - على الأقل - في مظهرهم ، في لباسهم في حديثهم ، حيث دخلوا تلك المجلس - أي مجلس البرلمانية - وإذا بهداهم كغير ونيل ، وظيفهم ير ، بذلك ويسوغونه ، وأن هذا من باب المسيرة <sup>(١)</sup>

وحيث صدر للشيخ - رحمة الله - إبان أزمة جبهة الإنقاذ في الجزائر سنة ١٩٩٢م ، عن الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية ، والسعي من خلالها إقامة الدولة الإسلامية ، وإقامة الخلافة الراشدة ، وحكم ماضية وتأييد المرشحين ، قال - رحمة الله -

" في الوقت الذي لا نصح أحد من إخواننا أن يرشح نفسه ليكون نائباً في برلمان لا يحكم به أنزل الله تعالى كان قد مرر في دستوره "نيل للدولة "إسلام" . فبر هذا النص قد ثبت صلياً أنه وصح لتفدير أعصاب النواب الطمهي القلوب ؛ ذلك لأنه لا يستطيع أن يغير شيئاً من مراد الدستور المخالفة للإسلام ، كما ثبت نص في بعض البلاد التي في دستورها النص العكس هذا إذا لم يتورط مع الزمر أن يفر بعض الأحكام المخالفة للإسلام ؛ لذلك نص لا نصح أحد أن يرشح نفسه ، ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشحين من يعادي الإسلام ، وهبهم مرشحين إسلاميون من أحزاب مختلفة للمناهج ، فنصبح

(١) المصدر السابق ص ٤٠٠ ، ١ ؛

«الحالة ٣٥» كل مسلم أن ينتخب للإسلاميين فقط ، ومن هو أقرب إلى المنهج العملي الصحيح ، ط ٤ .

«... كان في عهد ما يمثل الموقف السلفي التقليدي بصفة عامة ، إلا أن من أصر على الانجلاء من بحار الاستناد في تقرير موقفه إلى النصوص من القرآن والسنة لإيجاد شرعية موقفهم وبدعية ما عداه فمن ذلك ما يرى بعضهم من أن نظام الانتخابات يخالف المنهج النبوي في منع توليه الإمارة لمن يطلبها ، فيجوز به مسألة الانتخابات ، إذ يزور فيها سؤالا لمنصب والسعي له ، وهو ما ورد النهي عنه في الحديث الشريف<sup>(١)</sup> .

كما يرى بعضهم أن لها نوعاً من تركية النفس المسيحية شرعاً في قوله تعالى ﴿ فَلَا تُرْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾<sup>(٢)</sup> وفي قوله ﴿ وَإِيَّاكُمْ وَالتَّمَادِحُ فَإِنَّهُ الدِّبْعُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وكذلك لما يترتب عليها من إصرار وتهدير وصيد دلائل ، التي تكفي لحل كثير من مشكلات المسلمين ، إذ وصفت في أمكنها الصحيحة

كما يدجن بعضهم في باب المخالفة مخالفة المنهج الإلهي ، بمساواتها بين المستبين والكدر ، والله تعالى يقول ﴿ الْمُجْهَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ما

(١) - مدارك النظر : ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) - ربيع بن هادي المدخلي : منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله - ص ٢٠٠ بصريه ، ومن بن هادي : اجابة المسائل ص ٢٠٩

(٣) سورة النجم الآية (٣٢) ،

(٤) سورة النجم الآية (٣٢) ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠

٢٠٩ / ٢٠٨ - رقم الحديث ( ٣٧٤٣ )

نعم كيف تحكمون (١) ، وكذلك لأنها تسوي بين الذكر والأنثى والله يقول  
(وليس الذكر كالأنثى) (٢) .

كما ينظر بعضهم إلى الانتخابات على أنها ترسيخ للنظام العثماني ، الذي  
عصر بين أمور الدببة والأمور الحياتية ، حيث لا يأخذ بالكتاب والمصلحة في  
أمر الأمور وإنما يقول علي ردها إلى سلطة التشريع الديني أو إلى سلطة  
الشعب وهو بحالف الأمر يرد الأمور عند التنازع إلى الله ورسوله (٣) .

وبما كان تصور أن الصم الانتخابي يعطي الشعب الحق في السلطة  
والسلطة التشريعية ، نصير لأنشائه من النظام الديمقراطي الذي يعطي للشعب  
أو للأغلبية الحق في السلطة والتشريع ، وكان هذا يصطدم مع مفاهيم الفكر  
السني في أن السلطة العقب في الإسلام هي للكتاب والمصلحة ، وأن المشرع الوحيد  
هو الله سبحانه وتعالى ، لقد وصل الأمر ببعضهم إلى حد اعتبار الانتخابات  
في دول البريمايات منافاة للنسب ، الذي يقتضي الاعتقاد بأنه لا حكم إلا الله وبما  
نزل الله على رسوله ﷺ - كتاباً وسنة - وأن مشروع الله كامل وشامل وحاصل  
وكله خير ورحمة وصالح للبشر في كل زمان ومكان فألف أحدهم كتاباً سماه  
" القول السديد في أن تحول المجلس يماضي التوحيد (٤) " ١٢

وما قدم بسير لك من موقف السنن التقليديين من قضية الانتخابات ،  
أقرب إلى الرقص ، المصير منه إلى الجواز ، وحجتهم هي تلك أن نظام الانتخابات

(١) سورة الفلم الأيتان ( ٣٥ ، ٣٦ )

(٢) سورة آل عمران الآية ( ٣٦ ) .

(٣) ينظر صفحة لاصالة عند ( ٨ ) ص ٩ . ١٠ بخصصار وبصرف ، مدارك

النظر ص ٢٨٥ هامش ( ٣ ) ، إجابة العائل على أهم المسائل ص ٢٧٢

(٤) يرجع - يوسف القرصوي - بويوت الحركة الإسلامية في المرحلة  
الدمية - ص ١٢٣ .



في انجائنا الى به سوء مع مجالس الشعب او البرلمانات ، ومجالس الشورى ، التي يزعم في كل منها بنظام الأغلبية أو أكثرية الأصوات ، هو نظام مبتدع ، ليس به ما يؤيده من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا من فعل السلف الصالح ، كما أن هذه المجالس لا تخضع للشرعية الإسلامية ، بل هي نفسها لخدمة مسيورة من بلاد كافرة - بحسب قولهم - ومن ثم فإن الأخذ بهذا النظام تحت مظلة دساتير تكهن على أن الدين الرسمي هو الإسلام ، لا يغني غنيلاً ولا يعبر شيئاً من حقيقة الأمور ، إذ الأساس في عملية التشريع فيها هو القانون الوضعي بالأسناد إلى سلطة الأمة ( الشعب ) لا إلى سلطة الكتاب والسنة ، وهو ما يتنافى مع المنهج السلفي شكلاً ومضموناً ، حيث يرى أن التشريع حق لله تعالى وحده ، وليس للبشر إلا مجرد السمع والطاعة ، وأن القول بسلطة الأمة أو الشعب وما يستند اليه من نظم وتشريعات هو نوع من معارضة الله تعالى في حكمه ، وهذا فضلاً عن أن إقرار مبدأ سلطة الأمة تنتهي في الغالب إلى تسخير مجموعه محذوره من الناس على مقدرات الشعوب مستلذه إلى القوانين الوضعية ، لا إلى التشريع الإلهي<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : موقف السلفين الجدد :

وهؤلاء يرون لأخذ بنظام الانتخابات ، لأنهم يظنون إليه على أنه من الأمور العممية التي تحكم بمصالح الناس ومصلحة الأمة ، وبقيت من أمور العممية التي لا بد من النص أو التي لا بد من استنادها إلى النص أو فعل السلف

( ) يرجع في تفصيل النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الأمة - بحسب التصور

في " الحلافة الإسلامية " ص ٢٣٩ ، وما بعدها

الصالح . ولذلك يردون في \* من قال إن لانتخاب نيس نظاماً إسلامياً ؛ لأنه مع  
يأت به سبيل شرعي ، فهو جاهل بالفروق بين المعاملات والعبادات \* (١)

و هم بذلك يردون على أصحاب الاتجاه الأول ، فيما استنبوا إليه في معهم  
الأخذ بنظام الانتخاب ؛

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه التجنيد في الفكر السلفي المعاصر أنه لا  
يجوز رفض نظام الانتخاب لمجلس الشعب أو لمجلس الشورى بحجة أنه نظام  
عربي أو ديمقراطي كافر ، أو لأنه يأخذ برأي الأغلبية وهي مدمومة في القرآن  
و في الخ و ذلك لعدة أمور منها :

أولاً " أنه ليس كل شيء في النظم الغربية باطلاً ومخالف للإسلام ، بل  
بعض هذه النظم والقوانين لا تحالف الإسلام ، فكون الحاكم يجب أن يرعى عنه  
جمهور الأمة لا يعني الإسلام ، وهو أحد القوانين في النظم الديمقراطية جزم  
من النظام الديمقراطي " (٢) .

ثانياً ، الأخذ برأي الأغلبية في نظام الانتخابات الديمقراطية هو الأقرب  
إلى الصواب من الأخذ برأي الأقلية في الأمور التي لا نص فيها ، لأن الأمة لا  
تجتمع على مسألة ، أما رد الأخذ برأي الأغلبية بدعوى أنها مدمومة في القرآن  
فإن فيه سهواً ، لأن نص القرآن في غير مسائلها وتطبيقاً لها في غير أوقاتها ، فالأكثر  
المدمومة في القرآن هي كثرة الكفر والضلال ، لا مجموع الأمة وجمهور  
خيارها (٣) .

عبد الرحمن عبد الحلق الشوري في ظل نظام الحكم الإسلامي - ص ٩٣

١ - المصدر السابق : ص ١٠٤ .

٢ - المصدر السابق : ص ١٠٦ .

ثالثاً : لا أحد ينظم الانتخابات يعني لاستجابة لري جمهور الأمة ، ولو عرض جدلاً أنه ليس في الشريعة الإسلامية ما يقرر الأخذ بحكم لأكثرية ، وأنه ليس في الشريعة نصاً ما يحرم ذلك ، فإن الأولى والأخيرة أن يؤخذ بذلك ، لكن المصلحة المرسلة تقتضي ذلك<sup>(١)</sup> .

وبناءً على ذلك : إن الأخذ برأي الأكثرية عن طريق الانتخابات فيه منافع عظيمة للأمة ، ويحول بين الحكم وبين الاستبداد ، عن طريق إشراك الأمة في تدبير أمورهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها إشراكاً حقيقياً<sup>(٢)</sup> .

وبناءً على هذا ، وعلى ما يرويه من وجوب عطاء مساحة للأمة للمشاركة في العمل السياسي ، تحقيقاً للمصلحة ، وإغلاقاً لأبواب القهر والاستبداد ، ساند أصحاب هذا الاتجاه " جبهة الإنقاذ الإسلامية " فإن أزمتهما مع الحكومة الجزائرية سنة ١٩٩٢ م ، وقد استندوا في موقفهم على أن الجبهة كانت ترفع شعار الإسلام والكتاب والسنة - وهو ما يتسجم مع مبادئ الفكر الإسلامي - في مقابلة " حزاب خري كانت ترفع شعارات الاشتراكية والقومية والوطنية الخ

فإن الأمة قد جريت هذه النظم " فأعيب أنها لا تتحمس للإسلام ولا تدعو إليه ولا تواليه ، ولا ترفع شعاره ، ولا تقادي باسمه ، ولا تربي الناس عليه ، ولا حس قدرته - [ هكذا ] - على إدارة شؤون الناس وتحقيق مطالبهم المادية والاقتصادية والإدارية ففعلت في ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) المصنوع للمعاني : ص ١٠٢ .

(٢) نفس المصدر ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) فعلاً عن مدبرك النظر ص ٣٩٠ .

### قوله: صدي موسى عند الفتح سليمان

وقد رآه " هي وقت إثارة هذه الأمة أن موقفهم من الجبهة ، هو موقف " عفاوي " لا يملك لأي مسلم عنده روح الولاء للإسلام إلا أن يجد قلبه مساقاً إليه<sup>(١)</sup>

كما يدعو الحكام وعلماء المسلمين ، خاصة العلماء السلفيين الكبار ، إلى مساندته وتأييده ؛ لأنها تمثل ، لإسلام في معركتها ضد الحكومة الجرنرية<sup>(٢)</sup> .

وبعد فشل جبهة الإنقاذ وإلغاء نتيجة الانتخابات التي كانت في صالح الجبهة كان يعين السلفيين الجدد بهذه التجربة بأنها تمثل نوعاً من التقسم للعالم الإسلامي ، ولو لم يكن فيه إلا التجربة ..<sup>(٣)</sup> .

وإن اتفقوا مع أصحاب الاتجاه التقليدي في رد أسباب إحقاق الجبهة إلى نقص الشريعة والإعداد ، ويجب التمييز العقدي مع التعجل في قطع الثمرة<sup>(٤)</sup> .

### **الشورى ونظام الانتخاب :**

ومف يساعد على فهم موقف الفريقين من مسألة الانتخابات ، أن معرج على موقفهم من " نظام الشورى " فإن موقف الفريقين من الانتخابات وثيق الصلة بموقفها من الشورى .

فعلى حين ينفق الفريقين على وجوبه ، كما جاء النص عليه في القرآن الكريم ، إلا أن هناك اختلافاً بينهما في أحب الشورى وطرق معرفتهم ، ثم في الرأي الأخير في الشورى وهل هو مدرم للحاكم أو خير ملزم ؟

(١) نقلاً عن مدارك النظر ص ٣٧٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٥٣ ، ٤٤٣ بتصرف .

(٣) مدارك النظر ص ٤٥٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

ما السلفيون التقليديون فيتلخص موقفهم فيما يلي

انه في مشوره فيم لا يصل فيه من كتاب الله او سنة خير لانهم عنه الصلاه والسلام ويفسر بعضهم الامر في قوة تعالى ﴿ وشاورهم في الامر فلما عزموا فنوحل على الله ان الله يحب المتوكلين ﴾<sup>(١)</sup> عل انه في الامور التي تحتاج الي استشارة وبظر وفكر : لم فيه من تسميح الخواطر ، وتوزيع الافكار ، والملازمة من الخطأ بقدر المستطاع<sup>(٢)</sup>

( ٢ ) ان الشورى في الاسلام مخصصة بالائمة الاعلام ، سواء كان ذلك فيما بينهم ، او بينهم وبين الحكام .

٣ اهل الشورى ليسوا الامة كلها ، وإنما هم بطانة الإمام . ويعتدلون بذلك بحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ >> ما نعت الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت به بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر ، وبطانة تأمره بالخير وتنهيه عن المنكر ، قال المعصوم من عصمه الله << (٣) فقد نبى الحديث على أن اهل الشورى ليسوا لامة كلها ، كما يستدلون بقول ابن عباس - رضي الله عنهما - في تفسيره دلالة بالشورى على من المراد بها أبو بكر وعمر - رضي الله عنهم

( : ان من تدبر " ميرة " الرسول ﷺ في " التواريخ " أنزل بلا خفاء انه : ما كان يشاور إلا أعيان أصحابه . كما حدث في قصة أسرى بدر ، وفي حادثة الإفك ، حيث شاور فيها علياً وأسمه بن زيد رضي الله عنهم .

(١) سورة آل عمران الآية ( ١٥٩ )

(٢) الشيخ ناصر السعدي تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الناس ، ص

٧٦ ط مكتبة الرشد - الرياض - الثالثة ١٤٠١ هـ

١ بحث في كتاب الأحكام باب طاعة الإمام وأهل مشورته

### الفرد السورى موسى عبد الفتاح جليان

٥ ( ) ان " سيرة " الأئمة بعد النبي ﷺ ، هي استشارة الأئمة من هن العلم في الأمور التي لا نص فيها فقد كان أبو بكر - رضي الله عنه - إذا لم يجد نص في كتاب الله وحسنه رسوله ﷺ ، وأعيه ذلك ، سعى رؤوس المسلمين وعلماهم ، واستشارهم ، فاجتمع رأيهم على الأمر فضي به وكذلك كان الفراء أصحاب مشورة عمر ، كهل لا كانوا أو شباب ، ومن أقوى ما يستندون به في هذا ان عمر رضي الله عنه جعل أمر الخليفة بعده في مشورة " ستة " فقط من أصحاب النبي ﷺ (١) .

٦ ( ) على الحاكم ان يسأل أهل الحب والعبد ، ولا يتحتم لانتخاب لمعرفة امر السورى . لان الاسباب نظام طغوسي ، يؤدي إلى بحكم الجاهلية في الفروع والدماء ، ومن ثم فلا حاجة له في البلاد الإسلامية (٢) .

٧ ( ) ان الرأي الأخير في الشورى هو للإمام ، وهو مخير في قبول رأى الآخر به من أمم الشورى أو رفضه وبذلك من هذا أنهم يرون أن الشورى معصية فقط للإمام ، وبقيت ملزمة له ، لأنها للاستشارة فقط ، ويستندون بذلك بما يأتي

أ- ان الله أضاف الشورى للمسلمين في قوله ﴿ وشاورهم في الأمر فإذا عزمت شوكت على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾ ولكن جعل العزم لله تعالى وحده ، فهذا يدل على أن للرأي الأخير هو للإمام فقط

ب- ان رسول الله ﷺ فع أشيأ كثيرة برأيه ، ولم يقل فيها آراء الصحابة ، كما في صلح الحديبية ، وقتال بني قريظة ، وكذلك فعل أبو بكر في قتال المرتدين

(١) ينظر في التخصيص مدارك النظر في السياسة ص ٢٤٣ - ص ٣٤٧

(٢) الشيخ مفيد ير هادي اللوادعي يجابه المسائل على أهم المسائل ، ص ٢٧٢

ج ان لاخذ برأي الأغلبية نظام غربي ديمقراطي، وليس بتقديم إسلاميا ،  
 ؛ الفكر ، مدعاه في الغرب كما هي قومه تعالى ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت  
 بموسى ﴾<sup>(١)</sup> ويتخيل من هذا أن أصحاب هذا الاتجاه السلفي ، يرون أن أهل  
 الحل والعقد أو العلماء هم أهل الشورى ، ويستلزم لأمة كلها ، كما ان هذه  
 الاستشارة هي للاستئناس و لاستشارة بفكر أهل الشورى ، ويستلزم ملزمة للحاكم

ان السلفيون الجدد يختص موقفهم بالإضافة إلى ما سبق أن أشردا إليه  
 في حديثهم عن موقفهم من الانتخابات بصيغة عامة فيما يلي :

ان الشورى واجبة فيما لا نص فيه ، وهي ملزمة للإمام ، فعليه ان يأخذ  
 برأي لأغلبية .

ويستدلون بذلك ، بأن رسول الله ﷺ ، كان يدرس عند رأي أصحابه ، ولم  
 يحالف جمهورهم قط ، وكذلك كان أبو بكر وعمر - وأن تعبير الإمام في الأخذ  
 برأي هل الشورى أو عدم الأخذ به ، مدعاة تسسط والقهر و لاستبداد بالرأي

كما ان لاخذ برأي الأغلبية أقرب إلى الصواب ، لأن الأمة معصومة من  
 لاجتماع على الخطأ ، والإمام ليس معصوما فنسبة الصواب مع المجموعة  
 الكبيرة اكبر من نسبته مع الصغيرة<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة يوسف الآية (٦٠٣) .

(٢) ينظر في التفصيل عبد الرحمن عبد الحالقي : الشورى في ظل نظام الحكم  
 الإسلامي ، ص ٩٧ - ١٠٠ .

(٣) لمصنر السابق ص ١٠٦ - ١١٢ .

## تعليق ١

من خلال ما عرضنا له من موقف الفريقين السنيين من مسألة الانتخابات والثوري ، يرى الباحث أن موقف العلافيين الجدد أقرب إلى التوافق مع تحقيق معاصد الشريعة الإسلامية ، في الأخذ بما يوافق المصلحة في الأمور العملية البعيدة عن دائرة الاعتقاد والتشريع .

كما يمكن الرد على أصحاب الاتجاه الأول بما يأتي

١ - أن الحكم بالبدعة أو الابتداع إنما يكون في الأمور التعبدية ، وليس في الجماعات المتطورة بتطور الزمان والمكان .

٢ - أن كون الانتخابات نظاماً مستورداً من بلاد كافرة الخ لا يعني رفض الاستفادة به لمجرد كونه غير إسلامي ؛ لأنه من الأمور العملية التي لا تهم شخصية الأمة ولا عقيدتها ، والحكمة مسألة المومن أني وجدها فهو أحق بها وقد ثبت أن الرسول ﷺ ، وكما حلفاءه الراشدين قد أخذوا ببعض التدابير والنظم العملية عن غير المسلمين ، كما في جفر الحندق ، ولتأديده ﷺ خاتم يختم به الرسائل والكتب ؛ لما قيل له من المولى لا يهوى الكتاب إلا إذا كان مختماً .

وحدد عمر رضي الله عنه بنظم الخراج ، ونظم الفيور ، وأخذ معاوية رضي الله عنه - بنظام البريد ، الخ (١) .

وهذه النظم وغيرها مما أخذ به المسلمون بعد ذلك ، لم تكن هي أصلها الإسلامية ، وإن أضافوا إليها بعد ذلك من الصواب وأمر التنظيم مما يتناسب مع

(١) د / يوسف القرضاوي فتاوى معاصرة ، ج ٢ / ص ٦٦٠ ط ، دار الوفاء للمطبوعات - الثالثة سنة ٩٩٤ م ، الشيخ ، عبد الرحمن تاج السبعية الشريعة والفقه الإسلامي - ج ١ ، ص ١٦٠ ، ١٧٠



نظام الإسلام، هو أمر لا يمتنع تحقيقه في لانتخابات وغيرها من النظم الوافدة ، أصعب إليها ما يجعله معبراً عن شخصية الأمة وعلبيتها

و لا ينبغي الخلط بين الفرق بين الحقوق الشخصية أو الأمة في اتخاذ نظام و تدابير حقوق الناس المسلمة يجب أن تقاسم مع نظريات المعاصرة و فتجرباته ، و بين الاعتقاد في حق الله تعالى في التشريع والحكم ، فإن الدين يصور من الأحاد بنظام الانتخاب لأعضاء مجلس الشعب أو شورى ، يخلطون بين الأمرين ، ويعتبرون في حيثيات رفضهم أن هذا الظلم يعطي الأمة الحق في التشريع ، وهو ما يعنى التسرع لحق الله تعالى عو الحق لأن هلكه فارق كبير بين التشريع في الإسلام بمعناه العقدي ( الديني ) وبين التشريع الذي تقوم به المجالس النيابية في البلاد غير الإسلامية ، ثم بين بدء و بين مثيلتها في العالم الإسلامي ، حيث يفترض أن تقوم المجالس النيابية ، أن تصعد نظاماً وقوانين تقن وتضبط لأمر العمية التي يحتاجها المسلمون في حياتهم المعاصرة ، وهذا شيء يختلف تمام الاختلاف عن التشريع بمعناه الديني وسريه هذه المسألة تفصيلاً في التعقيب على هذا المبحث إن شاء الله تعالى .

٤ - يجب أن ينعقد بمسألة الشورى واتحاد لانتخابات وسيلة إلى معرفة أمر

الشورى بقول

- إن الآيات التي تحدثت عن الأمر بالشورى جاءت عامة ، ولم تحدد نظام أو شكلاً معين ، تتم بمقتضاه عملية التشاور ، وإنما أمرت بالشورى ومدحت ذلك ، وهذا يعني أن الله تعالى قد فوض المسلمين في لأحد بأي نظام يرونه محققاً لمعناها سواء كان بالتعيين من قبل الحاكم ، أو بالانتخابات ، أو بالجمع بين الأمرين وفي هذا دليل على مروية الإسلام ومصلحيته بكل ما من ومكان

ب- من المعلوم في هناك اختلاف بين العلماء حول كون الشورى مخرمة أو غير مخرمة ، وفيه تفصيل يضيق عنه المقام . لكننا نقول إن البعض قد ذهب إلى أنها غير مخرمة ، بل هي معلومة فقط للحاكم ، وبعضهم رأى أنها مخرمة ، بناء على اختلافهم في تفسير الأمر في الآية ، وهل هو تلويح أو لفتة<sup>(١)</sup>

وبعضهم فصل في المسألة فقال :

في المسائل التي أنادى الله أحكامها في الأصل برأي الأمة ، لاشتمالها على حقوق عينية أو مخرمة للناس ، نهى لا مبدل للحاكم بتصرف فيها لا بالرجوع إلى رأي الأمة وقرارها فيها ، عن طريق معتلها أو من يدعون صحتها ، ومن أمثلة ذلك ما يفرض للحاكم من صواب أو إقرار ، أو اجتثاثه في حظر استيراد سلع مباحة في أصلها ، أو حجر الناس عن ممارسة بعض حقوقهم أو عن بعض التصرفات المباحة بذاتها . الخ .

ومن أدلة على هذا في السنة ما فعله قلا في سبي هزل واستشارته للناس في رده عليهم بعد أخذ رأي العرفاء . أما المسائل الاجتهادية العامة التي تدخل تحت أحكام الإمامة والسياسة الشرعية ، فمردّها إلى الإمام وما ينتهي إليه اجتيازه فيها<sup>(٢)</sup> .

(١) يرجع في التفصيل - مبحث الشورى من كتاب / قضية التفكير والعلم على المسموح بين التطرف والاعتدال د / عبد الرحمن محمد المركبي ص ١٤٣ - ١٤٨ ط / الأولى ١٩٩٣ م .

(٢) د / محمد سعيد رمضان البوطي على طريق العودة إلى الإسلام - رسم لمتنهاد وحل لمشكلات - ص ٦٠ - ٦٢ ط / مؤسسه الرسالة - الرابعة سنة ١٩٨٥ د / المركبي قضية التفكير - ص ١٤٥ - ١٤٨

وغير غريب في هذا الرأي من وجهة ، ونوضحه بين العود إلى إلزام وسجود  
إلزام لا من التورم بل من الحاكم يرأي أهل الشورى - معتكف - ربما كان  
أقرب إلى تحقيق مصلحة المسلمين ، وعلاقاً بباب الاستبداد السياسي وتسلط  
الحكام على الأمة ، بدعوى الاجتهاد في أمور السياسة والحكم فهذا الرأي ربما  
كان يناسب الحاكم يوم يصحح منهم لاجتهاد ، مع ترويضهم بشرع الله تعالى  
كما أن لدى الناس اليوم من وسائل للعلم والتقنية ما يسهم في معرفة رأيهم  
والوقوف عليه ، وربما كان هذا أقرب إلى تحقيق معنى التشاور والمشاورة الذي  
أمر الله به

والدين يرون عدم إلزام الشورى للحاكم واستبدالهم لذلك بعمه  
والخفاء الراسخين .. الخ .

فهذا لا يمكن الرد عليهم بما يأتي :

١- أن أهل العلم قد ذهبوا إلى أن الشورى إذا كانت حرة حرة ومرونة  
في حقها ، نظراً لتوفيق الله تعالى له وهدايته إلى الأرشد والافق ، فهي في  
حق غيره على خلاف ذلك ، وإذا كانت في حقها ، فهي في حق غيره  
أوجب (١) .

٢- أن النعمي رحمه الله بالشورى ، وكان يقول لأبي بكر وعمر ، " إذا انتفخ  
على شيء من مخالفكم إليه " فهذا أصل الشورى ، وقد التزم به المسلمون حتى قيل  
أن تكون لهم دولة (٢) .

٣

(١) ر. عبد الرحمن المرزوقي قصص التكفير ص ١٤٥ ، ١٤٦

(٢) الشيخ محمد العربي مشكلات في طريق الحياة الإسلامية - ص ٣ .

ص / دير البشير - القاهرة - ١٩٨٩ م .

وفي المواطن التي تركه النبي ﷺ لاستشارة ، لا يستدل على عدم التزامه بها ، وإنه يمكن أن يكون لها لم تكن مجالاً لاستشارة الناس فيها ، وكانت بوجوب من شأنها للمسلمين ، فليس كما ذهب إليه أصحاب المذاهب السنية ، بل هو من شأنها ما يستدلون به على أن الكفاءة خاصة بمن يتولى بكونه من رتبته في العلم ، في قوله للمعتمد في تركه للشورى ، لا يستلزم أنهم على ما ذهب إليه في الآية السنية . الشورى أن يكون الحكم بما عهد به ، وإن يعيرون بالدلائل عليها وإن يعترض من يرد يعترض ، ثم يذكر الحجة التي تستلزمها الشورى ، والذين يوردونها ، المستعملون ، يقول رأي المجسمين رداً غير رأي أبي بكر هذا غير صحيح . عمر بن الخطاب رضي الله عنه - الذي أحضر من قبل (أبو بكر هو - لا - كما - حتى شرح الله لسري - شرح به صدر أبي بكر ) - معنى هذا أن المعارضة انتهت (١) كما يمكن أن يقال إن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يرى أن المسألة لا تحتاج إلى شورى ، لأنه شقيق بشي مخصوص عليه ، وهو أحد أركان الإسلام .

ومما يؤكد ببيان أن رأي السلفيين الجند في مسألة الانتخاب والشورى أجدر - غير أن الرأي الذي ذهب إليه السلفيون المصنعة الموجهة بنظام الحكم في إقامة العدل ، شهادة الحق ، بينما يبدو موقف السلفيين التقليديين - برغم تدرجه بالمصوص - قريب إلى التكسير لما يسمى بفكرة " المستند العادل " التي شاعت في فترات معينة من تاريخ الإسلام كقضية الواقع معين ، وتبرير وتبني للاستبداد السياسي (٢)

وإن " عمل الخلفاء عن رتبة أخرى من وسائل العمل السياسي ، فإلى ذلك ، والله التوفيق

(١) المصدر السابق ص ٤٤

(٢) المصدر السابق ص ٤٤

(٣) المصدر السابق

## المطلب الثاني

### تعدد الأحزاب والجماعات

#### أولاً : موقف التقبيين

يرفض أصحاب هذا الاتجاه السلفي مسألة تعدد الأحزاب والجماعات في المجتمع الإسلامي . ويرون أنه ليس في القرآن ولا السنة ولا في فعل السلف الصالح ما يبيحه . بل إن في الكتاب والسنة ما يدم ذلك ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هَفَوْا بَنِيهِمْ وَكَانُوا شُيْعًا نُسِتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنْهُمْ أَمَرَهُمُ اللَّهُ ثُمَّ بَشَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولأن هذا التحزب ينافي ما أمر الله تعالى به الوحدة والائتلاف وما حث عليه من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ هَذِهِ أُمَمٌكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنْتُمْ هُنَّ فُتُور ﴾<sup>(٣)</sup>

ومن كان التكتل والتحزب في جماعات منهيًا عنه في القرآن والسنة . ومن يعرفه السلف الصالح ، فضلاً عن أن هذه الأحزاب والجماعات مختلفة الأفكار ولااليب والمدخج ، فهي - والحالة هذه - ليست من الإسلام في شيء ، بل هي من سبي الله ورسوله عنه والخصوص في ذلك كثيرة .

( ١ ) سورة الأنعام الآية ( ١٥٩ ) .

( ٢ ) سورة المؤمنون الآية ( ٥٣ )

( ٣ ) سورة المؤمنين الآية ( ٥٢ )

١ - من قول شيخنا محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في حكم تعدد الجماعات والأحزاب المعاصرة نقلاً عن جماعة وسنة لا جم غاب عن

ومن هذا المبدأ يتكرر على من يقولون إن تعدد الجماعات والأحزاب صغره صحيحة وأنها خصوة نحو الجماعة الكبرى ، أو أن الدعوة لا تقوي إلا إذا قدمت تحت حزب أو جماعة ، وذلك لأن هذه الجامعات والأحزاب - من وجهة نظرهم - متعارضة متصارعة ، كل منها يهدم ما بناء الآخر ، وهو أمر يخالف العقل والنفس ، للأدلة الكثيرة في وجوب الاعتصام وترك التفرق ولأن القوة الحقيقية تجتمع للدعوة كلما كان الإنسان مطوي تحت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .  
متبعاً لأثر النبي ﷺ وخلفائه الراشدين<sup>(١)</sup> .

ولم يمكّن القرآن ولا السنة ولا في فعل السلف ما يدعي وجود هذه الجماعات وتعددتها ، فهي إن ليست من صنيع المسلمين ، ولذلك يجب أن لا يكون لها وجود في بلادهم ، ولا يجوز لدولة مسلمة أن تسمح بوجودها يقول شيخ الألباني رحمه الله :

”بحر ينكر تحزب المسلمين في دائرة الإسلام ، فإن يكون حزب إسلامي يسمى كذا ، وحزب إسلامي يسمى كذا ، هذا التحزب مع أنهم يعملون في دائرة الإسلام - والله أعلم به في نفوسهم - مع ذلك فلنحس لا نرى أنه يجوز لدولة مسلمة أن تسمح لمثل هذه الكتلة وهذا التحزب ، ولو في دائرة الإسلام ، لأن هذا حزب من صنيع المبشرين ، إن هو من عادة الكافرين ، ولذلك قال رب العالمين ﴿ مِمَّنْ فِيهِمْ إِيَّاهُ وَاتَّقُوا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ن الذين يرضوا بدينهم وكانوا شيع كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ (٢) (٣) .

(١) أبو الحسن العارفي المروج الوهاج في بيان المنهاج - ص ٨٨ - ط /

مكتبة الفرقان - عجمان - الأولى ١٤٢٠ هـ .

(٢) سورة الروم الآيتان ( ٣١ ، ٣٢ )

(٣) مدارك النظر ص ٤٠١

وهـ كانت وحيطة الأحزاب والجماعات تنجبه في الغالب نحو المعارضة فنحصد الحكم وسياسته ، وللتعبير عن ذلك بالوسائل المختلفة ، على ما هو معروف في نظم الحكم المعاصرة ، فإن أصعب هذه الاتجاهات يزور أن التعددية في الأحزاب والجماعات - خاصة ذات الميول السياسية منها - هي دعوة موروثة عن العرب الديمقراطي " الكافر " ، الذي يفر من هذه الثور من اتعدد بحجة مضالحة ويمعده جدا ان يعيش المسمون في هذه الاوضاع المظلة .

ويظهر من هـ ان المتفنيين التفسيريين ، يرفضون فكرة تعدد الأحزاب والجماعات ، حتى وإن رفعت شعار العمل بالإسلام والسلام ، ومن ثم يرفضون ما يسمي " بالإسلام السياسي " أو " لأحزاب الإسلامية " ؛ لأنهم يؤيدون إلى التفكير والاختلاف ، وربما أدت إلى شق عصا الطاعة والخروج على الإمام وهو يتناقض مع وجوب السمع والطاعة ، وحتم الخروج على الحاكم أو مبادئه إلا بشروط معينة ، والمفروض أن هذه الجماعات والأحزاب تعمل كجسد تحت مسمى الإسلام مع وجه الحجة إلى إلى تعددها وتكثفها في تجمعات يعادي بعضها بعضاً وتختلف أفكارها ومناهجها . ٩

ومن جهة أخرى يزور لأن التجارب التي خاضتها بعض الجماعات الإسلامية ؛ التي انحطت في العمل السياسي ، قد أوقعتها في مخالفات كثيرة - بحسب المصور السطحي - فخلاص أنها لم تحقق آمالها المشروعة في الإصلاح عن طريق العمل السياسي ويرجع ذلك من وجهة نظرهم إلى أن حد الحرد ، لنكتب قد قام في كثير من الأحيان على غير أساس من اللئسفية والقريبة ؛ لأنه يوالى ويعادى على مبادئ أحزابها ، لا على كتاب الله ولا على سنة رسوله ﷺ .

١ ينظر ج ٩ ص ٢٠٠ لا جماعات وصراخ ؛ أحد لا حشرات ص ٦  
٢ المصدر السابق ص ٩ ، ٩ ، محمد بيومي أهل السنة والجماعة بين التجمع الحزبي والعمل الجماعي ص ٥ ١٦ ط ١ دار أم ياسر  
لإسكندرية الأولى سنة ١٤١٣ هـ .

ومن ثم ارتكبت أن نعصم في صفوتها الشيعي والصوفي والبهني ولاشتركي والسريي الخ واصبرهم ذلك إلى تقليم كثير من الفترلات - غير العمل للإسلام وبصرته تحت مبدأ تحمل بما اتفقا عليه ويعبر بعضها بعضها أيما مختلفا فيه (١) .

والمثقفون التقليديون لا يرضون هذه المبدأ بطبيعة الحال ، حتى وإن تكرج أصحابه بالعمل على توحيد المسلمين توصلا إلى إقامة الدولة الإسلامية ، لم تقم من أن ملهجهم يقوم على أن تحقيق التوحيد وتصفية العقيدة أولاً هو سبيل وحدة المسلمين ، أما تحكيم الشريعة وإقامة الحدود - التي ينادي بها بعض "جماعات والأحزاب الإسلامية" فهي وسائل تابعة لتحقيق التوحيد ، ولا ينبغي بالتبع عن الأصل (٢) وعلى الجملة يرى أنصار هذا الاتجاه أن تعدد الأحزاب والجماعات ليس من الإسلام وإنما هو من كيد شياطين الجن والإنس - من يعملون من قديم الزمان على تقريق الأمة ولهذا فإن الإسلام لا يريه إلا حرب واحد وجماعة واحدة، حرب الله والجماعة التي تسير على منهج النبي ﷺ ، حتى قاتل عنها رسول الله ﷺ >> لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يصبرهم من خ لهم << وهي الفرقة النجاة التي قال حين سئل عنها >> هي أنا عليه أصحابي << وهم لا يفترون أن يوجد لهذه الجماعة - التي يرفعون نواها - المنهج الوحد المتبع للنبي ﷺ والمتأسي بخير القرون ، جماعات متفرقة في نبل الإسلام ، ويرى أن هذه ليست أحزاباً ، وإنما جماعة واحدة ، ومنهجها واحد وطريقتها واحد .

(١) بطر يرشاد البريه إلى شرعيه الانسحاب إلى السفينة ص ٣٤

(٢) صبر منهج لانياء في الدعوة إلى الله ص ٦٢ ٦٥



يفرقهم في البلاء من يفرق فكره عني مهيج ، وإلما هو يفرق بفكرهم في الفناء ، يحارب الجماعات والأحزاب التي تكون في يد واحد ، ومع ذلك كل حزب من لديهم فرحون <sup>(١)</sup>

وهم يهدد يحاولون خراج لتفسيهم من رموز الجماعات والأحزاب ، التي يرون أنها سحراب على مباح وإساليب و أهداف مختلفة ، ومن ثم يرون أنفسهم غير د حنين في هذا التفريق المصنوع ، الذي يهد عنه المصنوع ، وبذلك لم هو يقرر بينهم من من السلفية في الفرقة الدجبية ، ولهم هم من السنة والجماعة ، ومن ثم فهي ليست حزبا من لأحزاب وإنما هم جماعة ، جماعة حتى اسمه وشي الر ، والتي أشار إليه الحديث الشريف >> لا تزال طائفة من أسي على الحق صابرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم الحديث << وقوله ﷺ في صفة الفرقة الدجبية >> ما أن عليه اليوم وأصحابي << <sup>(٢)</sup>

## ثانياً ، موقف المبدئين :

وهؤلاء يذكرون على اصحاب الاتجاه الأول موقفهم من تعدد الجماعات والأحزاب الإسلامية ، ويرون في تحريمهم به استناد إلى النبي عن التفرق والحرب كما جاء به المصنوع - موعد من التعجب ، يلحق به الحكم ر لراحة العطفة لوجود هذه الجماعات ويرون ان كلا الطرفين ينقصهم الروية الواضحة لأحوال هذه الحركات ومشاكلها <sup>(٣)</sup>

( ١ ) ينصر جماعة واحدة لا جماعات ص ١١٠ ، ١٨٠ ، ١٨٤ .

(٢) ينظر في التفصيل برقاء البرية ، ص ٢١ - ٢٣ .

(٣) عبد الرحمن عبد الحلق الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي ص ٣٦

أبواب صبري موسى عبد الفتاح سليمان

ولذلك يقوم موقفهم من تعدد الجماعات على عدة اعتبارات منها اعتبار مصلحة العامة للمسلمين ، ثم طبيعة هذه الجماعات وأعمالها ، والمجتمعات التي تعمل فيها .. الخ .

" أما حكم التعدد للجماعات الإسلامية فالحق أنه راجع لطبيعة الجماعات وأعمالها وظروف المجتمعات التي تعيش فيها . فالمصلحة للشرعية تحتم أحياناً التعدد في المجتمع الواحد ، وتحتم أحياناً التوحيد والاجتماع ، وتجبره أحياناً أخرى ، ويحدد الحكم في هذا النظر الشرعي الصحيح المبني على دراسة وإلمام بتصوير الشرعية ، وطبيعة المجتمعات ، والدعوات القائمة والمهمات المصوطة بها ... »<sup>(١)</sup>

وانطلاقاً من هذا المبدأ يروى أن الإسلام يقر تعدد الجماعات ، بحسب ما تقتضيه ظروف المجتمع ومصلحة الدعوة ، فقد أقر الإسلام قيام جماعات لدعوة إلى الله تعالى ، وأقر وجود جماعة السفر ، وجماعة القرية ، وهي مما تقتضيه مصلحة المسلمين في هذا العصر أيضاً .

أما جماعة الدعوة إلى الله تبارك وتعالى فقد استلزم وجودها إهمال أوليا سر المسلمين الحكم بشريعة الله ، وتحكيم كتابه ومجاهدة أعداء دينه ، مع صمم في المسلمين أعداءهم ، وأذهب ثبوتهم وساعد على نشوء أجيال من أبناء مسلمين جهل الإسلام وبغادي رسالته ، ولذلك كان تأليف الجمعيات للدعوة إلى تبارك وتعالى ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله - - - كالمسألة ، وتحكيم شريعته ، وتربية الناشئة المسلمين على الإسلام قرصاً - - - ومن قال بعجز ذلك فقد جهل دين الله تبارك وتعالى أما إمارة السفر - - - فحصل فيها قوس الرموز صلى الله عليه وآله وسلم >> إذا خرج ثلاثة في

(١) المرجع السابق

سفر فيومر ، خدم < > وحكمة في إمارة السفر هو تنصيب شأن الجماعة  
المستأجرة ويعملها عن الظواهر والحلاف وتعاقبها على الخير والمنافع العامة

وكذلك الشأن بجماعة العرلة والعربة ، فاتحادات الطلاب والمفكرين  
المستعبر في سائر الغرب ضرورة لازمة بمحافظه على إسلامهم وإيمانهم  
وبعدونهم على البر والتقوى ولا يتأثروا به ، لا بتكثير الجماعة وتعويض  
لأمراء<sup>١٠٢</sup>

ودفع الإيهام الذي يمكن ان يدرج على قلوبهم في الإمارة وبيعته وما  
يجوز ان يحدثه ذلك عن التقلبيين من مخافة الاصطدام مع قضية طاعة الإمام  
والحرر ح عيبا بتعدد البيعة والصحة الخ يبادرون بالقول ان تعدد البيعة  
والإمارة بعدد الجماعات ولا يفهم منه خلق طاعة الإمام العام لكن أمير جماعة  
أو عوه أو السفر الخ ، لا يفهم منهم لإمام العدم أو العلوة ، وإنما هي جماعة  
خاصة وإمارة خاصة وبيعة خاصة لأمر محصوص ، ولذلك لا يطبق عليها  
حديث رسول الله ﷺ < > من رى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فإنه يمر  
أحد بعاري الجماعة شير فيموت ، لا مات ميتة جاهلية < > (١) (٢) .

وبهذا يحاولون دفع الإيهام الذي ربما يسي عليه المانعون لقيام الجماعات  
حدهم وحدهم ، ومن ثم اتفوا بحرمة التعدد في الجماعات داخل المجتمع  
الإسلامي أو بحرمة التعدد داخل البلد المسلم الواحد

( ١ ) عبد الرحمن بن عبد الحاشي الشوري في ظل نظام الحكم الإسلامي -  
ص ٢٦ ، ٢٧ .

( ٢ ) متفق عليه من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - .

( ٣ ) ينظر الشوري في ظل نظام الحكم الإسلامي ص ٢٢ يتصرف

وعني الجمعة ينكر السلفيون الجند علي السلفيين الثقلبيين متاوزهم في  
 حرهم قديم الجماعات والجمعيات ، بدعوى الخوف من التفرق والتخرب . الخ  
 : يزور أن هذه الفتاوى عن تعب عن قصر نظر أصحابها ، وصعب بصيرتهم ،  
 وجنلهم باحوال المسلمين ، وعدم ممارستهم لدعوة حقيقية ترجع بالمسلمين إلى  
 دينهم ، وتأخذ بأيديهم إلى أسباب العزة والنصر والتمكين . كما يزور في منعهم  
 لقبهم الجماعات بدعوى. هم جوازها إلا بإذن من الإمام وعدم شرعية وجودها  
 بغير هذا لأن ، نوع من المصالح ليهؤلاء الحكام والإقرار لهم على ظلمهم  
 : معاصيهم ، بدعوى عدم شرعية الخروج عليهم <sup>(١)</sup>

كما يزور أن وجود الجماعات ونعدها به فصل عظيم على الأمة  
 الإسلامية ، يظهر أثره في الصلوة الإسلامية والهدى الجديد الذي معيشة  
 الصلوة اليوم .

يقول صاحب كتاب مشروعية العمل الجماعي في الإسلام

" لو أن الدين ألقى بحرمة التجمع والجماعة على أنه فريضة من فروض  
 كليات أمر بمعروف أو نهى عن منكر ، أو إقامة لجمعة أو جماعة ، أو أداء  
 ركعة على وجه الفصل ، أو حج بصورة جماعية موافقة لسنة ، أو مقاتلة  
 أعداء الله ، أو دفع الظالمين ، أو قيام في وجه سلطان كافر ضالم محارب لله  
 : رسوله ، أو استناد للمستضعفين من المسلمين أو أو من أطول  
 شرحه من فروض الكفايات المعطلة .

أقول " لو أن الدين ألقى بحرمة الجماعة والتجمع في كل ذلك نظروا إلى  
 صانع العزيمة ، والآثار الجذيلة التي أسندتها الجماعات والجمعيات الإسلامية إلى

و (١) عبد الرحمن عبد الخالق مشروعية العمل الجماعي في الإسلام - ص ١١٠  
 عصف - ط جمعية أحياء التراث الإسلامي الكويت ١٩٩٩

المسموح في بحر لا من وعرجها ، وكانو متجردين من الهوى والعصية  
وارالو عن عيهم غشوه الجهن بالعالم الواسع ، ونظرو الي بعد من ألوفهم  
لما أقدمو علي ما تقدموا عليه من الفسوى الفاطنة والقور الجراف<sup>(١)</sup>

وإن كر هـ هو موقف السلفيين الجند من مسألة تعدد الجماعات  
والاجراب في المجتمع الإسلامي ، وموقفهم من السلفيين التقليديين فيما ذهبوا  
اليه من دابة العلمية يقتضي من ذكر أن السلفيين التقليديين - هي  
محرض الدفع عن انفسهم - يتررون انهم لا يسمعون من قيام جماعات بلأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ونقوم علي قضاء مصالح المسلمين ، في طر  
منهج أهل السنة والجماعة - كما سبقت لإشارة - ويزرون أن وجود هذه  
الجماعات هي هـ النحو أمر لا غبار عليه ، وانهم إنما يسمعون من وجود  
جماعات تتخرب علي مبادئ أصحابها ومبادئ أئمتها ، وليس علي منهج أهل  
السنة والجماعة يكون أحد باحثيهم في تقرير هذه المسألة

إن العمل بالإسلام من خلال هذه الجماعات أمر لا غبار عليه لا شرعا  
ولا عقلا ، وتسخير جهد كل فرد خدمة هذا الدين من تجمع منظم ومتسق مع  
جهد الآخرين أمر واجب شرعي ، مطوب بدنية ولا مفر منه ، ولكن الخط  
والاجراف عن منهج أهل السنة والجماعة أن يقدم الولاء للجماعة الصغيرة علي  
الولاء للجماعة الكبيرة وأن تقدم المصلحة الموقومة للجماعة الصغيرة علي  
المصلحة الشرعية الحقيقية للجماعة الكبيرة ، وأن يضحي بالمهمة المصطنقة  
والواجب الأكبر في سبيل تحقيق المصلحة المرجوحة<sup>(٢)</sup>

(١) المصدر السابق ص ١١

(٢) محمد بنو مكي في السنة والجماعة بين التجمع الحزبي والعمل الجماعي

كما لا ينبغي أن يعيبه عن الدهر أن السلفيين التقليديين ينظرون إلى  
السيفيين الجدد على أنهم يتبنون أفكار الجماعات ذات "الفقه الحركي المبتدع"<sup>١</sup>  
، خاصة " لإخوان المسلمون " الذين ينظرون إليهم على أنهم لا يهتمون بتحقيق  
مسئله إله لاء والبرء ، كما لا يعمرون بتحقيق الحقيقة ولا يهتمون بتمييز الصنف ،  
وذلك يقيدون في صنفهم المسلم وغير المسمم والملتزم والمبتدع ، مما  
عندتهم المشهورة " نعلمون فيما اتفقنا فيه وندر بعصنا فيما اختلفنا فيه "

كما يرجع أفكار السلفيين الجدد في السياسة والعمل الجماعي .. الخ إلى  
تأثر بأعلام حركة الإخوان كالأستاذ / حسن ألبنا ، والأستاذ / سيد قطب -  
رحمهم الله - والشيخ / محمد قطب ، والدكتور / القرضاوي وغيرهم من  
القدامى والمعاصرين .

تحليل :

من تقدم من وجهتي نظر السلفيين التقليديين والمجددين يمكن أن نلاحظ

١ - يعني -

أولا ، غلبة جانب المحافظة والنزعة الظاهرية في القلوب عند الصوفيين ،  
التي تتمثل في هذه الفرص الفاطم بمسألة تعدد الأحزاب والجماعات في  
مجتمع الإسلامي من جانب التقليديين ، والذي يصل إلى حد استبعاد الدولة عند  
مدنية إقامة نظام حربي أو تعديدي تدخل الدولة الإسلامية ، وذلك لمساكنتها  
حضور الأمر بوحدة الجماعة وعدم تفرق الأمة

١ - عصر مرآة النظر : ص ٣١٤ - ٢٦٦ ، ٣١٢ - ٣١٩ ، ٤٥٤ ، إرشاد

٢ - ص ٦٢ ، ٦٤ ، ١٧٥

ثانيها على الجانب الآخر يظهر ما يمكن أن نسميه ( إيجابيه الحدرة ) من جانب السابقين الجدد ، فعلى حين نجدهم لا يسمعون من وجود جماعة تعص باسم الإسلام داخل المجتمع الإسلامي ، لا أتد ملاحظ عندهم نوع من النحفظ الصمعي بخصوص ما يمكن تسميته بالأحراب الإسلامية ، بل إنهم يلاحظ التأكيد على كلمة الجماعات التي تتعارض على تحقيق مبادئ دينية أو سيوية للمسلمين ، ويرد ذكر للأحراب التي تأخذ غالب صفة العمل السياسي

والحق أن الإسلام لا يمنع من التعددية السياسية ، الفكرية التي تعمل وفق الصواب الإسلاميه العفويه والشرعية والعنفية وذلك لما يأتي -

ر لا اختلاف سه كونية وجماعية ، قال الله تعالى ( ومن الظنم من افترى على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الانبياء هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين ) الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم قائلون ( ١ ) . ومهمة المسلمين ، حكما ومحكومين هي " تنوير هذا الخلاف وتنظيمه واستفادة منه فيما فيه صلاح حال المسلمين والناس أجمعين ( ٢ )

وهذه هي مسيرة الفكر الإسلامي الذي وضعت مبادئه الأولى في عهد النبي ﷺ ، بالقرآن مصدا الاجتهاد وعمل المجتهدين ، وهو ما أثمر بعد ذلك المساهمات الفقهية الكبرى ، التي تعد من أبواب رحمة الله تعالى بهذه الأمة ، وسنرى فاعله الاجتهاد على مر الزمان مؤكدة على مشروعية الاختلاف في الفهم

( ١ ) سورة هود الآيات رقم ( ١٨ - ١٩ ) .

( ٢ ) في عهد النبي ﷺ ، الإسلام والأحراب السياسية ص ٥٠ ط مكتب

فليوب تصحيح والنشر ١٩٧٨ م .

تنص ص الشريعة ، وصامدة في الوقت ذاته لصلاحيه هذه الشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان .

٢- ان ما جاء به الإسلام من مبادئ عامة في الشورى ، والعدالة ، والحرية ، والمساواة كصمات نلحكم الرشيد تستلزم وجود كيانات تمثل الطرف الآخر او جانب المعارضة التي تنادى بتطبيق هذه المبادئ ، وبطبيعة الحال تحتاج الى نوع من الحماية التي يكفلها لها النظام السياسي الإسلامي نفسه ، بقرره لحق المعارضة والنقد بصوابه المعروفة ، والتي تمثلها الأحزاب السياسية في صورتها الحديثة والمعاصرة على تفاوت درجات قربها او بعدها من الإسلام نفسه .

والتاريخ الإسلامي يحفل بكثير من صور هذه المعارضة والعلام ؛ لأحزاب مع الحاكم او الخليفة ، سواء كان في صورة فردية او جماعة على عهد الخلفاء الراشدين أو بعدهم .

٣- ان الإسلام لا يمنع من وجود الأحزاب او الكيانات السياسية التي يناط به تحقيق مصالح المسلمين ، وهي بهذا يمكن ان تتدرج تحت ما يعرف " بمصالح المرسلة " ، التي تقتضي من خلالها الأمور والحوادث المتجددة ونصير هذه القاعدة على مسألة وجود لأحزاب والجماعات وتعددتها داخل جميع الإسلامي نجد أنها يمكن أن تحقق مصلحة المسلمين من عدة وجوه

١- في جانب الضرورات مثل الأحزاب والجماعات التي تقوم بهدف تحرير بلاد المسلمين من احتلال الأجنبي ، والتي كانت تجذب إليها الفصلاء من كبار العلماء والوعاء ، كما رأيت في تجارب الفتيحة محمد عبده ، ومصطفى



### ٢- فلسفة السياسة في الفكر العربي المعاصر

نذكر في الحزب الوضحي الحزب في مصر ، والسيد عبد الحميد بن باديس  
رؤيته في جمعية العلماء في الجزائر<sup>(١)</sup> ، والأساتذة علال الفاسي والحركة  
السلفية في المغرب . الخ .

٢- في جانب المصالح الحادية باعتبار أن الأزمات السياسية هي  
خارج صلاحيات انتقال السلطة بالطرق السلمية بدءا على رغبة جماهير الأمة .  
وهي هذا صمد إيمان يحصم دماء الناس وأموالهم ، وهي من أحد مقاصد  
الشريعة

ج- وفي جانب النجاسات على اعتبار أن الأزمات يمكن أن تعم  
على نوعية الجماهير بحقوقها وواجباتها ومشاكلها السياسية ، كب تعم على  
خروج الكافة السياسيين المؤهلين منهم<sup>(٢)</sup> .

وإن كانت أحكامه هي صالة المؤمنين كب في حدث النبي ﷺ ، فإن واجب  
المسلمين أن يبحثوا عن الوسائل المتاحة ما يكفل تحقيق مصالحهم ، ربما لا  
يعارض مع منظومتهم الحاضرة هي العقيدة والشريعة والأخلاق ولا يعترض  
على ذلك بأن هذه التجارب هي بأمر كافرة أو غير مستحبة ، فإن قول ﷺ " الكلمة  
الحكمة صالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها " تقطع ريب كل مرتاب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٨

(٢) محضر عبد الحميد تجديد الفكر الإسلامي ص ٩٦ ، ٩٧ - ط  
دار الصحوة ٩٨٥

(٣) لا حج في التكفير للإسراء وخراب السياسة ص ٦٦ - ٦٩

## المطلب الثالث

### المظاهرات والاعتصامات والإضرابات

وموقف كلا الفريقين من هذه الوسائل وثيق الصلة بما قبله من الموقف المبدئي المعنى بكل الفريقين من العمل السياسي ووسائله ، ويبين ذلك في إيجاز كما يلي .

#### أولاً : موقف التقييليين :

وهؤلاء يصفون على هذه الوسائل دعم المعايير المعتبرة عندهم في الحكم بشرعية الفعل أو عدم شرعيته ، وهي ورود النص عليه ، أو فعل المنع الصالح له .

وعلى سبيل هذه الوسائل ، يزور أنه لم يرد بها نص ، ولا هي من فعل السف ، ومن ثم فهي مبتدعة ، ونفس من الإسلام ، وإنما هي وسائل مستوردة من بلاد الكفار . ويحقوق بهذا التاميل الشرعي ، الحكم على هذه الوسائل ، فيرد عنه الحكم فيها إلى أنها تؤدي إلى الخروج على الحاكم ومناقبه ، وربما رتب عليها تورط شعبه تؤدي إلى كثير من الفوضى والفساد ، وهو ما يتنافى مع الأمر بتبصير المأمورية في حديث رسول الله ﷺ ، إنه رأى المسلم من أمور شتى يكرهه .

وبطراً ما يمكن أن يترتب على هذه الوسائل من مفسد وأضرار يروى أنه ليست من مسائل الدعوة ، كما أنها لا يمكن أن تكون من وسائل الإصلاح ، ويمكن أن يكون الإصلاح بوسائل حري مثل النصيح لنحاكمه أو مكاتبهم والذم .  
بهم بالتشديد الخ

وهذه الموقف المجمع من هذه الوسائل هو ما يستطيع قراءة تفاصيله فيما  
جعله شأوى أعلام هذا الاتجاه الفكري المعاصر ، ومن أمثلتها ما يلي

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله - في فتوى له حول  
المظاهرات والاعتصامات :

" الواجب على من تصح بقدر المستطاع ، أما أن تظهر المباشرة  
والاحتجاجات على ، فهذا خلاف عدى السب ، وقد حثمت لأن أن هذه الأمور لا  
سنت إلى الشريعة بصفة ولا إلى الإصلاح بصفة ، ما هي إلا مصيرة العيلة  
المامون قتل من العناء الذين لم يقووا بقوله في خلق القرآن قتل جمعا من  
العلماء وأجبر الناس على أن يقووا بهد القوب الباطل ، ما سمعنا عن الإمام أحم  
وغیره من الأئمة أن أحدا منهم اعتصم في أي مسجد أبداً ، ولا سمعنا أنهم كانوا  
ينشرون معانيه من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكراهية

ولا يؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك ، لا يؤيد إطلاق  
ويمكن لإصلاح بدونها ، لكن لا بد أن هناك أصبح خفيفة داخلية أو خارجية  
تحاول بث مثل هذه الأمور (١) .

وحيث سئل الشيخ - رحمه الله - عما إذا كانت هذه المظاهرات من وسائل  
الدعوة والإصلاح قلل رحمه الله ، "لا أرى المظاهرات السلمية والرجالية من  
العلاج ، ويكفي من أسباب القتل ، ومن أسباب الشرور ، ومن أسباب هدم بعض  
الناس والاعدي على بعض الناس يغير حق ، ولكن لأسباب الشرعية . المكاتب  
والنصيحة والدعوة إلى الخير بالطرق السلمية ، وهكذا سلك أهل العلم أصحاب  
النبي ﷺ ، أتبعهم بإحسان ، بالمكاتب والمشاهدة مع المخطئين ومع الأمير ، مع

(١) مذكرات لفتوى هي انسياسة الشرعية ص ٤٠٥ ، يرشاد الجربة إلى شرعية  
الاعتصام إلى السلفية ص ١٢٠

المستطاع بالاتصال به ومما صحته والمكاثبة له دون التشهير في المنابر  
وغيره بأنه فعل كذا وصار منه كذا والله المستعان " (١)

وعن حكم الإضراب عن العمل في بلاد معاليه للمطالبة بإسقاط النظام  
العمالي ، يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - " إن قصبة  
الإضراب عن العمل سواء كان هذا العمل خالصاً أو في المجال الحكومي لا  
عزم له أصلاً من الشريعة يعني عليه ، ولا شك أنه يترتب عليه أضرار كثيرة  
حسب حجم هذا الإضراب ضرورة ، ولا شك أن من أساليب الضغط على  
الحكومات ، والذي جاء في السؤال أن المقصود به إسقاط النظام العمالي ، وهذا  
يجب عليه إثبات أن النظام عمالي أولاً ، ثم إذا كان الأمر كذلك ، فيجوز أن  
الحروج على السلطة لا يجوز إلا بشرط " (٢) .

وعن حكم الإضراب عن الطعام أو الشرب المصاحب للاحتجاج في  
المساجد والمسجد بقصد الضغط على الحكومات قال الشيخ ابن جبرين .

" كل هذا لا يجوز فإنه يجلب ضرراً على النفس ويتعدى على المواطنين  
الأبرياء ، بحيث إن لولاقي يفرض العقوبة الصارمة على أولئك الثائرين ،  
العقوبة لتكثير من أهل البلاد وإن لم يشتركوا في ذلك الإضراب أو الإنكار .  
وفي ذلك معسدة كبيرة ، والواجب - والحالة هذه - أن يصلحوا أنفسهم ، فإن  
صلاح الراعي يصلح للرعية ، وفي الأثر : " كما تكلموا يولي عليكم " ، فمتى  
صلحوا واستقاموا على الشرع وأدوا العبادات وسمعوا وأطاعوا وحافظوا على  
حقوق الله تعالى يصلح الولاية ويولي عليهم خيارهم .

(١) ينظر مجلة لأصالة عدد (٣٠) ص ٦٠ - سؤال ١٤٦ هـ .

(٢) نفس المصدر والصحيفة .

شأن من عليهم أن يكثروا من الدعاء بهم ، وسؤال الله تعالى أن يصحح بلادنا ، وأن يجعلهم هداة مهتدين ، فإنه تعالى يجيب دعوتهم إذا خضعوا فيها ، وأوصوا أن يبذلوا النصيح للوالي وتفكيره بحق الله تعالى ، ويسير الولاية العادلة ، وكيف كانت عاقبتهم فبذلك تصلح الأحوال وتستقيم (١) .

وعن حكم القيام بثورة شعبية عند فشل الاعتصامات والاضطرابات والمظاهرات في الضغط على الحكومات، لتحقيق مطالب الثائرين ، كانت فتاوى العلماء السنيين التقليديين حاسمة ومغلقة لهذا الباب، وحذرة مما يمكن أن يترتب عليه من مفسدات ؛ لأن القوة المادية بيد الحكومات والثورات الشعبية لا تملك هذه القوة. ومن ثم فلا يسمى التمرد ، بل لا بد أن نتخذ طوق النجاة لنيل المآرب (٢) ، وأن هذه الثورات لا تصدر عن أهل العلم وأهل الصلاح ، فمن اللامع والدين الصحيح يحجزهم عن هذه المفسدات ؛ لمعرفةهم بحرمة دماء المسلمين وأموالهم (٣) .

وعلى أية حال فإن أصحاب هذا الاتجاه يقومون بأنه إذا أراد المسموم الخير والوحدة والتمكين فعليهم أن يتحلقوا بأخلاق السلف الصالح من هذه الأمة ؛ وعن كس من أخلاقهم مثل هذه الأعمال ؟ إننا لم نسمع عنهم الاضطراب ، والاعتصام ، والثورات العفائية أو التغيير من الأنفس ، ولأن يكون بكثرة البصائر وقوة الإعلام ، وضجيج المصلحين وامتلاء السحايا والشوارع بالجموع الصغيرة التي تشق منافاتها للحاجز (٤) .

ومن ثم يتضح أن السنيين التقليديين يمنعون المظاهرات والاعتصامات العلنية ويحفظون بشأنها ، وربما كان دافعهم الأكبر هو الاحتياط للتصوصل

(١) المصدر السابق ص ٦٣ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٦١ .

(٣) نفس المصدر والصحيفة

(٤) السابق ص ٦٥ .

الواردة في حق الإمام ووجوب طاعته، والتحذير من شق عصا الطاعة بالخروج على الحكم والداعية إلى الصبر عند وجود ما يكره من الأمر، والحكم، دفع سمعة الكبري بالصبري، مع التأكيد على مسألة الإعداد والإصلاح الذاتي، وهو ما يعبرون عنه بالتنصية والتربية، وصولاً إلى إقامة نظام الحكم الإسلامي.

## ثانياً، موقف المتجددين.

وانتصار هذا الاتجاه يعززون إلى هذه المظاهر السياسية، على أنها من أهم وسائل الدعوة والناظر التي تساعد في القيام بواجب النصيح والتسديد للحكم

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في موقفهم هذا من تقريرهم أن الحاكم أو الإمام في الإسلام " معرض للنقد والإنكار عليه متى خالف نصاً من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ " (١).

وبرور أن هذه الوسائل من مقدمات واهتمامات التي تهدف إلى تمكين الأمة من حلال رأيها، بالاعتراض أو الإنكار لما تراه مخالف، فبما بواجب النصيح والتسديد للحكم بصورة علنية تهدف إلى رجوعهم وردعهم عما هم عليه من مخالفات، كما قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - " أطوبوني ما أصعبت الله حكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم " (٢).

ومن شأن التقليديين قد يعترضون على ما يقوله أنصار الدعوة إلى التجديد في الفكر السلفي، بأن النصيحة للحاكم يجب أن تكون سرية، ولا يلزم أن تكون بهذه الوسائل التي تعرض بالحكم وتتقدم علناً، خاصة مع وجود النصوح التي بحث على النصيحة لتسلط سرّاً مثل قوله ﷺ " من أراد أن يصحح

١ عبد الرحمن عبد الحائق الشوري في نظم الحكم الإسلامي، ص ٧٨

(٢) العصبون للعبد ص ٧٩

يسطر بأمر ، فلا يجدنه علانية ، ولكن ليأخذ بيده فيحدثو به ، حين قيل منه بذلك ،  
و قد كان قد أدى الذي عليه له ،<sup>(١)</sup> فإن أنصار التجديد يجيبون عليهم قائلاين  
إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال إن أحسنت فأعيلوني ،  
وإن أسأت فقوموني " ولم يقل فألصحنوني مراً

لقد كان الخير في الأمة عندما كانت النصيحة جهراً ، فلما آلت إلى السرية  
والاستخفاء ، فسد الناس أمراء وعبدة ، والمهم أن يعلم أن حق الإنكار على  
الحاكم حق بكل مسلم ، بل هو واجب على كل مسلم يعلم أن ثم منكرٌ أظهره  
ميره عليه بيانه ، وبذلك تستقيم أمور الرعية . ويستقيم الحاكم ؛ لأنه سيخاف  
الفصيحته وانفسد . وأما إذا آلت لأمر إلى السرية والمداراة ، فسدت النفوس ،  
وحثت الموعظة ، واستشري الشر ووجد الاستبداد<sup>(٢)</sup> وإذا كان السفيون الجدد  
يرون في موقف التقليديين نوعاً من الاستكالة ومهادلة الحكام علي ظنهم  
وفسادهم ؛ مما يؤدي بهم إلى الاستبداد والتسلط ؛ لعدم جرأة العلماء على النقد  
و لاعتراض ، فإن التقليديين يرون فيما ذهب إليه التجديديون ما يعتبرونه مخالفة  
للتنصيص الواردة في السمع والطاعة والنصح للإمام ، كما يرون في موقفهم من  
العمل السياسي بوسائله وما يترتب عليه من نتائج - من جهة مصر التقليديين  
ما يعقد صبه بينهم وبين الجورج في موقفهم من الحكام<sup>(٣)</sup>

ولا شك أن هذا يدعو إلى أن نعرض لموقف الفريقين بشئ من التوضيح ،  
فإلي ذلك ، والله الموفق والمعتد .

( ١ ) رواد أحمد واللفظ له .

( ٢ ) عبد المالك الجزائري مدارك النظر في السياسة ص ٣٢٧

( ٣ ) الشور في طم نظام الحكم الإسلامي ص ٧٩ ينص ص

( ٤ ) يحضر مدارك النظر في السياسة . ص ٣٢٨ وما بعدها

## المطلب الرابع

### موقفهم من الخروج عن الأحكام

إن كان موقف المسلمين من السياسة ونظمها المعاصرة على نحو ما أسلف وكنت هذه النظم ومن يقومون عليها من حكام المسلمين ، لا يستند إلى شريعة إسلامية ولا إلى كتاب الله ولا سنة رسوله ، وكان مصدرها في الشريع والحكم هو للقوانين الوضعية ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي أن البلاد الإسلامية في غالبيتها لا تعم بها أغنى الله ، فهل يعني ذلك وجوب الخروج على هؤلاء الحكام بقصد الثورة عليهم ، لتحرير نواحي الحكم بالقوة واستبدال الحكم الشرعي بالحكم الوضعي ؟

هذا ما نحاول أن نتبينه في هذه السطور بحول الله تعالى - فقول وبالله معالي الأمور - من الأمور المقررة في الفكر السلفي - فحينما رحدثنا - من صفة المنصب أو ولي الأمر واجبة ، وأنه يجب بذل النصيحة له ، ومناصرتة في الطاعة والمعروف ، عملاً بالنصوص الواردة في ذلك ومنها قوله تعالى " أطيعوا الله وأطيعوا الرئيس وأطيعوا الأمر منكم " (١) وقوله ﷺ " طي المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة " (٢) وقوله ﷺ " من بيع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليصمه من استطاع ، فإن جاء آخر يدارعه فأصبروا حتى الآخر " (٣) وإن كتب هذه النصوص قد ثبتت وجوب السمع والطاعة والبصرة بالبرام الحاكم أو الإمام بشرع الله عز وجل، فمادامو حالف الحاكم شرع الله عز وجل ، وحسن مشروط للبيعة أو العقد الذي ينتخب على أساسه لهذا المنصب على اعتبار

(١) سورة النساء من الآية رقم : ( ٥٩ ) .

(٢) متفق عليه .

(٣) روه مسلم كتاب الإمارة - باب وجوب انوفاء ببيعة الخلفاء الأولين ، الأول

مع ١٢ ص ٢٢٢ - رقم الحديث ١٨٤٤



### المرحلة الثانية في إنكار المنكر المعاصر

أر المبعين على شروطهم ؟ ملاحظ أن الفكر السلبي لا يخرج في جملته عن مبدأ جسيور لأنه في محيد ومبادئ المعارضة للزم إن أحد بشروط عقد الإمامة ، والتي تتمثل في أربع مراحل :

الأولي : مرحلة الإنكار بالقلب وهذه وجبة على جميع المسلمين ، وأصلا مهم في إنكار كل منكر

الثانية إنكار اللسان وهو واجب كفائي على جماعة المسلمين ، يقوم به من هو هل للإبكار من علماء المسلمين ، وهو لا يسقط إلا عند عدم الاستطاعة ، ولا يصح شرط رئيس بعد لإسلام والتكليف والعدالة في إنكار اللسان وهذه الوسيلة من وسائل المعارضة لها درجات ثلاثة :

١ - مرحلة التعريف بالمنكر ،

٢ - مرحلة الوعظ والنصح ، وتحتاج إلى الملين والرفق ويستحب أن تكون سرا لا علانية .

٣ - مرحلة التحريض والتعنيف إذ مع يجد ما قلبها وتكون بهر من وجر ، دون تجاور إلى الفحش والبديء من القوس ،

ثالثه استبعاد حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة وهذه تكون إذا استمر الحاكم في عيه ولم يرجز ، ولم يرجع إلي حق ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما يسقط حقه في النصرة إذ تقام إليه من يزيد خلفه والخروج عليه بشرط أن يكون الخارج عدلا مسجعا لشرائط الإمامة

### أورد . عبد الوهيبي عبد الفتاح عثمان

**الرابعة :** قرر الحاكم من منصبه وهو بالقوة وهذه هي المرحلة الأخيرة لا استفاد المجتمع الإسلامي من ظلم الحاكم وقسوه وبدعته ، وهي محل خلاف بين الوجوب والجواز<sup>(١)</sup> .

وعلى الجملة يقرر الفكر السلفي أنه يجب إسفراخ الجهد في هذه الدرجات من المعارضة - وإن اختلفت أرائهم في الوسائل وأنه لا يجوز الخروج على الحاكم ومبادئه وإن جاز وظلم وحكم بغير ما أنزل الله ، إلا أن يظهر منه كفر بواح عند المسلمين من الله فيه برهان ، حفظاً لدماء المسلمين ، واتقاء للفتنة ، ودفعاً للمفسدة الكبرى بالصغرى<sup>(٢)</sup>

وما دام حديثنا هو عن السلفيين المعاصرين ، فلا بأس من أن نقول إن أهم في تقرير الحكم بالكفر المزدني إلى الخروج على الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله تفصيلي ويطوي - يعتمدون في جملته على تراث العلماء السلفيين المستبرزين عندهم - نجمله فيما يأتي :

١ - مجرد ترك الحكم بما أنزل الله في قضية ما لا يكون مذكراً مخرجاً عن السنة ، وإثم يكون من الكبائر ، وقد يقع في تلك جهلاً منه بالحكم بعد الاجتهاد ، كما قد يحصل أحياناً من القصص<sup>(٣)</sup>

---

(١) اراجع في التفصيل د / جمال المراكبي الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ص ٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٧٥ وما بعده

(٢) تقييد بن صديق القاسمي من السيوف والأسمدة على أمن الهوى وأهواء السنة ص ٩٣ وما بعده - ط / دار ابن الأثير - الكويت الأولى ١٩٩٥ . مدارك المنصر ص ٤٧١ ، ٤٧٥ ، إرشاد البرية . ص ١٣٦ وما بعده . وقد جمع فيه مؤلفه بعضاً من فتاوى العلماء المعاصرين في تكفير الحكام وحكم الخروج عليهم

(٣) الدكتور / عثمان الصومالي الفرق بين الجهاد في سبيل الله والخروج صني الحكام بحث بمجلة لإصالة - عدد ٢١ ص ٤٦ : بيع الأحرسة ١٤٢٠



٣ - قد يحدد بعض الحكماء ببعض النظمه للحكم جهلاً بأوازسها وعصب  
مواك المسلمين وحكامهم ورؤسائهم يعتبرون جهلاً فيما يرون - فالواجب  
على الدعاة إلى الله أن يصححوا لهم وأن يحذروهم بأمر الله<sup>(١)</sup>

وهؤلاء الحكماء لا يسارعون بكفوريهم إلا بعد قيام الحجة عليهم ، وتوفر  
الشروط والمنفعة الموعود ، فإن الفعل قد يطلق عليه أنه كفر ويحذر منه ، لكن عند  
التطبيق على المعين يحتاج الأمر إلى الترتيب ، والأخذ بعين الاعتبار مسألة قيام  
الحجة ترتيباً المحجة ، والذي يقيم الحجة هو للعالم العدل<sup>(٢)</sup>

٤ - إن رأيت جماعة المسلمين الممثلة بعصائرها كفراً بواحد من الحكماء ،  
عندها فيه من الله برهان ، فإنه يجوز الخروج عليه بعد استكمال القدرة ، وبعد  
إندازه ، وعدم تكفيه شيئاً<sup>(٣)</sup>

٥ - منهم من هذا أن الذي يحكم بكفر الحاكم هم جماعة العلماء أو أهل العلم ،  
ولا بد أن يكون هذا الكفر برهاناً صريحاً ظاهراً لا يحتمل التأويل " كفر  
بواحد " ، وإن يكون هذا الكفر بشئ معلوم من الدين بالضرورة " .. عندكم فيه  
من الله برهان " وأهل العلم هم الذين يقدرون على تحديد هذا الأمر ، ثم لا بد من  
وجود القدرة لدى المسلمين على إراحة الحاكم الكافر بعد إندازه وعدم تكفيه  
شيئاً وهذا الأمر يراه بعضهم من الأمور المصنوعة وتحقق المصلحة للمسلمين  
والمنفعة المصعدة ، وهو مبررته بتفسير أهل العلم أيضاً<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر بحجة السائل على أهم المسائل ص ٤٨٥

(٢) الأصول ٢١ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) المرجع السابق

(٤) ينظر مدرك النظر ص ٤٧١

د بر كان الحاكم مسحياً ولم يظهر منه الكفر البواح ، الذي يستحل به ، فإنه لا يجوز الخروج عليه ، إن كان يقيم الصلوات الخمس ، ومعلوم أن بعض الأمر كانه يمتثل للصلاة ، ويخرجونها عن وقتها ، ومع ذلك فإن الرسول ﷺ لم يأمر بقتالهم ، لأن ذلك فسق ، وليس كفراً<sup>(١)</sup>

ويستند السلفيون المعاصرين على سلامة موقفهم من قضية الخروج على الحاكم بعدة أدلة يجمعون فيها بين السبل الثقلية ( النصوص ) ، وفعل السلف وجموع الأمة ، وأقوال العلماء المتفنيين ، والدليل العقلي ، ثم الاستدلال ببعض النجائب المعاصرة .

ونشير في هذه المقام إلى طرف من هذه الأدلة في إيجاز -

أولاً الدليل الثقلية : ويحتشد السلفيون تحتها كثيراً من النصوص التي تأمر المسلمين بالصبر على الأئمة والحكام إذا راوا منهم ما يكرهون ، وإن لا يلزموا أيديهم من طاعتهم ، ما لم يأتوا بالكفر البواح الذي عندهم من الله فيه برهان

ومن هذه الأدلة ( النصوص ) التي يستندون إليها في هذا الباب

حديث عوف بن مالك الأشجعي - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : " حذار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وتترار أئمتكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلونهم ويصلونكم " .

قالوا قلب يا رسول الله أفلا نعبدهم عند ذلك ؟ قال " لا ما أقاموا فيكم الصلوة لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولم عليه وال فرأى يأتي شيئا من معصية الله ، فليكره ما يأتي من معصية الله ، ولا يقوِّض يداً من طاعة " (١)

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال

" منكروا أمراء فتعرفون وتنكروا فمن عرف برؤا . ومن أنكر مسلم ولكن من رخصي وتابع قالوا أفلا يقاتلهم ؟ قال " لا ما صلوا " (٢)

وعن عبادة بن الصامت قال دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه ، فكان فيما حد صبي أن يابست على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعصرنا وبسرنا وأثرنا علينا ، وأن لا تفرع الأمر أهله .

قال >> إلا أن تزوا كفرأ بواحا منكم من الله فيه برهان << (٣) .

وبرعي السلفيون أن هذه النصوص من سنة النبي ﷺ صريحة في الدلالة على أن هؤلاء الأئمة هم من شرار الأئمة ، وأنهم يفعلون أمور منكروه ، ومع ذلك لم يمتنع عن قتالهم ما داموا مقيمين للصلوة ، ثم نصح الأمة أن تتكر عليهم هذه الأمور ولا تتبعهم عليها ، بالوسائل المشروعة (٤) . كما لم يمتنع عن منازعة

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الإمارة باب حياض الأئمة وشرارهم ، مسند بشرح النووي - تحقيق : رضوان جامع رضوان رقم الحديث ١٦٩ / ١٨٥٥ ج ١٢ / ٢٣٥ .

(٢) أخرجه مسند كتاب الإمارة باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يحالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا وبحو ذلك - رقم الحديث ١٦٩ / ٨٥٤ ج ١٢ / ٢٣٣ .

(٣) أخرجه مسلم كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ج ١٢ / ج ٢١٨ .

(٤) يرى السلفيون المعاصرون أن الإنكار على الولاة لها ثلاث درجات -

الولاء والخروج عنهم - مع استشارهم بالأمر - مالم يصر بهم الأمر إلى حد الكفر البواح (١) .

ثانياً : استبدلهم بعض السلف وإجماع الأمة :

حينئذ يقول أن هدى السبب الصالح هو القول عند أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن الأمراء وترك الخروج عنهم ، وإن رأوا منهم ما يكرهون .

ومن ذلك إجماع الصحابة ومن بعدهم من أئمة السلف على صحة الصلاة حسب أئمة الجور والفسق ، ولم يشذ في ذلك ، لا أهل البدع والأهواء ، ولم يغفل أحد منهم بجوار ترك الجمع والجماعات لأصل ظلم الأئمة ، وكذا في سائر الطاعات والقربات ..

ومذهب أهل السنة أن هؤلاء الأئمة يشاركون فيما يحتاج إليهم من طاعة الله فنصلى خلفهم الجمعة والعينين ومائتات الصلوات ونجاهد معهم الكفار ، ونحج معهم ، ويستعان بهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة ..

١- أولاد الإنكار القلب وهو الأساس لما بعده من درجات تاليها الإنكار للنفس وهو واجب كفائي على جماعة المسلمين ثالثها إسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة ، فإن استمر الحاكم فيه ولم يتراجع ولم يرجع إلى الحق ، فإنه يسمى على جميع المسلمين كل بحسب غيرته وموقعه لأمتاع عن طاعته فيما كان له معصية ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ينظر في التفصيل الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصر ..

جمال المركبي ص ٤٤٥ - ٤٤٨ بتصرف وبمعهم يرى أن هذه السجدة هي المشروعة في الإنكار على الحاكم ، أما الإنكار بالبدن فهو الأمر المستثور منه لا الخروج والإنكار بالبدن هو مذهب الجاهل - من الصومالي البرق بين الجهاد في سبيل الله والخروج على الحاكم - مجلة لأهالة عبد / ٢١ / ص ٤٨ .

(١) يرجع د / جمال المركبي : الخلافة ص ٤٨١

"حدود من الإنسان أو قدر أن يحج في رقة لهم ذنوب لم يصره هذا شيب ، وكذلك العرو وغيره من الأعمال الصالحة ، بدأ فعلها البر وشاركه في ذلك الفجر لم يصره ذلك شيب ، فكيف بدأ لم يمكن فعلها إلا على هذا الوجه ."

وعلى هذا فلا يجوز الخروج على الحكام أو التحريض والتهيج عليهم وإن جازوا ، لأنه خلاف هدى السلف الصالح (٢) ، الذين أطاعوا الأئمة مع صميم وجورهم ولم يفتروا عليهم صعب الطاعة ما داموا يعينون الصلاة ، وما داموا يروا منهم كفر بواحاً ، فلهذا عددهم إليه برهان

ثالث : استدلالهم بأقوال علماء السلف وموافقتهم

ومن ذلك استدلالهم بموقف الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - من الأئمة الذين قالوا بخلق القرآن ، وهي عدهم 'مسألة كفرية' ، حيث لم يكفرهم ولم ير الخروج عليهم ، وقال ممن أتاه من فقهاء بغداد يطلبون مشورته في شأن عدم رصانهم عن ولاية الواثق بما فئت في عهد من القول بخلق القرآن فقال لهم - رحمه الله - "عليكم بالكرة في قلوبكم ، ولا تجمعوا يد من الطاعة ، ولا تشقوا عهد المسميين ، ولا تسفكوا بدماءكم ودماء المسميين معكم ، والنظرو في عاقبه امركم ، واسهبوا حتى يستريح بر ويستريح من فاجر (٣)"

ومن ذلك قول الإمام البربري المتوفى (٣٧٩) هـ -

"السمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورصانهم به فهو أمير المؤمنين ، ولا يحل لأحد أن يبيت لئمة ولا

(١) جمال المركبي : الخلافة ص ٤٨٢ بتصرف يسير ، عبد الرحمن عبد الخالق : نظام الشورى - ص ٢٥

(٢) أبو الحسن الماربي : المراج الوهاج في بيان المذهب ص ٥٠

(٣) يزاد مجلة الصلاة ص ٢٦ / ص ٤٧



### في نسعة السياسة في الفكر السنّي المعاصر

يرى أن عليه إسما ، برأ كان أو هجر<sup>١</sup> ، والحج والعرو مع الإمام ماض ،  
وسلام الجمعة خلفهم جائزة ، ومن خرج على إمام عن أئمة المسميين ، فهو  
خارجي ، قد شق عصم المسميين ، وحالف الأتار وميقته سيرة جاهلية

و قد يحل لأحد قتال المملطان ولا الخروج عليه وفي جار ، وذلك لقول  
رسول الله ﷺ لأبي تراب الخفاري :

اصبر وإن كان عهد حبشي<sup>(١)</sup> وقويه ثلاثين : " اصبروا حتى  
تلقوني على الحوض " (٢) وليس من نسعة قتال المملطان ، فعاد الدنيا والدين (٣)

كما يستدلون بأقوال الإمامين ابن تيمية وابن القيم - رحمهم الله -

فمن أقوال ابن تيمية - رحمه الله - : " المشهور من مذهب أهل السنة  
أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف ، وإن كان ظلم كما على ذلك  
على ذلك لأحاديث الصحيحة المستقيمة عن النبي ﷺ : لأن الفساد في القتال  
والفساد أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنه ، يدفع " عظم  
الفساد بالتزام الأدلي " (٤) .

(١) أخرجه الإمام مسلم .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإمارة - باب الأمر بالصبر عن ظلمه والولاء  
واستئثارهم ، وأورد : " إنكم سلفون بعدى أثره فاصبروا الحديث رقم  
٤٨ / ١٨٤٥ ج ١٢ / ٢٢٦ .

(٣) التبرهاري شرح السنة ص ٣٣ بصريف يسير

(٤) وقع في نص الكتاب " فلا يدفع " ، وهو غير معتقود ، وإن عليه سيق  
الجنيد وكلام الإمام ابن تيمية قبله متى كان السعي في عزه ! بحكم  
معدود عظم من مفسده بقاءه ثم يجر الإتيان باعتظم الناس في دفعه  
ج ٢ / ٨٦

بن جيه - مع - سنة النبوة في عص كلام الشيعة والفرقة ج ١  
عن ٨٦ - ط / المكتبة العممية - بيروت - بشون تاريخ

#### ٢٥٠. هنري موسى عبد الفتاح سليمان

ومن أقوال المنأخرين كلام الإمام الشوكاني رحمه الله - في تعليقه على حديث النبي عن قتل الأئمة ما داموا يقيمون الصلاة ، حيث قال :

« فيه دليل على أنه لا يجوز منابذة الأئمة بالسيف مهما كانوا مقيمين الصلاة » (١) .

ويلحق بأن آل المعصاء السيف من المتفهمين والمنأخرين ، فتأوى علمائهم من المعاصرين ، خاصة من علماء الحجاز ، حيث تحفل بها كتبهم ورسائلهم

#### رابعاً : الدلائل العقلية ،

وهو إجمال وتلخيص للمصنفات من البصائر وفيهم السلف وعلماء لأمة بها ، حيث يقولون :

إن كل عاقل يعلم علماً ضرورياً أن الصبر على الحكم وعدم منابذتهم وجرّوح عيبتهم ، أقرب إلى مراعاة مقاصد الشرع ، الذي يفرضه بوجوب دفع الضرر الكبير وتحمل الضرر الصغير ، إذا لم يمكن دفعه بالكلية " تحسب أدنى الضررين " (٢)

وبما أن يقال يجب مع الجائز الطغام وقتاله ، ولا يجوز الصلاة خلفه ، ولا يجوز مشاركته في القرب والطاعة أياً كان ، وهذا يجر إلى الفساد وسوء النماء ويعطيل الشرع بالكلية ، حتى ولو كان الخارج من الدين والصلاح (٣) .

(١) محمد بن علي الشوكاني بيل ، لأو صائر م ٤ ج ٧ / ص ٧٤

(٢) د/جمال زمر كني . الخلاف لإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ص ٤٨٣

### كلمات : لاستدلال ببعض نتيجات المصادرة

وفي هذا يقول : " إنه باستعراض حالات الخروج التي شهدتها الساحة الإسلامية عند شهاد الدولة الإسلامية وإلى يومنا هذا ، ثم در حالة تبشّر بالخير ، بل لله جميع ثم ثواب ثمار هذه المراجعة ، فهي غالباً ما تفتش ولا ينتج عنها سوى لتساع دائرة الفتن

وحسب حالات الخروج التي كانت بالجناب فهي رغم ما بذل في سبيلها من دماء لم يأت إلا بالاضمة سببه باللعنم الذي خرجت عنه إلى ثم تكن أسوأ منه

وعلى العكس من ذلك فإن كل حركات الإصلاح التي شهدتها الساحة الإسلامية ، ثم تتخذ الخروج والقتال سبيلها ، ثم كانت النتيجة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظهور تلك من الوسائل الشرعية هي سبب الإصلاح ، فمعظم من عبد التعزير لم يحقق ما حققه من عدل وإصلاح عن طريق الخروج ، وحمد بن حنبل ثم ينص للفتنة بالسيف والرجال<sup>(١)</sup> وهكذا ينتهج السلفيون المعاصرون نفس منهج الإمام ابن القيم - رحمه الله - في استدلاله بالحواشي التاريخية التي تشهد للفريق الإسلامي - التي ظهرت من خلال إصلاحه للمنهج السلفي القائم على النصرة في التعزير من مسألة الخروج عن الحكم وضرورة تطبيق المنهج النبوي لأمر بالصبر ، والموجه إلى بذل الصيغة النصاعة في المعروف ، من الإنكار في حالة المعصية بوسائل الإنكار المشروعة ، التي لا يحسن فيها الإنكار باليد ، لأنه يفسد من معالم منهج أهل السنة ، وأيضاً هو من مسائل الخوارج ، وما يرتكب عنه من المفسدة والفساد الذي يمكن سحر على التفسير به بحسب طلبه ، ثم يدفعه الشئ الأكبر بالأصغر ، من الحديث من أن المنكر أو يحضر مكانه من المعروف ما يرضاه الله

(١) نفس المصدر والمصنف

أبو بصير يروي عن عبد الله بن عثمان

ورسوله " فلا كان المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وابعص إلى الله ورسوله ،  
فانه لا يسمع بكفره ، وإن كان الله يهبطه ويميت أهله ، وهذا كالكفار على  
المعك والمولاة بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر وقد  
استدل الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يوحرون الصلاة عن وقتها  
، وقالوا : أفلا نقتلهم ؟ قال : لا ما أقاموا للصلاة ، وقال : من رأى من أميره ما  
يكرهه فليصبر ، ولا يدع يداً من طاعته <sup>(١)</sup>

**تعليق :**

مما تقدم يتبين أن موقف السلفيين المعاصرين من قضية الخروج على  
الحاكم الذي لا يحكم بمأول الله ، لا يخرج في جملة من موقف السلفيين  
المتقدمين ، وإن شئنا الدقة قلنا : إنه تقرير أو عادة صياغة لموقف السلفيين  
المتقدمين ، أي موقفهم من تكفير الحكام والخرج عنهم .

ويلاحظ أن هذا الموقف لا يخرج في جملة من موقف جمهور المتقدمين  
وجماع الأمة ، كما حكاه الفاضل ابن القيم وابن حجر والشيخ الزبيدي ، وإمام  
الدروري من المتقدمين ، وابن الورير اللواتي من المتأخرين ، والذي يتلخص في  
الكتب عن تكفير أهل القبلة بالسب ، وعدم الحكم بالكفر على المتأكل ، سواء  
كان حكاماً أو غيرهم عملاً بالحديث الشريف : « ثلاث من أسهل الإيمان أولها  
كف عن قول لا إله إلا الله ، لا تكفره بذهب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل  
... الحديث » <sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر السابق

(٢) راجع مزيد من البير والتفصيل في عبد الرحمن المراكبي قصيه  
التكمير ص ٧٥ - ٩٥

أنه لا يكفر إلا التجدد الممبج بقلبه بعد إقامة الحجة وبرر مسجحه .  
صعد بالعداء لأصينية التي تفر إن مر دح في الإسلام بينين ، لا يجوز  
جرجه منه لا يبين مثله ، وإن اليدين لا يرول بالشك نو الص<sup>(١)</sup>

وفيم يتعلق بالحاكم فإنه لا يجوز الخروج عليهم لا بعد النصيح بهم  
و الإنكار عنهم بالطرق المشروعة في حقهم ، وبعد الحكم بكفرهم وهو لا يكون  
لا من العمد الذين يستطعون أن يدرروا من كفره كفر بواح لا تأويل فيه .  
مسجحه بسببه الخروج عليه ، مكي توفرت بمسلمين أو الجماعة منيد الشوكة  
والقوة التي تضمن خلع الحاكم دون من يرتب على ذلك مفسدة أكبر منها  
نمسلمين

ومما يجدر ذكره ونحن بصدد البحث في هذه القضية أنه برهم أننا يمكن  
أن نحبر ما تقدم موقفاً للسلفيين المعاصرين على الجملة ، لا أن هناك من  
السلفيين المعاصرين من يزي أن النصيح للحاكم أو الإنكار عليه حال معصيته  
وطنمة أو حكمه يعبر ما انزل الله ، يمكن أن يسلط إليه بعض الطرق المحاصرة  
- التي يكره بعض منها فيما تقدم - كالمظاهرات والاعتصامات ، الخ - التي  
يعبر الأمة من خلالها عن رأيها في التدابير ( السياسية ) التي تقوم بها  
الحكومات الخلف من قضايتهم بأن<sup>٢</sup> الإمام نائب عن الأمة ، وهو يصيب  
ويخطئ الأمة هي التي تملك دولية وعرفه ، ويجب عليها وجوباً شرعياً بصحه  
مسبسة ونقدية وفي هذا لإطار عليهم له حق لمصاة ما دام لم يأمر بمعصية  
وهم يسه عن طاعة<sup>(٣)</sup> .

(١) المعاصر للعابقي ص ٤٠

(٢) ع. الرحمن ع. الحالو السور في فيض عطية الإسلام

ولهذا يرون أن هذه الوسائل تلجأ إليها الأمة لجدي وأكثر تأثيراً في أنظمة الحكم المعاصرة ، حيث يشعر معها الحكام أن سياستهم ستكون محل نقد على مري ومسمع من الناس ، فيكون ذلك سبيلاً إلى الإصلاح والإصلاح

لكن السلفيين النقيضين لا يوافقون على ما ذهب إليه أنصار التجديد ، بل ويعتبر هذه الوسائل وما يمكن أن يندرج تحتها من مظاهر النقد للحكام ، بدوتها من الجروح الذي تهت عنه التصوهر وحذر منه السلف الصالح .

يقول الدكتور / صالح السدلاي " الحقيقة أن الخروج لا يقتصر على الخروج بقوة السلاح ، أو التمرد بالأساليب المعروفة فقط ، بل أن الخروج بكلمة أشد من لخروج بالسلاح ، لأن الخروج بالصالح والسف لا يرتبه ، لا الكلمة ولا شك أن الخروج بكلمة واستغلال الأقلام بأي أسلوب كان أو استغلال الشريط أو المعاصرات والنشوات في تحميل الناس على غير وجه شرعي اعتقد أن هذه أساليب الخروج بالصالح .. " (١) .

وحيث مثل لشيوخ ابن باز - رحمه الله - عن نقد الحكام من فوق المنابر ،

قد - يقول : -

" ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة ، وذكر ذلك على المنابر ، لأن ذلك يقتضي إلى الفوضى وعدم الصبر والطاعة في المعروب ، ويفضي إلى الفوضى الذي لا يصر ولا ينفع .... " (٢) .

(١) عبد الله أنور عي مرجعات في الواقع السياسي ص ٨٨ ، ٨٩ نقلاً عن مدارك النظر ص ٤٣

(٢) المعتمد ص ١١٩ يجب المداخلة بين الحكام والمحكوم نقلاً عن مدارك النظر ص ١١٩

ويرى التقليديون أن هذه المسائل قد أثبتت بغير وجهات على الأمة ، حين حاول البعض استخدامها لتغيير أنظمة الحكم ، ولهدم يروون أنه " يحسن بالأمة بعمده وبالحكام ، وبالدعاة خاصة ، أن يستبصروا قلوب الله سبحانه : ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ <sup>(١)</sup>

وهي قاعدة توجيهية تصيب الأمة بها حظها من الربح أو من الخسارة ، بغير ما أدرجت أو علمت من معانيها " <sup>(٢)</sup>

والنصائح لهدم المذبح في التعامل مع الواقع السياسي ، يرى أصحاب هذا الاتجاه السلفي أن الظهور الذي وعد الله به العائنة المنصورة ، ليس ظهوراً بالقوة والثبوت ، ولكنه ظهور بالعم والفق ، والمعنى الدخول إلى دعوة الناس إلى الحق وإلى الصراط المستقيم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والأدب في الدس بأن المنصورة من الله لا تكون إلا بالمستصعبين والمصاكن <sup>(٣)</sup> ، بن إمام يعتبرون هذا المذبح هو الطريق الأقوم إلى الحكم بما أمر الله <sup>(٤)</sup>

ولكن السلفيين الجدد يرون أن السلفيين التقليديين بمسلكهم هذا قد توسعوا في مفهوم الطاعة بحكمهم وأمرهم فيه إسرافاً كبيراً ، انتهى إلى الاستبداد ، وهو يعبر عنه الشيخ عبد الرحمن عبد الحالقي بقوله :

" إن كثيراً من المفاهيم الجديدة قد رُفِّقوا مفهوم الطاعة في الإسلام فحتموها طاعة عمياء خرساء فقد رسوا >> سمعوا وأطيعوا وإن تأمر

(١) سورة الزمر الآية رقم ( ١١ ) .

(٢) محمد شقرة هي للسلفية ، ص ١٩٩

(٣) المصدر السابق ص ١٩٦

(٤) خالد بن محمد العنبري الطريق إلى الحكم بما أمر الله مقال بمجلة الأصالة لأرديه ص ( ٠ ) ص ٢٣ عوال سنة ١٤١٤ هـ .

عليكم عبد >> بون فهم ودون وعي ، وحجيو بصوص الطاعة عن بصوص  
التفويض والتسديد والنصح ، وحلفوا الاستعداد والطعن<sup>(١)</sup>

ويتفق الدكتور / محمد عمارة ، مع ما يذهب إليه السلفيون الجدد ، حيث  
يرى أن المذهب السلفي في جسيته يعارض الثورة أو استخدام القوة في التغيير ،  
استناداً إلى النصوص التي تؤكد ذلك ، وهو ما يراه مؤدياً إلى شيوع الظلم وروح  
الخصوع لنظمية في الأمة ، وهو ما يتنافى مع مصلحة الملوحة بالصبر ، ولذا  
يدعو إلى أن تعلن الأمة رفضها للظلم والظالمين ، مع أحداها بوسائل الإعداد  
للثورة<sup>(٢)</sup> ، فيقول :

« أن نعامل ، علم بعم الفسوق ، ويتشتر الظلم ، ويسود الجور ،  
ويصبح الفساق هم الأئمة والحكام والولاة - بل والمفتون - في مجتمع الإسلام ،  
عدة حقوق ومصالح ونصم للخلق تدعوهم إلى أن يدفعوا ثمن للحفاظ عليها  
والخصوع لدولة الفساق والصبر على ألوان الفسوق ؟ ! والا يكون الأوفى  
و أكثر انساقاً مع روح الإسلام أن ندعو إلى رفض الجور والظلم ومقاومة  
الجنزير ، مع اشتراط الإعداد والاستعداد كي تكون مقاومة ولادة الجور مجدبة  
و حها قريب المال ، على نحو ما قرر المعتزلة في هذا الموضوع<sup>(٣)</sup> »

ويبدو أن الدكتور / عمارة قد تأثر بدراسته عن المعتزلة وبصفة خاصة  
موقفهم من الحكم<sup>(٤)</sup> وأقره أن يرى هذا الموقف الذي تبدو فيه أمارات

(١) عبد الرحمن بن عبد الوهاب في ظل نظام الإسلام ص ٨

(٢) محمد عمارة نيرات الفكر الإسلامي ص ١٥٥

(٣) عن الجنير بالذكر أن المعتزلة يفتون إلى جانب الحوارج والشيعة الفريضة في  
وجوب الخروج على الحكم ، لظلمة ومسهه ويدعاه مع حلفاءهم في كنيته  
الخروج ، العبد للارميه وفاء الدكتور محمد عمارة موقف المعتزلة  
إلى توسيعهم في مفهوم الحرية وسبقه بعض السلفيين وبصفه خاصه -



تأسيسه والخصوع عند دعاء المنهج السلفي ، مع عمله في بين المنهجين من  
بجانب شكري -

وعلى أية حال فإن أصحاب الاتجاه التقليدي من السلفيين المعاصرين ،  
يرؤى فيما ذهبوا إليه ، في موقفهم من الحكم ، التحقق الأمثل بحالهم المسيح  
السلفي ، الذي يجسب نقد الحكم أو التشهير بهم أو النصيحة العلنية لهم أو  
إهانهم ، فصلاً عن الخروج عليهم بالقوة ، ويعتبرون أن من أهم الفروق التي  
تفرقهم عن غيرهم ، أنهم يرفعون نداء " منعه المسيح وسلفية المواجهة " ، أما  
غيرهم فيرفعون نداء " سلفية المسيح وعصرية المواجهة " ، ويرؤى أن هذا لا  
يبدى مع دعوة أهل السنة والجماعة ، التي تعتقد أنه يصح آخر هذه الامة إلا به  
صحيح عليه أونها (١) .

- الموقف من الحاكم ، حيث قال " لقد جعل المعتزلة بالامة متخلاً كبيراً  
في تشييب الإمام ومراقبه وعرضه ، وهم بذلك قد وسعوا معنى الحرية  
و لاختيار ، فوشى صدام العبد السياسي بالامة ، ولقد كان استنادهم في ذلك  
على أمباء كثيرة ، من همها الإصرار على رفض فكرة الشيعة حواً قد  
المبصّب ، فالشيعة قد تصفوا على هذا المنصب صابحاً إلهياً ، منع العفن من  
التكبير في كثير من تفاصيله وجزئياً به ، أم المعتزلة فقد أضروا على  
عديمه في فكرهم كمصّب سياسي قبل كل شيء " ، محمد عمارة  
يسعديه وممكنه الحرية (النسبة ص ١٧٥ ط دار الشروق - الثانية  
١٩٨٨ ، د / جمال المراكبي الخلافة ص ٤٧٥ وما بعده

(١) أبو الحسن العاربي . مع الحجاب عن الفرق في عبء في السنة ودعوه  
الأحراب مقال بمجلة الأصيلة عدد ( ٤ ) .

## خلاصة البحث

مما نعلم في بيان موقف السلفيين المعاصرين من السياسة والعن السياسي بوجهه ، وقد في موقفهم من الخروج على الحاكم ، وما يسر تحت كل من تفصيلات ، يمكن أن يخرج الباحث من دراسة هذه المسائل في الفكر السلفي المعاصر بعدة نتائج ، نوجز أهمها فيما يلي :

أولاً : الخطأ الظاهر بين الأمور العقيدية والأمور العملية الاجتهادية ، وهو ما ترتب عليه - ضرورة - عقد مقارنه بين الإلهي والبشري ، وهي بتبعية الحد مقارنه ومقابله محسومة لصالح الإلهي المعصوم ، ومن هذا كانت معالم الموقف السلفي في قضية السياسة والحكم ، حيث نظروا إليها على أنها نتائج إلهية ، لا يحصى لمعطيات العقيدة ، ومن ثم كان حكمهم عليها بالمنظار الإلهي ، الذي تدور أحكامه بين الإيمان والكفر ، لا بالمنظار الاجتهادي ، الذي تدور أحكامه بين الصواب والخطأ ، " فهي من السياسة الشرعية التي يزعم المجتهد فيها مرتكز إلى أصاب ، ومرة واحدة إن أخطأ التفريق " (١) .

والله يد من مظاهر هذا التقارب في الفكر السلفي المعاصر ، المقابلة بين اصطلاحات من قبيل :

الدعواتية ، اختيار الشعب ، سيادة الأمة ، المشرعية الدستورية والدعوية ، وبين الحكم بما أنزل الله حكم الكتاب والسنة ، تطبيق الشريعة الإسلامية الخ (٢) وقد أدت هذه المقابلة بين ما مصدره الوحي الإلهي المعصوم ( الكتاب والعنة ) ، وبين ما مصدره العقل الإنساني ( الاجتهاد

(١) د / يوسف القرضاوي ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، ص ٢٣

(٢) ينظر مداركه الخثر في السيرة - ص ٢٨٦ هـ ( ١ )

المعروف في النظم والقوانين والتشريعات ، إلى الحكم على هذه النظم التي تستند إليها السياسة المعاصرة بالابتداء ، وربما الخلل وعلى أقل تقدير التشويه بالكفار

وهو ما يزد البحث ، راجع إلى الخط في وضع طرفي المقابلة ، فإن الأمور العممية الاجتهادية ، التي تُحصى لمعيار الصواب والخطأ ، والتي تفتخنها مستجدات الحياة " المتغيرة " ، لا يمكن بها أن توسع في معاملة الوحي الإلهي المعصوم " الثابت "

• لكن هذه الاجتهادات المتغيرة ، ينبغي أن تُقدر بقدرها في ضوء تحقيق مقاصد الشريعة ، في الأخذ بالأصح والألغ للناس في كل زمان ومكان ، ويكون من الخط - والحالة هذه - أن يحكم على هذه الأمور العممية ابتداء بمجرد أنها بظلم والدة أو ليست من فعل السلف أو أنها ليست من صنع المسلمين

فلم

ومن الخطر ما في هذا الخلط بين الأمور العينية والعممية - فيما يرى الباحث - أمران :

الأمر الأول - أنه يقف بأصحابه على حالة التفكير ، ومشاركة الحوار في موضوعات المسهور " لا حكم إلا لله " فلهذا كان دافع الحوار فيما انتهى إليه وهو أنهم حرموا مسأله السياسة وما يتبعها به من اجتهاد بشري إلى مسألة عقيدة ، ومن ثم اتهموا الإمام علياً كرم الله وجهه - بأنه حكم الرجال في دين الله ، ولا حكم لا لله ، وكاتب بلاهة الإمام علي في ردة عظيمهم بقوله كلمة حق أريد بها باطل (١)

(١) بنصر السهرستاني المن والحق ج ١ ٦ - بتحقيق محمد سيد كيلاني د. دار الجيل ٩٨٦ هـ يوسف القرضاوي أوسيات انحرake للإسلامية في المرحلة القادمة ، ص ٢٢٢

### الرد على مروي موسى عند الافتتاح بسلامة

وإن كان السلفيين تفصيل في المسألة يعني عتصامهم بالنصوص التي تحذر من الحروح علي الحكم الذي لا يحكم بما أنزل الله ، ورد مسألة التفكير إلى تفصيل و يبين الكفر المخرج عن الملة وخير المخرج ، كفر دور كفر . الخ ، إلا أن المفارقة تبدو واضحة في الفكر السلفي المعاصر ، بين الحكم على القوانين والسياسات والنظم التي يحكم بها المسلمون بأنها كافرة أو مبتدعة ، وبين الحكم على من يحكم بهذه القوانين من حكام المسميين وهو ما يعتمدون في دفعه بالنصوص ، إلا أن ذلك لم يمنع من اتهام السلفيين المعاصرين بأنهم مزجوا مع الحكماء و خوارج مع الصماء<sup>(١)</sup> .

واعتقد أنه نولا هذا المنحى الفكري الذي تساندته النصوص ، في استثناء الحكم من الإنكار عليهم باليد أو الخروج عليهم بالقوة ، سارت قضية التفكير إلى مسيها ، وهو ما بدأ جليا في فكر الجماعات التي أخذت بمبدأ ' الحاكمية ' ، وكان من أمرها ما هو معلوم .

الأمر الثاني : أن الفكر يبدو وكأنه يقنن نظرية الحق لإلهي في الحكم ، يبحث من نظام الحكم بعبء بدياً ' ثيوقراطياً ' ، هو ما يبرع عن الأمة حقها في بوبية الحكم أو عزله أو تصححه وتسيده ، أو الاعتراض على تصرفاته ، ويعود بالحكم إلى نظرية ' حكم الفرد ' وما يمكن أن يترتب عليها من ظلم واستبداد<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر محمد أبو النيت المراكشي عبيدة ادعاء السلفية في ميزان أهل السنة والجماعة ، ص ١٠ - ١٩ ط / دار البيارق - دور تزيخ ، إرشاد

اليزيد إلى شريعة لانتساب إلى السلفية ص ١٣٥ وما بعدها

(٢) - عيد الرحمن المراكشي قضية التفكير ص ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢

ولا شك ان هذه النظرية فيها من الخطر والخطأ ما فيها ، لأنها تجعل الحاكم ، نبيا عن الله ، لا عن الأمة ، ومن ثم يجعله فوق المسائلة والنقد ، ما دام يحكم بالتفويض الإلهي ،

والحق " ان هذا الحكم وهذه النيابة لمحت للحكم مباشرة عن الله ، بل هي علامة أو لا ، ثم هي به بطريقة النيابة عن الأمة ، و لإمام بعد ذلك أو الحاكم نائب عن الأمة في تنفيذ حكم الله فيها ، وتصريف شئونها ، وتبدير أمورها ، حذيا وخارجيا .

ولهذا كانت البيعة والعقد والاختيار من الأمة لإمامها ، وكانت هي صاحبة الحق في توبيخه ، ومراقبته ومحاسبته ، والنصيحة له ، من وعزله إن هو اذن بشروط عقد التفويض نيابة عنه . (١)

فلا يوفر من النظم الحديثة ، ما يصبر للأمة أن تقوم بدورها في مراقبة الحاكم وبصحة وتسيده ، وكذا في عزله وتوليته الخ فهل ترفض هذه النظم ، لأنها تعي ملكة حجب في تدبير أمور حياتها بما تراه صالحا ومناسبا ، وصبار هذه السلطة الممبوحة للأمة أو للشعب بوحا من التشريع ، الذي يتصالح مع الاعتقاد في أنه لا مشروع إلا الله ولا حكم إلا الله ؟

إن هذا ولا شك يمثل نوعا من الجمود والسطحية في فهم النصوص بمعنى سبيل المثال ' لاموات والصمات التي وصلت إليها الديمقراطية - [ التي يحكمون عندهم بالكفر والضاعت الخ ] هي أقرب ما تكون إلى تحقيق المبادئ و لأصول التي جاء بها الإسلام كبح جماح للحكام ، وهي

(١) المرجع السابق .

#### أحمد جبري موسى عبد الفتاح بعلبكي

الثوري ، والصيحة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ورفض الطاعة عند الأمر بمعصية ، ومقاومة الكفر البواح وسخير المنكر بالقوة عند الاستطاعة

فهنا تبرز قوة السلطة الثيائية القادرة على سحب الثقة من أية حكومة تحالف الدستور ، وكذلك قوة الصحافة الحرة ، والمثير الآخر ، وقوي المعارضة ، وصوت الجماهير<sup>(١)</sup> .

وإذا كان السلفيون يرفضون النظام الديمقراطي ، لأنه يعطي للشعب الحق في السلطة والتشريع ، والأصل أن التشريع حق لله وحده ، فلا بد من مراعاة أن يتكلم عن شعوب مسلمة ، وفي امتدادها أن ترفض ما تراه مخالفاً لمبادئ الإسلام ، أو لما هو من مفهوم من الدين بالضرورة

وعلى هذا ينبغي التفرقة بين الاعتقاد في معنى التشريع والحاكمة التي هي حق لله تعالى ، وبين حق الأمة في أن تأخذ نفسها بما تراه صالحاً لتنظيم أمور حياتها المتطورة ، وفق مقاصد الإسلام

ثانياً سيصير درجة العربة والارتفاع عن الواقع وتكرعهم لذلك بقومهم إنما لا يدرع لاسر أهله ، ومن السيادة لها أهلها الذين صنعوا خصيصتها ، أو أنها ليست مما يعني المسلم في هذا العصر ، " ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " ، ونحن نكتفي بالصيحة والتمديد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو - كما يرى الباحث - يمثل نوعاً من الانسحاب من الواقع ، والأخطر من ذلك أنه يمثل تقنياً بمسألة الفصل بين الدين والدولة ، أو بين الدين والسياسة - وإن جتهدوا في نفي ذلك - وكم كان أحد باحثهم أميب مع نفسه حين عبر هذا الموقف الانسحابي " - إن صبح هذا التمييز - بقوله

(١) - / الفرصاء و : نويات الحركة الإسلامية ص ١٥٥

### ١٤- السمة السياسية في الفكر السلفي المعاصر

يرى مقولة " دحى لا تقصر لتقصر وم الله شه " ، كنمة حكمه ، بصلاح  
برهان وبحر نرى السبيل السياسي على مثل م براد ، ما دمت نمنحصر في  
بؤ كرت المبرار الذي حديثه الاحبار النبوية للأمة <sup>(١)</sup>

وحد م يفسره بعض الباحثين من السلفيين وغيرهم ، على أنه ' درجة  
سكوبه ندعو الى الاستسلام على طريقة أهل الجبر والتجهيم <sup>(٢)</sup>

وبعض في هذا الموقف أيضاً م يعطي لبعض حصوم السلفية الفرصة  
لإتهامها بها " دعوة للهروب من تحديات القرن العشرين ، والبحث عن الذات  
في فراغ وليس في أرض الواقع <sup>(٣)</sup> .

### ثالث الاستدلال المطلق بالسيرة النبوية على الأحكام العملية <sup>(٤)</sup>

من المعروف عن السلفيين المعاصرين حيظتهم الشديدة في التعامل مع  
للمصوم ، وسيطرة درجة التأصيل والانتصار للدليل ( النص ) عليهم

ولكن مما يلفت نظر الباحث في حديث السلفيين المعاصرين عن السياسة  
والعمل السياسي ، أنهم يمتدحون إلى السيرة النبوية المطهرة ، وإلى فعل السلف  
الصالح ، تأكيد م ذهبوا إليه ، وصيغه بالصيغة الشرعية ، خاصة في اهتمامهم

(١) هي السلفية مرجع سابق ص ١٨٤ .

(٢) محمد أبو الفيت المراكشي صيغة أدعياء السلفية في ميران أهل السنة  
والجماعة ، ص ١٧

(٣) د محمد شحرور للكتاب والقرآن ، ص ٣٤ ، ط / شركة المطبوعات  
لتوزيع والنشر - بيروت - لبنان - الثانية - سنة ١٩٩٢ .

(٤) نرجع هنا لفصيه تفصيلاً عبد المسيح محمد رشيد رضا في تفسير المنار  
ج ٩ ص ٢٦٠ / يوسف القرضاوي في كتابه أبعاد الحركة  
الإسلامية في المرحلة القادمة ص ١٢٦ - ١٢٩ .

بالإحاطة العقيدة والفقهية ، وتقديمهم لمهيج التصفية والتربية ( العلم النافع والعمل الصالح ) واعتماد مهيج إقامة الدولة الإسلامية

وهو ما يبرر به بضرورة الإعداد وتهئية الأمة للحكم بالإسلام ، وهو ما يستدعي من وجهة نظرهم الاهتمام بتحقيق العقيدة وتصويتها من الهدى والشركيات ، ثم الاهتمام بتربية الأمة وفق معالم هذه العقيدة النقية . وقد أداهم هذا النوجه الفكري إلى الإغراق في دراسة المسائل العقيدية والفقهية بصورة طغت أو كانت على اهتمامهم بالتصايا الكبرى للمسلمين ، والتي يتعاملون معها على أفضل الأحوال على أنها من " فقه التورث " ، الذي ينبغي أن لا يتحنت فيه لا العلماء الرسميون في العلم ، وإذا كان للسلفيون المعاصرون يتخذون من سيرة النبي ﷺ وسلف الأمة الصالح سنداً فكرياً لهم فيما انتهجوه في هذا السبيل ، إلا أنه مجرد التنبه إلى أمر مهم ، وهو أن سيرة النبي ﷺ ، أي فعله ﷺ ، ليس على إطلاقه ملزماً للمسلمين .

وإلى قصارى ما يمكن أن يفهم من مسئلة ﷺ ، خاصة في هذه المسألة ، أنه لا حين بدأنا بالدعوة إلى التوحيد وتنقية العقيدة ، وأنفق في ذلك نحو ثلاث عشرة سنة من عمر الدعوة ، فإنما كان ذلك لمصلحة رأيها ﷺ ، حين كان في بينه تحتاج إلى اتفاق هذا الوقت في الإعداد والتربية ، وليس بالضرورة ملزماً للمسلمين في هذه العصر .

بكن لما كان السلفيون يلتزمون في فهمهم بمعنى " السنة " مذهب أهل الحديث ، يمدحون فيها القول والفعل والتقريب والسيرة بالصيغة الحلقية له ﷺ (١) ، فقد هموا من سيرة النبي ﷺ في هذا المسلك ، ما يقتضى وجوب التزمه ،

(١) ينظر في تحليل هذا التعريف د ، الدرساوي ، للمبحث دراسة السنة النبوية ، ص ١٧ - ٢٨ ، ط / مكتبة هبة - الربعة ١٩٩٨



### ٣٦ فلسفة السياسة في الفكر العربي المعاصر

السيرة على بريه ، وصولاً إلى العايد المشوذة ، وهي إقامة دولة الخلافة  
لراشدة على مناهج النبوة .

ومسيرة النبي ﷺ على العين والرأس ، ولا يمدى مسلم في ائتمالها على  
الحق والهدى . ولكن لاستدلال بالعيره بحتاج إلى صق الفهم ، والفسرة على  
التمبير بين إبهة السيرة بلفعل وبين إيجابهم . هذه السيرة في الحقيقة فعل  
البي بـ ، وقد قرر أهل العلم " أنها تلبيد للجور ولا تلبيد للوجوب " لأن الوجوب  
يفتضى دليلاً آخر . وبدء على هذا فليس من الضروري أن يهاجر كذا هاجر ،  
إد مع يكن سبها ضرورية نهجرة ، بس كنا أمير في اوطاننا ، متمكنين من تبليغ  
بعوتنا .

وليس من الضروري أن نظر ثلاثة عشر عاماً بغرس العقيدة ودعوا إليها ،  
لأن اليوم ، بين مسلمين يؤمنون بأن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،  
ونسوا مضجيت إلى ب علمهم العقيدة مثل هذه المدة

وإذا هتممت بالعدالة الاجتماعية ، أو بالشورى والحرية ، أو بالانتماء  
السياسية . فليس هذا محاولة للهدى القوي ، لدي لم يهتم بهذه الأمور إلا في  
المدينة ! لأن الرسول ﷺ كان في مكة في مجتمع جاهلي مشترك بالله ، مكتب  
برساله محمد ، فكانت المعركة الأولى معه حول التوحيد والرسالة . بخلاف  
مجمع اليوم ، فقد آمن بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً ، وإن كان  
فيه من المعصية والانحراف عن شرع الله <sup>(١)</sup> .

وصي الجعلة ومكتب القول . الرسول ﷺ قد فعل ما هو الأصح لزمه ،  
والحكمة التي اقتضت ظروف مجتمعة . وبذلك وحسب هذا الفهم في السيرة

(١) د الطرصاصي ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، ص  
٢٧ ٢٨ ينصرد نحن لدراسة السنة النبوية ص ٢٤

والتفرقة بينها وبين الصفة التشريعية للملزمة ، خالف بعض الصحابة فعل رسول الله ﷺ ، بما رأوا - مجتهدين - أن المصلحة تقتضي ذلك ومن أبرز الأمثلة في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فتح المسلمون العراق ، ورعاه - رضي الله عنه - كسمة أرض المواد على المجاهدين ، كما فعل ﷺ في خيبر ، وتعلوله لذلك بقوله : أتريدون أن يأتي آخر الناس وليس لهم شيء ؟

وهو ما دعا الإمام ابن كدامة المقدسي - رحمه الله - إلى التعليل على هذا الاحتساب الظاهر بين فسر فعل رسول الله ﷺ بقوله : إن رسول الله ﷺ فعل ما هو الأصح في زمانه ، وعمر فعل ما هو الأصح في زمانه (١) .

وبناء على هذا يستطيع القول : إن خطأ السلفيين المعاصرين بين السنة والسيرة ، وتوصيهم في الاستدلال بمطلق السيرة ، قد أدى بهم إلى نوع من التخصص في التعامل مع القضايا الحياتية المستحثة ، متكررين بهتمامهم بالعقيدة باعتبارها أول دعوة الررس ، وعدم مجاوزة ذلك إلا بعد تهوية الأمة وإعدادها للحكم بالإسلام ، دون اعتبار بلحم أو الررس

رابعاً : الحسم الفكري في التعامل مع الواقع المعاصر

ويبدو ذلك جلياً في رفض السلفيين المعاصرين للأخذ بما يسميه بعض الباحثين " فقه المولزمت " وما يتصل به من " فقه الأولويات " .

وربما كان ذلك راجعاً إلى اعتقاد السلفيين أنهم ملأ تلك الحقيقة المطلقة ، وفقره الناجية ، وأنصار دعوة الحق الخ وأصحاب هذه المكانة لا يقبلون

---

( ١ ) - يوسف القرضاوي : أولويات للحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، ص ١٢٤ ، ٢٥ ، السج خلاف السياسة الشرعية ص ١٦ ، ١٧ .

التأثر ، المعنى هنا ج أو الموافقة مع الواقع ، بل على الواقع أن يسحب  
تكواري والتكويف مع هذه الدجوة ، وليس العكس .

ومن هنا سر حكمهم في التجارب التي حاصرها بعض الإسلاميين للدخول  
في العصر لك العباسي بأنها تمثل موع من التفرع عن مبدأ الولاء والبر تحقيق  
عاري ديبوية وأخرى حربية الخ حتى وإن تدرع أصحابها من التنازل عن  
مبدأ الولاء والبر أو الرغبة في مرحلة العلمانيين والشيوخيين للتفكير من  
ثروهم الخ بد إلى حكمهم ويمتد يشمل كثيراً من أوجه النشاط الاجتماعي  
الذي يقوم به بعض الجماعات والجمعيات الإسلامية بخدمة المسلمين في الداخل  
والخارج ، مثل مشروعات كفالة الأيتام ، وجمع التبرعات للمسلمين في فلسطين  
وغربها من البلاد التي يعاني فيها المسلمون حيث يحكم بعضهم على هذه  
المشروعات بأنها تمثل نوعاً من الابتزاز للمسلمين ، وأنها من المسألة التي ذهبي  
الرسول ﷺ أو أنها تمثل نوعاً من الخصوصية المقتنعة بالاهتمام بأمر المسلمين  
وحيث يجيبون بحديث الرسول ﷺ > من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم  
< ، يقولون أنه حديث لا يثبت فكيف يفتح به ؟ بل إن أهم أمور المسلمين  
العديدة والتحذير مما يصانها ، والدعوة إلى السنة والتحذير من البدعة<sup>(١)</sup> .

وهكذا يبدو الفكر السلفي المعاصر - في جانبه التقليدي بصفة خاصة -  
وحده في موقف انرفض للتوافق مع الواقع بفصلياته ومشكلاته ، تحذير  
صورية المواجهة ، ومنقية الاعتقاد .

فإن أصحابه ينظرون إلى الواقع بظفرة فيها كثير من الفعلي القائم على  
فكرة أنهم أصحاب المسحج الحق ، الفكر الأمثل والأفكر على علاج ، إن

(١) ينظر إرشاد البرية إلى شرعية الانتماء إلى السلفية ص ٢٣ ، ٢٤  
ينصريح

—سعين " من يصلح حر هذه الأمة ، لا بما صرح عليه لولها " ، هو قوم  
يرجى البحث بمثل موعد من الاحتمار للرؤية الصحيحة ، كما أنه يتنافى مع  
مقتضاها والتسامح الفكري الذي أرسنه القاعدة المشهورة رأيي صواب  
يحتتم الخط وراي غيري خطأ يهتم الصواب \*

ولا شك أن أعضاء الطرف عن حسنة الآخرين والتركيز على إبراز  
مساوئهم ، لا تشي إلا لمجرد الاختلاف في رواية الرؤية أو الفهم للدين ومراعاة  
مصلحة مما هو محل اختلاف وجهات ، هو نوع من الاستبداد بالرأي ،  
ومحاذرة نوع من الوصاية الفكرية على الآخرين

وبعد فهم وفقد عليه من موقف السلفيين المعاصرين من قضية السياسة  
والعصا السياسي وما يبرج تحتها من سائل ، يستطوع القول إلى موقف المنعبرين  
بالمعاصرين بنحو يشده نحو الحافظة والانتقال على الذات والاحتياط الشديد  
لنفسه ص ، لدرجة الوقوف عند حرفيتها - خاصة لدى التقديرين وهم الكثير  
الزعم - وهو ما يظهر الفارق الكبير بين موقف الإمامين ابن تيمية وابن القيم -  
رحمهم الله - خاصة في هذه القضية - وبين موقف المعاصرين منها - حيث  
يظهر كلام ابن تيمية وابن القيم على أنه فيه قدراً كبيراً من المرونة والاستدرة  
في مرئاة جانب المصلحة التي تفصيلها ظروف المسلمين باختلاف الزمان  
والمكان والمرب والحال ، ولا أدل على ذلك من قول ابن القيم رحمه الله -  
" في غير ما رأيت الحق ، وقامت امة العدل ، وسفر صبحه بأي طريق كان ،  
فهم شرع الله دينه ، ورضاه ، وأمره .. " (١٦) .

و بما كان كثير السبب نجد فهمهم يقصبا للواقع المعاصر ،  
وسد عنهم معه ، أقرب إلى التعبير عن روح المنهج السلفي ، الساع إلى التجديد

؛ لإصداره ، غير حرج مراده انما قصد الكلية لتشريعة الإسلامية ، وعند الجمود في فهم النصوص ، أو الوقوف عند قوالب فكرية معينة

وربما ذهب هذه الروح الجديدة التي سوت في هذا الاتجاه السلفي المعاصر ، يعود إلى تأثير أصحاب هذا الاتجاه برواد حركة النهضة الإسلامية المعاصرة ، ويمتد لانهم في ضرورة التجديد مراعاة فقه الأصوليات ، فقه الواقع ، الجمع بين سلفية الاعتقاد وعصرية المواجهة ، أو التوفيق بين الدين ومتطلبات الحياة المعاصرة ، الخ .

وأخيراً فالأمر معقود في أن يشهد الفكر السلفي للمعاصر كثيراً من لراجمات ، التي تضيف قسراً من الاستتارة والمروية إلى أصحاب هذا الفكر ، لتعود السلفية إلى حقيقتها الناصعة دعوة إلى التجديد والاجتهاد والجمع بين الأصالة والمعاصرة ، لا دعوة إلى الركود والجمود ، والتخلف عن حركة الحياة والمجتمع الإنساني المعاصر .

### وبالله التوفيق

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

دكتور

مصري موسى عبد الفتاح سلمان

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالمدينة

عربة سلمان - إيتاي البارود

٦٠٦ هـ - ٢٠١٦ م ٢٠١٦ هـ - ٢٠١٦ م ٢٠١٦ هـ - ٢٠١٦ م

## أهم المصادر والمراجع

- ١- إجابة المسائل على أهم المسائل : مقبل بن هادي الوائلي ط / دار الحرمين - الثانية ١٩٩٩.
- ٢- لأحكام السنطانية والولايات : لأبي الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق د / أحمد مبارك البغدادي - ط / دار الوفاء بالملصورة الأولى ١٩٨٩.
- ٣- إرشاد البرية إلى شريعة الانتساب إلى السلفية حسن بن قاسم السلفي - ط / دار الأئمة - صنعاء - الأولى ٢٠٠٠ .
- ٤- الإسلام والمسيحية د / محمد حمادة - ط / دار الرشاد - الأولى - ١٩٩٧
- ٥- اعلام الموقعين عن رب العالمين : شمس الدين بن قيم الجوزية - ط / دار الحديث بدمشق
- ٦- أهل السنة والجماعات بين التجمع الحزبي والعمل الجماعي - محمد بيومي - ط / دار الإيمان - الإسكندرية الأولى ١٤١٣هـ .
- ٧- أوبويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة - د / يوسف القرضاوي - ط / مكتبة وهبة - الأولى ١٩٩١م .
- ٨- ديار رب الفكر الإسلامي د / محمد حمادة - ط / دار المستقبل العربي - الأولى ١٩٨٣م



- ١١ السباسة الشرعية والفتة الإسلامي الشيخ / عبد الحمى نأج ملحق مجلة الأزهر عدد شهر رمضان ١٤١٥هـ .
- ١٨ صحيح ابن حبان . محمد بن حبان البسنى - تحقيق / شعيب الأرنؤوءد - هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤هـ .
- ٩ صحيح مسلم بشرح النووي - تحقيق جامع رسواى - ط / المكتب الثقافى - القاهرة ٢٠٠١م .
- ٣٠ الطرق الحكمية فى السباسة الشرعية شمس الدين بن أوم الهوزية - ط / دار البيان العربى - بؤون .
- ٢١ عديدة أءوءاء السلفية فى ميران أهل السنة والجماعة - محمد أبو التهت المراكشى - ط / دار البىارق - بؤون .
- ٢٢ فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامى والعربى - د / على عبد المعطى محمد - ط / دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - ١٩٩٨م
- ٢٣ قصة للتفكير والحكم على المسئولين بين التطرف والاعتدال - د / عبد الرحمن محمد المراكشى ط المؤسسة العملية الحديثة نطباةة شيبى الكوم - الأولى ١٩٩٣م .
- ٢٤ لسان العرب جمال الدين بن منظور - ط / دار صائىر بيروت بؤون
- ٢٥ مجله الإصالة السنية الماشر مركز الإهام ، لأبناىى بءراساىى والبءوء العنمية لارس عدد ٨ ، شعبان ، رمضان ١٤١٤هـ ، العدد ١٧



صفر ١٤١٥هـ ، العدد ١٩ ذو القعدة ١٤١٩هـ ، ٣٠ شوال ١٤٢١هـ ،  
٣١ محرم ١٤٢٢هـ .

٢٦. مجموعة الفتاوى : ابن تيمية - ط / دار الحديث - القاهرة - ١٩٩٧م .

٢٧. مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانتفاعات الحماسية :  
عبد المالك الجزائري - ط / مطبعة الفرقان - الرابعة ٢٠٠١م .

٢٨. المدخل لدراسة السنة النبوية - د / يوسف القرضاوي - ط / مكتبة وهبه -  
الرابعة ١٩٩٧م .

٢٩. المسلمون والعمل السياسي : عبد الرحمن عبد الخالق - ط / الدار السلفية -  
الكويت ١٩٨٥م .

٣٠. مشروعية العمل الجماعي في الإسلام : عبد الرحمن عبد الخالق - ط /  
جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت ١٩٨٩م .

٣١. مشكلات في طريق الحياة الإسلامية الشيخ / محمد الغزالي - ط / دار  
البشير - القاهرة ١٩٨٩م .

٣٢. المعجم الوسيط : ط / مجمع اللغة العربية - الثالثة - بدون .

٣٣. الملل والنحل - الشهر ستاني - تحقيق / محمد سيد كيلاني - ط / دار  
الجيل ١٩٨٦م .

٣٤. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية - ابن تيمية - ط /  
المكتبة العلمية - بيروت - بدون .

قائمة مؤلفات محمد الفتح ماسن

٣٥. منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله تعالى فيه الحكمة والعقل : د / ربيع بن هادي المدخلي - ط / مكتبة المدينة النبوية - القاهرة ٢٠٠٠ م .
٣٦. نظام الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي : عبد الرحمن عبد الخالق - ط / دار القلم ١٩٧٥ م .
٣٧. هي السلفية نسبة ومنهجاً وصيغة : محمد إبراهيم شقرة - ط / ٢٠٠٠ م - بدون ناشر .

## المحتوي

المقدمة .....

تمهيد .....

المبحث الأول : مفهوم السياسة في الفكر السلفي .....

المطلب الأول : مفهوم السياسة في الفكر السلفي قديماً وحديثاً .....

المطلب الثاني : مفهوم السياسة في الفكر السلفي المعاصر .....

المبحث الثاني : موقف السلفيين المعاصرين من العمل السياسي .....

المطلب الأول : مواقف التقليديين .....

المطلب الثاني : موقف المجددين .....

المبحث الثالث : مواقفهم من بعض وسائل العمل السياسي .....

المطلب الأول : الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية .....

أولاً : موقف التقليديين .....

ثانياً : موقف المجددين .....

المطلب الثاني : تحند الأحزاب والجماعات .....

أولاً : موقف التقليديين .....

ثانياً : موقف المجددين .....

المطلب الثالث : المظاهرات والاعتصامات .....

أولاً : موقف التقليديين .....

ثانياً : موقف المحدثين .....

المطلب الرابع : موقفهم من الخروج على الحاكم .....

خلاصة البحث .....

أهم المصادر والمراجع .....

المختصر .....